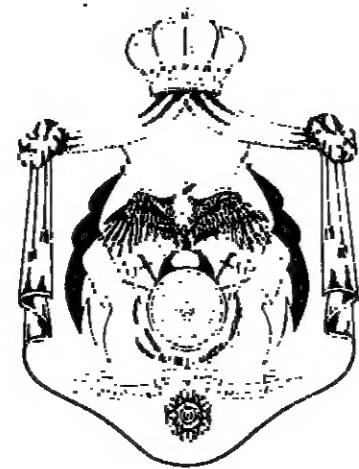


هكذا حصل

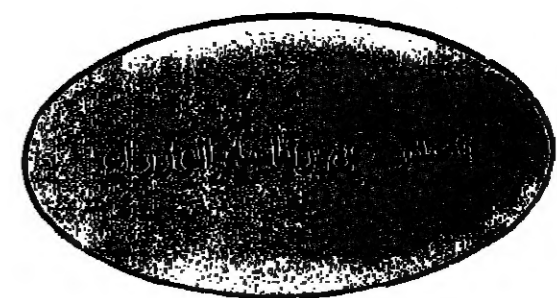


الأردن الرسمية

للمملكة الأردنية الهاشمية

عمان : الاحد ١٦ رجب سنة ١٤١٨ هـ. الموافق ١٦ تشرين الثاني سنة ١٩٩٧ م.

العدد : ٤٢٤١



طبعت في المطابع العسكرية  
توزع من قبل وزارة المالية



## فهرس العدد

رقم الصفحة	الموضوع
٤٩٠٣	- نظام رقم (٥٩) لسنة ١٩٩٧ نظام الصناديق البريدية الخاصة
٤٩٠٩	- نظام رقم (٦٠) لسنة ١٩٩٧ نظام معدل لنظام المناطق والقطاعات الاستثمارية
٤٩١٢	- نظام رقم (٦١) لسنة ١٩٩٧ نظام معدل لنظام تقاعد اطباء الأسنان
٤٩١٩	- اتفاقية بين حكومة المملكة الاردنية الهاشمية وحكومة الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية لتجنب الازدواج الضريبي
٤٩٦٢	- اتفاقية بين حكومة المملكة الاردنية الهاشمية وحكومة جمهورية بولندا لتجنب الازدواج الضريبي
٤٩٩٢	- تعيين اعضاء في مجلس التعليم العالي
٤٩٩٣	- جوائز الدولة التقديرية والتشجيعية
٤٩٩٥	- تحديد موعد وشروط العمل بنظام الخدمة المدنية المعدل رقم (٥٨) لسنة ١٩٩٧
٤٩٩٦	- تعليمات معدلة لتعليمات تجهيز سيارات الركوب العمومية الصغيرة
٤٩٩٧	- قرار رقم ١ / ب / ز / ١٩٩٧ صادر عن وزير الزراعة
٥٠٣٣	- قرار رقم (٦) لسنة ١٩٩٧ صادر عن الديوان الخاص بتفسير القوانين

هكذا عند الصلح

## نحر الحسين الأول ملك المملكة الأردنية الهاشمية

بمقتضى المادة (٣١) من الدستور

وبناء على ماقرره مجلس الوزراء بتاريخ ١٩٩٧/١٠/٢٥

نأمر بوضع النظام الآتي :-

نظام رقم (٥٩) لسنة ١٩٩٧

نظام الصناديق البريدية الخاصة

صادر بموجب المادة (١٢) من قانون

البريد والتوفير البريدي رقم (١٢) لسنة ١٩٨٨

المادة ١- يسمى هذا النظام ( نظام الصناديق البريدية الخاصة لسنة ١٩٩٧ ) ويعمل به اعتباراً من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .

المادة ٢- يكون للكلمات والعبارات التالية حيثما وردت في هذا النظام المعاني المخصصة لها ادناه ما لم تدل القرينة على غير ذلك :-

الوزارة:	وزارة البريد والاتصالات
الوزير:	وزير البريد والاتصالات
الامين العام:	الامين العام للوزارة
المدير:	مدير مكتب البريد
الصندوق:	صندوق البريد الخاص بالمشارك
المشارك:	كل شخص طبيعي او معنوي مشترك في الصندوق

المادة ٣- أ- يجوز لأي شخص طبيعي بلغ الثامنة عشرة من العمر او لأي شخص معنوي يرغب الاشتراك في الصندوق ان يقدم طلباً بذلك للمدير بموجب استدعاء خطي او على الانموذج المقرر لهذه الغاية .

ب- يعتبر الاشتراك في الصندوق او تجديده لمدة سنة واذا قدم طلب الاشتراك في أي وقت من السنة يعتبر الاشتراك في هذه الحالة لمدة سنة كاملة .

ج- يجوز للمدير قبول الاشتراك او تجديده لمدة لا تزيد على خمس سنوات وتدفع الرسوم المقررة عن هذه المدة كاملة عند الموافقة ، على ان يلتزم المشارك بدفع أي زيادة تطرأ على الرسوم خلال تلك المدة .

المادة ٤- أ- يحق للمعاهد والجامعات الاشتراك بمجموعات كاملة من الصناديق لاستعمالها بالطريقة التي تراها مناسبة .

ب- يجوز للقطاع الخاص الاشتراك بمجموعات كاملة في المجموعات السكنية والتجارية وغيرها، ليقوم بتأجيرها وفقاً للاتفاق الذي يعقده مع الوزارة ، على ان يبقى التوزيع على هذه الصناديق والبريد المرتجع من مسؤولية الوزارة .

المادة ٥- أ- بعد موافقة المدير على طلب الاشتراك يستوفي مبلغ خمسة دنانير رسم تأسيس الصندوق .

هكذا منه لأصل



ب- تستوفى رسوم الاشتراك السنوية عن كل صندوق وذلك على النحو

التالي :-

في د

... ٥ ضمن حدود امانة عمان الكبرى والبلديات الاخرى في

مراكز المحافظات باستثناء الجامعات وكليات المجتمع .

٥٠٠ ٢ في سائر المكاتب الاخرى وفي الجامعات وكليات

المجتمع .

ج- يحدد الوزير ثمن الغال الجديد في حالة طلب تبديله وثمان المقتاح

الاضافي .

المادة ٦- أ- يعطى المشترك عند اشتراكه لأول مرة مفتاحا واحدا للصندوق ويترتب

عليه تبليغ المدير مباشرة عند فقده .

ب- لا يجوز لأي شخص يتعاطى صنع المفاتيح نسخ أي مفتاح لأي صندوق

ويعاقب المخالف بموجب التشريعات المعمول بها .

المادة ٧- أ- يسدد الاشتراك السنوي حتى نهاية كانون الثاني من السنة وإذا لم يسدد

خلال هذه المدة فيمنح مهلة مدتها شهران وفي هذه الحالة يدفع

الاشتراك مضافا اليه (٥٠٪) من قيمة الاشتراك السنوي .

ب- إذا تخلف المشترك عن دفع الاشتراك بعد انقضاء المدة المبينة في

الفقرة (أ) من هذه المادة فيعتبر اشتراكه ملغى حكما .

ج- يجوز للمشارك إلغاء اشتراكه بموجب طلب خطي يقدم للمدير ، ولا يحق

له استرداد أي رسوم استوفيت منه .

المادة ٨- أ- يعتبر الاشتراك في الصندوق شخصا ولا يجوز التنازل عنه لأي شخص

اخر، الا في حالة تنازل الشركاء لبعضهم البعض بموجب وثائق رسمية

مصدقة حسب الاصول .

المادة ٩- يترتب على المشترك اذا وجد أي بعثته في صندوقه وردت خطأ ان يعيدها

فورا الى مكتب البريد دون العبث بها او نزع الطوابع الملصقة عليها وبخلاف

ذلك تتخذ بحق المشترك الاجراءات القانونية كما يحق للامين العام الغاء

اشتراكه في الصندوق دون انذار مسبق .

المادة ١٠- للامين العام تغيير ارقام الصناديق البريدية او نقل مواقعها اذا رأى ذلك

ضروريا للمصلحة العامة بما في ذلك الغاء مكتب البريد المختص ، شريطة

اعلام المشترك بذلك قبل شهرين من تنفيذ القرار .

المادة ١١- لا يجوز للمشارك استعمال صندوقه لأي اغراض تخزينية وكما لا يجوز لموظفي

البريد ان يودعوا في الصندوق أي مادة غير البعائث البريدية المخلص عليها

بالطرق الصحيحة .

هكذا من الاصل



المادة ١٢- للوزارة وحدها حق نشر أسماء المشتركين وأرقام صناديقهم بأي وسيلة أو في أي نشرة رسمية أخرى قد تصدر في المستقبل . على أنه يجوز لأي شخص إصدار دليل تجاري يتضمن أسماء المشتركين وأرقام صناديقهم بعد موافقتهم .

المادة ١٣- إذا رغب أي شخص طبيعي أو معنوي تركيب صندوق رسائل واحد أو أكثر في واجهة منزله أو عمارته بغرض تسهيل توزيع الرسائل المعنونة على محال الإقامة، فللوزارة أن تقوم بتقديم الصندوق وعند الضرورة الصناديق المطلوبة مقابل الثمن الذي يحدده الوزير ويستوفي لمرة واحدة .

المادة ١٤- للوزير إصدار التعليمات اللازمة لتنفيذ هذا النظام على أن لا تخالف أحكامه أو تتعارض معه .

المادة ١٥- يلغى نظام الصناديق البريدية رقم (٣) لسنة ١٩٧٩، والتعديلات التي طرأت عليه .

١٩٩٧/١٠/٢٥

### الحسين بن طاهر

نائب رئيس الوزراء لشؤون التنمية وزير دولة لشؤون رئاسة الوزراء الدكتور جواد الطائي	نائب رئيس الوزراء لشؤون الخدمات وزير التنمية الإدارية الدكتور عبدالله النصور	رئيس الوزراء وزير الدفاع الدكتور عبدالسلام المجالي
وزير النقل وزير البريد والاتصالات الدكتور بسام السماك	وزير الخارجية الدكتور فايز الطراونة	وزير المعدل رياض الشكعة
وزير التخطيط الدكتورة ريم خلف	وزير الاوقاف والشؤون والمؤسسات الإسلامية ووزير التربية والتعليم ووزير التعليم العالي بالوكالة الدكتور عبدالسلام العبادي	وزير الاشغال العامة والامكان وزير السياحة والآثار بالوكالة المهندس ناصر اللوزي
وزير دولة لشؤون رئاسة الوزراء سعد الدين جمعه	وزير المياه والري ووزير الصناعة والجراحة ووزير التموين بالوكالة الدكتور منذر حدادين	وزير الداخلية فليط رشيد
وزير المعدل الدكتور صالح الخصاونة	وزير الثقافة وزير الشباب الدكتور قاسم أبو عين	وزير المالية ووزير الطاقة والثروة المعدنية بالوكالة سليمان هاشم
وزير دولة لشؤون الاملا الدكتور سمير مطاوع	وزير التنمية الاجتماعية الدكتور محمد خير ماسر	وزير الزراعة محمد الفريشة

هكذا عند الاصل

## نخري الحين الاول ملك المملكة الاردنية الهاشمية

بمقتضى المادة (٣١) من الدستور

وبناء على ما قرره مجلس الوزراء بتاريخ ١٩٩٧/١٠/٢٨

نأمر بوضع النظام الآتي :-

نظام رقم (٦٠) لسنة ١٩٩٧

نظام معدل لنظام المناطق والقطاعات الاستثمارية

المادة ١- يسمى هذا النظام (نظام معدل لنظام المناطق والقطاعات الاستثمارية لسنة ١٩٩٧) ويقرأ مع النظام رقم (٢) لسنة ١٩٩٦ المشار اليه فيما يلي بالنظام الاصلي وما طرأ عليه من تعديل كنظام واحد ويعمل به اعتبارا من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .

المادة ٢- تعدل المادة (٣) من النظام الاصلي على النحو التالي:-

اولا: بتعديل تصنيف منطقة قصبة العقبة الواردة ضمن محافظة العقبة في

الجدول المنصوص عليه في الفقرة (أ) على النحو التالي:-

- ١- تعديل تصنيف قطاع الصناعة من الفئة (ب) ليصبح في الفئة (ج) .
- ٢- تعديل تصنيف قطاع الفنادق من الفئة (أ) ليصبح في الفئة (ج) .

ثانيا: باضافة الفقرة (هـ) بالنص التالي اليها :-

هـ- تصنف مدن التسلية والترويج السياحي ومراكز المؤتمرات

والمعارض في الفئة (أ) .

المادة ٣- تعدل المادة (٤) من النظام الاصلي باضافة الفقرتين (د) و(هـ) بالنص التالي اليها:-

(د- تشمل عبارة مدن التسلية والترويج السياحي أي مرفق او منشأة سياحية

تعنى بتقديم الخدمات المتخصصة بالتسلية والترفيه والترويج والثقافة

مجتمعة وتفتح ابوابها للسياحة الداخلية والوافدة وتضم مرافقها البهو

والمطاعم المتنوعة والصالات المختلفة المتعددة الاغراض على ان لا يقل

مستوى تلك المدن ومرافقها عن مستوى ومواصفات الفندق من فئة

ال (٤) نجوم .

هكذا منذ النسخ

(هـ- تشمل عبارة مراكز المؤتمرات والمعارض أي منشأة أو تجمع يعنى  
بسياحة المؤتمرات والمعارض المحلية الاقليمية والدولية المتخصصة  
بالنشاطات والفعاليات الاقتصادية والاعلامية والثقافية وتضم الصالات  
المتعددة الأغراض والمسارح وغرف الصحافة والاعلام والترجمة  
والسكرتارية بالإضافة الى مرافق الخدمات المساندة كخدمات الطعام  
والشراب والخدمات التقنية للاتصالات وغيرها من المرافق المعتمدة في  
مثل هذه المراكز والمعارض .

## الحسين بن طلال

١٩٩٧/١٠/٢٨

نائب رئيس الوزراء لشؤون الخدمات وزير التنمية الادارية وزير التربية والتعليم وزير التعليم العالي بالوكالة الدكتور عبدالله النسر	وزير الخارجية الدكتور هاني الطراونه	وزير المعدل رياض الشكعة	نائب رئيس الوزراء لشؤون التنمية وزير دولة لشؤون رئاسة الوزراء الدكتور جواد العناني
وزير الشؤون البلدية والقروية والبيئة توفيق كريسنان	وزير الداخلية فليس رشيد	وزير التخطيط الدكتورة ريم خلف	وزير الاشغال العامة والسكان وزير السياحة والآثار بالوكالة المهندس ناصر اللوزي
وزير الطاقة والثروة المعدنية محمد صالح الحوراني	وزير المياه والري وزير الزراعة بالوكالة الدكتور منذر حدادين	وزير المالية سليمان حافظ	وزير الصحة والرعاية الصحية الدكتور اشرف الكودي
وزير للتعامة وزير الشباب وزير الاوقاف والشؤون والمؤسسات الاسلامية بالوكالة الدكتور قاسم ابو عين	وزير التربية الاجتماعية الدكتور محمد خير ماسر	وزير الصناعة والتجارة وزير التموين الدكتور هاني الملقى	
وزير دولة لشؤون الاعلام الدكتور سمير مطاوع			

## الحسين الأول ملك المملكة الاردنية الهاشمية

بمقتضى المادة (٣١) من الدستور  
وبناء على ما قرره مجلس الوزراء بتاريخ ١٩٩٧/١٠/٢٨  
نأمر بوضع النظام الآتي :-

نظام رقم (٦١) لسنة ١٩٩٧

نظام معدل لنظام تقاعد اطباء الاسنان

المادة ١- يسمى هذا النظام ( نظام معدل لنظام تقاعد اطباء الاسنان لسنة ١٩٩٧ ) ويقرأ  
مع النظام رقم (١٠١) لسنة ١٩٧٦ المشار اليه فيما يلي بالنظام الاصلي وماتراً  
عليه من تعديلات كنظام واحد ويعمل به من تاريخ نشره في الجريدة  
الرسمية .

المادة ٢- يلغى تعريف عبارة ( اللجنة الطبية ) الوارد في المادة (٢) من النظام الاصلي  
ويستعاض عنه بالتعريف التالي :-

اللجنة الطبية: لجنة مؤلفة من ثلاثة اطباء او اكثر يختارهم المجلس من  
الاطباء المزاولين والمسجلين لدى نقابة الاطباء الاردنيين .

المادة ٣- تعدل المادة (٥) من النظام الاصلي على الوجه التالي :-  
اولا : بالغاء نص كل من الفقرتين (ب، هـ) الوارد فيها والاستعاضة عنه بالنص  
التالي :-

ب- تقرير احالة الطبيب على التقاعد وتحديد مقدار راتبه التقاعدي  
ورواتب المستفيدين التقاعدية وصرفها وايقافها وفقاً لاحكام هذا  
النظام .

هذه منه الاصل



هـ- اعداد موازنة الصندوق والحساب الختامي وعرضهما على الهيئة العامة للتصديق عليهما في مدة لا تتجاوز نهاية شهر اذار من كل سنة .  
ثانيا: باضافة الفقرة (و) بالنص التالي اليها :  
و- اصدار التعليمات اللازمة لعمل الصندوق وادارته ، بما في ذلك الشؤون الخاصة بالموظفين .

المادة ٤- يلغى نص المادة (١٢) من النظام الاصلي ويستعاض عنه بالنص التالي:-  
المادة ١٢-

تتكون موارد الصندوق من:-  
أ- رسم الانتساب للصندوق ومقداره خمسة وعشرون دينارا تدفع عند الانتساب .  
ب- عائدات التقاعد الشهرية الالزامية ومقدارها ثمانية دنانير او خمسة عشر دينارا او عشرون دينارا وذلك حسب رغبة الطبيب ووفقا لاحكام هذا النظام .  
ج- الغرامات التي تحصل بموجب هذا النظام .  
د- ريع استثمار اموال الصندوق .  
هـ- المبالغ التي تقرر الهيئة العامة للنقابة نقلها من صندوق النقابة الى الصندوق .

المادة ٥- تعدل الفقرة (أ) من المادة (١٣) من النظام الاصلي بالغاء عبارة (سني خدمته) الواردة فيها والاستعاضة عنها بعبارة (سنوات اشتراكه) .

المادة ٦- يلغى نص المادة (١٤) من النظام الاصلي ويستعاض عنه بالنص التالي:-  
المادة ١٤

أ- للطبيب عند تركه المملكة للعمل خارجها بصورة دائمة الاستمرار بالاشتراك في الصندوق ودفع العائدات التقاعدية .  
ب- يحق للطبيب الاردني غير المسجل في سجلات النقابة والذي يعمل في خارج المملكة بصفة دائمة الاشتراك في الصندوق بموجب الشروط التالية:-

- ١- الانتساب للنقابة ودفع كل من الرسوم السنوية لمزاولة المهنة وعائدات التقاعد عن المدة السابقة المراد اعتبارها خاضعة للتقاعد .
- ٢- دفع عائدات التقاعد .
- ج- اذا تاخر الطبيب المشار اليه في الفقرتين (أ ، ب) من هذه المادة عن دفع الرسوم والعوائد المقررة مدة تزيد عن ستة اشهر فيستوفى منه رسم اضافي مقداره (٥٠٪) من الرسم المقرر .

المادة ٧- يلغى نص المادة (١٨) من النظام الاصلي ويستعاض عنه بالنص التالي:-  
المادة ١٨

مع مراعاة احكام المادتين (١٢) و(٢٢) من هذا النظام يحال الطبيب على التقاعد اذ اصيب بعاهة او مرض يمنعه من ممارسة المهنة نهائيا استنادا الى تقرير اللجنة الطبية ويصرف له الراتب التقاعدي الكامل حسب الفئة التي اشترك بها .

هكذا من النص

المادة ٨- تعدل المادة (١٩) من النظام الاصلي على الوجه التالي:-

- اولا: باضافة كلمة (مؤقتا) بعد عبارة (عن العمل) الواردة في الفقرة (أ) منها .  
ثانيا: بالغاء الفقرة (ج) منها .

المادة ٩- يلغى نص المادة (٢٠) من النظام الاصلي ويستعاض عنه بالنص التالي:-

#### المادة ٢٠

مع مراعاة احكام المادة (١٧) من هذا النظام ينقل اسم الطبيب المحال على التقاعد الى سجل الاطباء المتقاعدين وذلك عند توقفه عن ممارسة المهنة واغلاق عيادته وابلاغه المجلس بذلك .

المادة ١٠- يلغى نص المادة (٢٢) من النظام الاصلي ويستعاض عنه بالنص التالي:-

#### المادة ٢٢

أ- تحسب الرواتب التقاعدية الشهرية للاطباء حسب الفئات والاسس التالية على ان لا تقل مدة اشتراك الطبيب في الصندوق عن ثلاثين سنة كما يلي:-

- الفئة الاولى: راتبها التقاعدي مائتا دينار للطبيب الذي يدفع عائدات تقاعدية مقدارها ثمانية دنانير شهريا .  
الفئة الثانية: راتبها التقاعدي ثلاثمائة دينار للطبيب الذي يدفع عائدات تقاعدية مقدارها خمس عشرة دينارا شهريا .  
الفئة الثالثة: راتبها التقاعدي اربعمائة دينار للطبيب الذي يدفع عائدات تقاعدية مقدارها عشرون دينارا شهريا .

ب- لكل طبيب يرغب بالانتقال الى أي من الفئتين الثانية او الثالثة ان يدفع الى الصندوق الفرق بين العائدات التي سبق وان دفعها عن كامل المدة التي اشترك عنها في الصندوق ويجوز تقسيطها على سنة كاملة من تاريخ اختياره للفئة الاخرى .

ج- للهيئة العامة بناء على تنسيب المجلس زيادة الرواتب التقاعدية وتشمل هذه الزيادة رواتب الاطباء الذين سبق وتمت احالتهم على التقاعد قبل اقرار الزيادة وذلك حسب الامكانيات المالية للصندوق .

المادة ١١- يلغى نص البند (٤) من الفقرة (أ) من المادة (٢٣) من النظام الاصلي ويستعاض عنه بالنص التالي:-

#### المادة ٢٣

٤- الوالدان والاخت غير المتزوجة والاخ القاصر او المعاق غير القادر على تحصيل رزقه وعدم وجود معيل اخر له وعدم توفر دخل له يزيد عن نصف الراتب التقاعدي الكامل لكل منهم .

المادة ١٢- تعدل الفقرة (ب) من المادة (٢٨) من النظام الاصلي باضافة عبارة (بعد خصم ما استفاده من الصندوق) الى اخرها .

المادة ١٣- يلغى نص المادة (٢٩) من النظام الاصلي ويستعاض عنه بالنص التالي:-

#### المادة ٢٩

لأثبات عمر الطبيب او أي من المستحقين للراتب التقاعدي تعتمد الوثائق الرسمية الصادرة عن دائرة الاحوال المدنية .

المادة ١٤- تعدل المادة (٣٠) من النظام الاصلي بحذف عبارة (عن مدة لا تزيد على ثلاثة اشهر) الواردة في اخرها .

هكذا منه لأصل

المادة ١٥- تعدل المادة (٣١) من النظام الاصيلي بالغاء عبارة (تعاطي المهنة) الواردة فيما والاستعاضة عنها بعبارة (مزاولة المهنة) .

المادة ١٦- تعدل المادة (٣٢) من النظام الاصيلي باضافة الفقرة (ج) التالية اليها :-  
ج- يترتب على المجلس الاجابة على الطلب خلال مدة ثلاثة اشهر عن تاريخ تقديم الطلب اليه والا اعتبر مقبولا .

المادة ١٧- تلغى كل من المادتين (٣٤) و(٣٥) من النظام الاصيلي .

١٩٩٧/١٠/٢٨

### الحسين بن طاهر

رئيس الوزراء وزير الدفاع الدكتور عبدالسلام المجالي	نائب رئيس الوزراء لشؤون الخدمات ووزير التنمية الادارية وزير التربية والتعليم ووزير التعليم العالي بالوكالة الدكتور عبدالله النصور	وزير الخارجية الدكتور فايز الطراونة
نائب رئيس الوزراء لشؤون التنمية وزير دولة لشؤون رئاسة الوزراء الدكتور جواد المناني	وزير العدل رياض الشكمه	وزير الشؤون البلدية والقروية والبيئة توفيق كريشان
وزير النقل وزير البريد والاتصالات الدكتور بسام الساكت	وزير التخطيط الدكتورة ريماء خلف	وزير الداخلية فيسر رشيد
وزير الاشغال العامة والسكان وزير السياحة والاثار بالوكالة المهندس ناصر اللوزي	وزير دولة لشؤون رئاسة الوزراء سمعد الدين جمعة	وزير الطاقة والثروة المعدنية محمد صالح الحوراني
وزير الصحة والرعاية الصحية الدكتور شرف الكندي	وزير المياه والري ووزير الزراعة بالوكالة الدكتور منذر حدادين	وزير الثقافة ووزير الشباب ووزير الاوقاف والشؤون والمؤسسات الاسلامية بالوكالة الدكتور قاسم ابو عين
وزير الصناعة والتجارة وزير التموين الدكتور هاني المني	وزير المالية سليمان حافظ	وزير دولة لشؤون الاعمال الدكتور ميمى مطاوع
وزير العمل الدكتور صالح الخصاونه	وزير التنمية الاجتماعية الدكتور محمد خير ماسر	

هكذا عند الاصل



• صدرت الارادة الملكية السامية بالموافقة على قرار مجلس الوزراء رقم (١٨٠٧) تاريخ ١٤/١٠/١٩٩٧ المتضمن الموافقة على اتفاقية تجنب الازدواج الضريبي بين حكومة المملكة الاردنية الهاشمية وحكومة الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية بشكلها التالي:-

## اتفاقية بين

حكومة المملكة الأردنية الهاشمية

و

حكومة الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

قصد تجنب الازدواج الضريبي وتفايدي التهريب والغش الجبائي ووضع قواعد المساعدة المتبادلة في ميدان الضريبة على الدخل والثروة .

أن

حكومة المملكة الأردنية الهاشمية

و

حكومة الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

قصد تجنب الازدواج الضريبي وتفايدي التهريب والغش الجبائي ووضع قواعد المساعدة المتبادلة في ميدان الضريبة على الدخل والثروة .  
اتفقتا على ما يلي :

هكذا عند الاصل

## المادة ١

الأشخاص المعنيون

تطبق هذه الاتفاقية على الأشخاص المقيمين بدولة متعاقدة أو بكلتا الدولتين المتعاقدين.

## المادة ٢

الضرائب المعنية

١. تطبق هذه الاتفاقية على الضرائب على الدخل والثروة المحصلة لحساب كل دولة متعاقدة أو جماعاتها المحلية أو وحداتها الادارية الاقليمية ، كيفما كان نظام التحصيل .

٢. تعد ضرائب على الدخل والثروة ، الضرائب المحصلة على مجموع الدخل أو على مجموع الثروة أو على عناصر الدخل أو الثروة ، بما في ذلك الضرائب على الأرباح الناتجة عن التصرف في الأموال المنقولة أو العقارية وكذلك الضرائب على فوائض القيمة .

٣. الضرائب الحالية التي تطبق عليها هذه الاتفاقية هي :

أ - بالنسبة للمملكة الاردنية الهاشمية :

(١) ضريبة الدخل ؛

(٢) ضريبة التوزيع ؛

(٣) ضريبة الخدمات الاجتماعية المفروضة تبعا لضريبة الدخل ؛

( وتدعى فيما يلي : " ضريبة أردنية " ) .

ب - بالنسبة للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية :

١. الضريبة على الدخل الاجمالي ؛

٢. الضريبة على أرباح الشركات ؛

٣. الرسم على النشاط المهني ؛

٤. الدفع الجزافي ؛

٥. الضريبة على الأملاك ؛

٦. الأتاوة والضريبة على محاصيل نشاطات التنقيب والبحث واستغلال ونقل اغروقات

بالأنابيب ؛

( وتدعى فيما يلي : " ضريبة جزائرية " ) .

٤. تطبق الاتفاقية ، كذلك على الضرائب المماثلة أو المشابهة ، التي يمكن أن تستحدث بعد تاريخ التوقيع على الاتفاقية ، وتضاف الى الضرائب الحالية أو يمكن أن تحل محلها . وتعلم السلطات المختصة في الدولتين المتعاقدين ، بعضها البعض ، بالتعديلات التي تدخلها على تشريعاتها الضريبية .

هكذا منه لأصل

## المادة ٣

تعريف عامة

١. في مفهوم هذه الاتفاقية ، ما لم يدل السياق على خلاف ذلك :

- أ - تعني عبارة " دولة متعاقدة " و " الدولة المتعاقدة الأخرى " حسب السياق، الأردن أو الجزائر .
- ب - يقصد بلفظ " الاردن " المملكة الاردنية الهاشمية وعندما يستخدم بالمعنى الجغرافي يقصد به :
  - اراضي المملكة الاردنية الهاشمية
  - المياه الإقليمية الاردنية بما في ذلك قاع البحر
  - جميع المناطق الأخرى الممتدة خارج المياه الإقليمية الاردنية حيث تمارس عليها الاردن حق السيادة طبقاً للقوانين الدولية والقوانين الاردنية لغايات اكتشاف واستخراج واستغلال واستثمار المصادر الطبيعية سواء أكانت حية أو غير حية وكافة الحقوق الأخرى التي تتواجد في المياه والأرض وتحت قاع البحر .
- ج - يقصد بلفظ " الجزائر " الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية ، وبالمعنى الجغرافي ، يعني إقليم الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية بما في ذلك البحر الإقليمي وما وراءه حتى المناطق التي تمارس عليها الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية قوانينها أو حقوق السيادة في ميدان التنقيب واستغلال الموارد الطبيعية لقعر البحار ومياهها الفوقية وباطن أرضها ، وفقاً للقانون الدولي وتشريعها الوطني .
- د - يشمل لفظ " شخص " الأشخاص الطبيعيين والشركات وكل مجموعات الأشخاص الأخرى ، المؤسسة قانوناً في إحدى الدولتين المتعاقبتين .

- هـ - يعني لفظ " شركة " أي شخص معنوي أو كل كيان يعتبر شخصاً معنوياً، قصد فرض الضريبة عليه.
- و - تعني عبارة " مؤسسة دولة متعاقدة " و " مؤسسة الدولة المتعاقدة الأخرى " على التوالي ، مؤسسة يستقلها مقيم بدولة متعاقدة ومؤسسة يستقلها مقيم بالدولة المتعاقدة الأخرى.
- ز - تعني عبارة " حركة النقل الدولي " أي نقل تقوم به باخرة أو طائرة ، تستقلها مؤسسة ، يوجد مقر إدارتها الفعلية في إحدى الدولتين المتعاقبتين ، ما عدا إذا كانت البخرة أو الطائرة لا تستغل إلا بين نقاط موجودة في الدولة المتعاقدة الأخرى.
- ح - يعني لفظ " مواطنون " :
  - ١- كل الأشخاص الطبيعيين الحاملين للجنسية الأردنية أو الجزائرية .
  - ٢- كل الأشخاص المعنويين وشركات الأشخاص والجمعيات المؤسسة ، طبقاً للتشريع الجاري به العمل في إحدى الدولتين المتعاقبتين .
- ط - تعني عبارة " السلطة المختصة " :
  - ١. بالنسبة للأردن ، وزير المالية أو من يمثله.
  - بالنسبة للجزائر ، الوزير المكلف بالمالية أو من يمثله المرخص له في ذلك .
  - ٢. لتطبيق الاتفاقية من طرف دولة متعاقدة ، كل عبارة لم يتم تحديدها ، يبقى لها نفس المعنى ، الذي يحوله إياها قانون تلك الدولة المتعلق بالضرائب ، التي تطبق عليها هذه الاتفاقية ، ما لم يتطلب السياق تفسيراً مغايراً .

هكذا عند التصديق



## المادة ٤

المقيم

- ١ . في مفهوم هذه الاتفاقية ، تعني عبارة " مقيم بدولة متعاقدة " أي شخص خاضع للضريبة في هذه الدولة ، بموجب تشريعها . بسبب موطنه أو مكان إقامته أو مقر إدارته أو أي معيار آخر ذي طابع مشابه .
- ٢ . عندما يكون شخص طبيعي ، مقيما في كلتا الدولتين المتعاقدين ، تبعا لأحكام الفقرة ( ١ ) ، تسرى وضعيته بالكيفية الآتية :
  - أ . يعتبر هذا الشخص مقيما في الدولة المتعاقدة ، التي يوجد له بها سكن دائم تحت تصرفه وفي حالة ما إذا كان له سكن دائم تحت تصرفه في الدولتين المتعاقدين ، فإنه يعتبر مقيما في الدولة المتعاقدة ، التي تربطه بها أوثق الروابط الشخصية والاقتصادية " مركز المصالح الحوية " .
  - ب . إذا لم يكن في الامكان تحديد الدولة المتعاقدة ، التي يوجد بها مركز مصالح هذا الشخص الحوية ، أو لم يكن له سكن دائم تحت تصرفه ، في كلتا الدولتين المتعاقدين ، اعتبر مقيما في الدولة المتعاقدة التي يقطن بها ، بصفة اعتيادية .
  - ج . إذا كان هذا الشخص يقطن ، بصفة اعتيادية ، في كلتا الدولتين المتعاقدين ، أو لا يقطن ليهما ، بصفة اعتيادية ، اعتبر مقيما في الدولة المتعاقدة التي يحمل جنسيتها .
  - د . إذا كان هذا الشخص يحمل جنسية كل من الدولتين المتعاقدين ، أو كان لا يحمل جنسية أي منهما ، فصلت السلطات المختصة في الدولتين المتعاقدين القضية ، باتفاق مشترك .

- ٣ . عندما يكون شخص آخر . غير الشخص الطبيعي مقيما في الدولتين المتعاقدين ، وفقا لأحكام الفقرة الأولى ، فإن إقامته تحدد كالاتي :
  - أ - سوف يعتبر مقيما في الدولة المتعاقدة التي يوجد بها مقر إدارته الفعلية .
  - ب . فإذا لم يكن بالإمكان تحديد مقر أداره الفعلية في أي من الدولتين المتعاقدين فيعتبر مقيما في الدولة المتعاقدة التي يحمل جنسيتها .

- ٤ . في حالة ما إذا كان هناك بمقتضى أحكام الفقرة (١) شخص آخر بخلاف الأشخاص الطبيعيين أو الشركات مقيما بكلتا الدولتين المتعاقدين فإن السلطات المختصة في كلتا الدولتين المتعاقدين تقوم بوضع حل للمسألة باتفاق مشترك يحدد طريقة تطبيق الاتفاقية على مثل هذا الشخص .

هكذا عند التصديق

## المادة ٥

## المؤسسة المستقرة

١. في مفهوم هذه الاتفاقية ، تعني عبارة " مؤسسة مستقرة " منشأة ثابتة للأعمال ، تمارس بواسطتها ، أية مؤسسة ، كامل نشاطها أو بعضه .
٢. تشمل عبارة " مؤسسة مستقرة " على وجه الخصوص :
  - أ. مقر إدارة ؛
  - ب. الفرع ؛
  - ج. الأماكن المستخدمة كمنازل للبيع ؛
  - د. المكتب ؛
  - هـ. المصنع ؛
  - و. المشغل ؛
  - ز. محل بيع ؛
  - ح. المزرعة أو الحقل ؛
  - ط. المنجم أو بئر البترول أو الغاز أو المقلع أو أي مكان آخر لاستخراج الموارد الطبيعية ؛
  - ي. ورشة بناء أو تركيب ، يمارس بداخلها أنشطة مراقبة ، في حالة ما إذا كانت مدة هذه الورشة أو هذه الأنشطة تفوق ستة أشهر خلال فترة اثني عشر شهرا .
- لقد تقلصت خدمات ، بما في ذلك خدمات المستشارين ، التي تقوم بها مؤسسة تعمل بواسطة ماجريرين أو مستخدمين آخرين ، تم توظيفهم من طرف المؤسسة لهذا الغرض ، ولكن فقط في حالة ما إذا تواصلت أنشطة من هذا النوع ( لنفس المشروع أو لمشروع مشابه ) فوق تراب البلد ، لمدة أو لمدد تمثل في مجموعها أكثر من ستة أشهر وفي حدود اقصاص اثني عشر شهرا .

٣. بغض النظر عن الأحكام السابقة لهذه المادة ، لا يعتبر أن هناك " مؤسسة مستقرة " إذا كانت :
  - أ. تستعمل المنشآت مجرد أغراض التخزين أو عرض البضائع التي تملكها المؤسسة ؛
  - ب. البضائع التي تملكها المؤسسة مودعة مجرد أغراض التخزين أو العرض ؛
  - ج. البضائع التي تملكها المؤسسة ، مودعة قصد تحويلها ، فقط ، من طرف مؤسسة أخرى ؛
  - د. الاحتفاظ بالسلع أو البضائع المملوكة للمشروع لغرض تشغيلها لحسابه فقط بمعرفة مشروع آخر ؛
  - هـ. منشأة ثابتة للأعمال مستعملة مجرد أغراض شراء البضائع أو جمع معلومات للمؤسسة ؛
  - و. منشأة ثابتة للأعمال مستعملة مجرد أغراض الإعلان (الاشهار) أو جمع معلومات أو ممارسة أي نشاط آخر ذي طابع إحصائي أو إضافي للمؤسسة ؛
  - ز. البضائع التي تملكها المؤسسة والمعروضة في معرض تجاري أو في عرض مؤقت أو تصادلي ، يتم بيعها من طرف المؤسسة بمناسبة هذا المعرض أو العرض ؛
  - ح. منشأة ثابتة للأعمال مستعملة ، فقط ، من أجل إحداث توافق بين الأنشطة المشار إليها في البنود ( أ - ز ) ، شريطة أن يحتفظ النشاط الكلي للمنشأة الثابتة للأعمال الزمنية عن هذا التوافق ، بطابع إحصائي أو إضافي .
٤. بغض النظر عن أحكام الفقرتين ( ١ و ٢ ) عندما يقوم شخص غير الوكيل المتمتع بوضع مستقل ، والذي تنطبق عليه الفقرة ( ٥ ) من هذه المادة بعمل في دولة متعاقدة لحساب مؤسسة تابعة للدولة المتعاقدة الأخرى ، فإن هذه المؤسسة تعتبر مؤسسة مستقرة في الدولة المتعاقدة الأولى ، إذا كان الشخص المذكور :
  - أ. تتوفر لديه في هذه الدولة ، السلطة التي يمارسها بصفة اعتيادية لإبرام العقود باسم المؤسسة ، إلا إذا كانت أنشطة هذا الشخص تنحصر في شراء البضائع لحساب هذه المؤسسة ؛ أو

هكذا منه لأصل

- ب . في حالة عدم حصوله على هذه السلطة ، يحتفظ بصفة اعتيادية ، في الدولة الأولى بمخزون بضائع يسحب منه بانتظام بضائع بغية تسليمها لحساب المؤسسة أو
- ج . ينتج أو يجري عمليات تصنيع من تلك الدولة لبضائع أو سلع تخص هذا المشروع .
- ٥ . لا يعتبر أن مؤسسة تابعة لدولة متعاقدة ، لها مؤسسة مستقرة في الدولة المتعاقدة الأخرى ، بمجرد ممارسة نشاطها فيها ، بواسطة سمسار أو وكيل عام بالعمولة أو أي وسيط آخر يتمتع بوضع مستقل شريطة أن يمارس هؤلاء الأشخاص أعمالهم في النطاق العادي لنشاطهم .
- ٦ . أن كون شركة مقيمة بدولة متعاقدة تراقب شركة مقيمة بالدولة المتعاقدة الأخرى أو مراقبة من طرفها ، أو تمارس نشاطا فيها ( سواء بواسطة مؤسسة مستقرة أو بطريقة أخرى ) لا يكفي في حد ذاته ، أن يجعل من إحداهما ، مؤسسة مستقرة تابعة للأخرى .
- ٧ . استثناء من الأحكام السابقة لهذه المادة فإن مشروع التأمين التابع لدولة متعاقدة - فيما عدا ما يتعلق بإعادة التأمين - يعتبر أن له منشأة دائمة في الدولة المتعاقدة الأخرى إذا ما قام المشروع بتحصيل اقساط التأمين في إقليم هذه الدولة الأخرى أو قام بتأمين مخاطر واقعة فيها وذلك من خلال شخص لا يكون وكيلا ذا صفة مستقلة .

## المادة ٦

## المداخيل العقارية

- ١ . إن المداخيل التي يحصل عليها مقيم بدولة متعاقدة ، من الأملاك العقارية ( بما فيها مداخيل المستثمرات الفلاحية أو الغابوية ) الموجودة بالدولة المتعاقدة الأخرى ، تخضع للضريبة في هذه الدولة الأخرى التي توجد فيها هذه الأملاك .
- ٢ . تدل عبارة " أملاك عقارية " على المعنى الذي يحوله إليها قانون الدولة المتعاقدة ، التي توجد بها الأملاك المعنية . وتشمل هذه العبارة على أية حال ، التوابيع والماشية والمعدات الفلاحية للمستثمرات الفلاحية والغابوية ، والحقوق التي تنطبق عليها أحكام القانون الخاص ، المتعلق بالملكية العقارية ، وحق الانتفاع بالأملاك العقارية والحقوق الخاصة بالمدفوعات المتغيرة أو الثابتة لاستغلال أو امتياز استغلال المناجم المعدنية والتابع وغيرها من الموارد الطبيعية . ولا تعتبر السفن والبواخر والطائرات أملاك عقارية .
- ٣ . تطبق أحكام الفقرة (١) على المداخيل الناتجة عن الاستغلال المباشر والايجار أو تأجير الأراضي ، وكذلك على كل شكل آخر لاستغلال الاملاك العقارية .
- ٤ . تطبق أحكام الفقرتين (١ ، ٣) أيضا ، على المداخيل الناتجة عن الاملاك العقارية للمؤسسة المملوكة للمشروع ، وكذلك على مداخيل الاملاك العقارية المستعملة لممارسة مهنة مستقلة .

هذه أملاك



## المادة ٧

## أرباح المؤسسات ( التجارية والصناعية )

١. أن أرباح مؤسسة تابعة لدولة متعاقدة ، لا تخضع للضريبة . إلا في هذه الدولة المتعاقدة ، ما عدا إذا كانت المؤسسة تمارس نشاطها في الدولة المتعاقدة الأخرى ، بواسطة مؤسسة مستقرة توجد بها . وإذا مارست المؤسسة نشاطها ، بتلك الصفة ، فإن أرباحها تخضع للضريبة في الدولة الأخرى ، ولكن فقط ، في حالة ما إذا كانت هذه الأرباح منسوبة لهذه المؤسسة المستقرة .
٢. مع مراعاة أحكام الفقرة (٣) ، عندما تمارس مؤسسة تابعة لدولة متعاقدة ، نشاطها في الدولة المتعاقدة الأخرى بواسطة مؤسسة مستقرة توجد بها تنسب في كل دولة متعاقدة لهذه المؤسسة المستقرة الأرباح التي كان في إمكانها تحقيقها ، لو أنها أنشأت مؤسسة منفصلة ، تمارس أنشطة مماثلة أو مشابهة ، في ظروف مماثلة أو مشابهة وتعامل بكل استقلالية مع المؤسسة المتولدة عنها هذه المؤسسة المستقرة .
٣. لتحديد أرباح مؤسسة مستقرة ، يسمح بحصم النفقات التي صرفت لأغراض نشاط هذه المؤسسة المستقرة ، بما فيها نفقات الإدارة والمصاريف العامة للإدارة ، التي بذلت سواء في الدولة التي توجد بها هذه المؤسسة المستقرة أو في أي مكان آخر . غير أنه ، لا يسمح بأي خصم للمبالغ ، التي قد تدفع ، عند الاقتضاء ، من طرف المؤسسة ، كأتاوات وأتعاب أو مدفوعات أخرى مماثلة ، مقابل رخص الاستغلال أو براءات أو حقوق أخرى كالعمولات ( ما عدا تسديد المصاريف الحقيقية التي بذلت ) ، مقابل تقديم خدمات أو نشاط إدارة ، أو ما عدا في حالة مؤسسة مصرفية ، كفوائد على المبالغ التي أقرضت للمؤسسة المستقرة . كما أنه ، لا يؤخذ في الحسبان ، عند تحديد أرباح مؤسسة مستقرة ، من بين مصاريف المقر

المركزي للمؤسسة أو أحد فروعها ، الاتاوات أو الاتعاب أو المدفوعات الأخرى المماثلة ، مقابل تقديم رخص استغلال أو براءات أو حقوق أخرى ، أو كعمولات ( ما عدا تسديد النفقات الحقيقية التي بذلت ) مقابل تقديم خدمات أو نشاط إدارة ، أو ما عدا في حالة مؤسسة مصرفية ، كفوائد على المبالغ التي أقرضت لمقر المؤسسة أو لأحد فروعها .

٤. إذا كان من المعتاد عليه ، في دولة متعاقدة ، تحديد الأرباح المنسوبة لمؤسسة مستقرة ، على أساس توزيع مجموع أرباح المؤسسة بين مختلف أجزائها ، لا يمنع أي نص في الفقرة (٢) من هذه المادة ، هذه الدولة المتعاقدة ، من تحديد الأرباح الخاضعة للضريبة ، حسب التوزيع المعمول به . غير أن طريقة التوزيع المعتمدة ، يجب أن تكون مستعملة ، بحيث تكون النتيجة المحصل عليها ، مطابقة للمبادئ الواردة في هذه المادة .
٥. لا ينسب أي ربح لمؤسسة مستقرة بمجرد قيام هذه الأخيرة بشراء بضائع لحساب المؤسسة .
٦. لأغراض الفقرات السابقة ، تحدد كل سنة ، حسب نفس الطريقة ، الأرباح المنسوبة للمؤسسة المستقرة ، ما لم تكن هناك أسباب مقبولة وكافية للعمل بطريقة أخرى .
٧. إذا كانت الأرباح تشتمل على عناصر من الدخل ، تتناولها بصفة منفصلة ، مواد أخرى من هذه الاتفاقية ، فإن أحكام هذه المواد ، سوف لا تتأثر بأحكام هذه المادة .

هكذا منه لأصل

## المادة ٨

النقل الدولي ( البحري والجوي )

- ١ . أن الأرباح الناتجة عن استغلال السفن أو الطائرات في حركة النقل الدولي ، لا تخضع للضريبة الا في الدولة المتعاقدة ، التي يوجد بها مقر الادارة الفعلية للمؤسسة .
- ٢ . اذا كان مقر الادارة الفعلية لمؤسسة ملاحية بحرية ، يوجد على متن سفينة ، فإن هذا المقر يعتبر موجودا في الدولة المتعاقدة التي يقع بها ميناء تسجيل هذه السفينة . وفي حالة ما اذا لم يكن للسفينة ميناء تسجيل ، اعتبر في الدولة التي يقيم بها مستغل السفينة .
- ٣ . تطبق أحكام الفقرة (١) كذلك ، على الارباح الناتجة عن المساهمة في اتحاد تجاري أو في استغلال مشترك أو في هيئة دولية للاستغلال .

## المادة ٩

المؤسسات المشتركة

١ . عندما :

- أ . يساهم مؤسسة دولة متعاقدة ، بصفة مباشرة أو غير مباشرة ، في ادارة أو في مراقبة أو في رأسمال مؤسسة تابعة للدولة المتعاقدة الأخرى ، أو
- ب . يساهم نفس الأشخاص ، بطريقة مباشرة أو غير مباشرة ، في ادارة أو في مراقبة أو في رأسمال مؤسسة تابعة لدولة متعاقدة ، ومؤسسة تابعة للدولة المتعاقدة الأخرى ، عندما تكون المؤسسات ، في كلتا الحالتين ، مرتبطتين في علاقاتهما التجارية أو المالية ، بشروط متفق عليها أو مفروضة ، بحيث تختلف عن تلك التي يمكن أن تتفق عليها المؤسسات المستقلة ، فإن الأرباح التي لولا هذه الشروط تكون قد حققتها إحدى المؤسسات ولكنها لم تحقق بسبب تلك الشروط ، يمكن أن تدرج ضمن أرباح هذه المؤسسة ، وتخضع للضريبة تبعا لذلك .
- ٢ . اذا كانت أرباح مؤسسة تابعة لإحدى الدولتين المتعاقدين والخاصة للضريبة في تلك الدولة ، تتضمن أرباحا داخلية ضمن مؤسسة تابعة للدولة المتعاقدة الأخرى ، وتخضع تبعا لذلك للضريبة في تلك الدولة الأخرى ، وكانت الأرباح الداخلة ضمن أرباح تلك المؤسسة تعتبر أرباحا تحققت للمؤسسة التابعة للدولة الأولى ، اذا كانت الشروط المتفق عليها بين هاتين المؤسستين ، تعتبر مماثلة للشروط التي قد اتفق عليها بين مؤسستين مستقلتين ، ففي هذه الحالة ، فإن الدولة المتعاقدة الأخرى تجري التعديل المناسب للضريبة التي استحققت فيها على تلك الأرباح وعند اجراء هذا التعديل ، فإنه يتعين استخدام الأحكام الأخرى لهذه الاتفاقية ، واذا اقتضى الامر ، تشاور السلطات المختصة للدولتين المتعاقدين فيما بينها في هذا الشأن .
- ٣ . لا يجوز لأي من الدولتين المتعاقدين تغيير الارباح الخاصة بالمشروع في الاحوال المشار اليها في الفقرة (١) بعد انتهاء مدة التقادم المنصوص عليها في قوانينها الوطنية .
- ٤ . لا تطبق احكام الفقرة ( ٢ ) في حالة التهرب الضريبي .

هكذا منه لأصل

## المادة ١٠

أرباح الأسهم

١. إن أرباح الأسهم التي تدفعها شركة مقيمة في إحدى الدولتين المتعاقبتين لمقيم في الدولة الأخرى، تخضع للضريبة في تلك الدولة الأخرى.

٢. ومع ذلك، فإن أرباح الأسهم هذه تفرض عليها الضريبة، كذلك، في الدولة المتعاقدة التي تقيم بها الشركة الدافعة لهذه الأرباح، وطبقا للتشريع الجاري به العمل في تلك الدولة. ولكر إذا كان الشخص المستلم لأرباح الأسهم هو المستفيد الفعلي فإن الضريبة المفروضة على هذا النحو، لا يمكن أن تتجاوز نسبتها ١٥٪ من المبلغ الإجمالي لأرباح الأسهم.

٣. يقصد بعبارة "أرباح الأسهم": المستعملة في هذه المادة، المداخل المستمدة من الأسهم أو أسهم أو سندات التمتع أو حصص المناجم أو حصص التأسيس أو حصص أخرى مستفيدة، باستثناء الديون، وكذلك المداخل المتأتية من الحصص الأخرى للشركة التي تخضع لنفس النظام الضريبي الذي تخضع له مداخل الأسهم، طبقا لقوانين الدولة التي تقيم بها الشركة الموزعة للأرباح.

٤. لا تطبق أحكام الفقرتين ١ و ٢، إذا كان المستفيد الفعلي من أرباح الأسهم والمقيم في إحدى الدولتين المتعاقبتين، يباشر نشاطا صناعيا أو تجاريا في الدولة المتعاقدة الأخرى التي تقيم بها الشركة الدافعة لأرباح الأسهم بواسطة مؤسسة مستقرة موجودة بها، أو يمارس مهنة مستقلة بواسطة مركز ثابت يوجد بها، وأن تكون المساهمة المولدة لأرباح الأسهم مرتبطة بها ارتباطا فعليا. وفي مثل هذه الحالة، تطبق أحكام المادتين ٧ أو ١٤، حسب الحالة.

٥. إذا كانت شركة مقيمة في إحدى الدولتين المتعاقبتين، تستمد أرباحا أو مداخل من الدولة المتعاقدة الأخرى، فإنه لا يجوز لهذه الدولة الأخرى أن تفرض أية ضريبة على أرباح الأسهم المدفوعة من طرف الشركة، إلا إذا كانت مثل هذه الأرباح الموزعة قد دفعت لمقيم في تلك الدولة الأخرى، أو إذا كانت المساهمة المولدة لأرباح الأسهم مرتبطة ارتباطا فعليا بمؤسسة مستقرة أو بمركز ثابت موجود في تلك الدولة الأخرى، ولا أن تقتطع أية ضريبة برسم إخضاع الأرباح غير الموزعة، للضريبة على الأرباح غير الموزعة للشركة، حتى لو كانت أرباح الأسهم المدفوعة أو الأرباح غير الموزعة، تشمل، كلها أو بعضها، الأرباح أو المداخل الناشئة في تلك الدولة الأخرى.

هذه هي النسخة

## المادة ١١

## الفوائد

- ١ . إن الفوائد التي تنشأ في إحدى الدولتين المتعاقدين والتي تدفع الى مقيم في الدولة المتعاقدة الأخرى، تخضع للضريبة في تلك الدولة الأخرى .
- ٢ . ومع ذلك، فإن هذه الفوائد تخضع للضريبة في الدولة المتعاقدة التي نشأت فيها وطبقا لقوانينها . ولكن اذا كان الشخص المستلم للفوائد هو المستفيد الفعلي منها ، فإن الضريبة المفروضة على هذا الأساس، يجب أن لا تزيد عن ١٥٪ من اجمالي مبلغ الفوائد .
- ٣ . بغض النظر عن أحكام الفقرة (٢)، فإن الفوائد الناشئة في إحدى الدولتين المتعاقدين، تعفى من الضريبة في هذه الدولة، اذا :
  - أ . كان المدين بهذه الفوائد هي حكومة تلك الدولة المتعاقدة أو إحدى جماعاتها المحلية أو إحدى وحداتها الادارية الاقليمية أو مؤسساتها العامة، أو
  - ب . كانت الفوائد مدفوعة لحكومة الدولة المتعاقدة الأخرى، أو لاحدى جماعاتها المحلية أو لاحدى وحداتها الادارية الاقليمية أو لمؤسسات أو هيئات (بما في ذلك المؤسسات المالية والمصرفية) تابعة كلياً لهذه الدولة المتعاقدة أو لاحدى جماعاتها المحلية أو لاحدى وحداتها الادارية الاقليمية أو مؤسساتها العامة.
- ٤ . يقصد بلفظ "الفوائد" في هذه المادة، المداخل الناتجة عن الديون على اختلاف انواعها كانت ام لم تكن مضمولة برهن، أو مشروطة بحق المشاركة في أرباح المدين، وخاصة المداخل الناتجة من الأموال العمومية وسندات الاقراض والسندات الحكومية أو الدخول الناتجة من الأذونات أو السندات ، بما في ذلك المنح والخصص المرتبطة بهذه السندات. لا تعتبر العقوبات المترتبة عن التأخير في الدفع، كفوائد حسب مفهوم هذه المادة .

٥ . لا تطبق أحكام الفقرات ١ و ٢ و ٣، اذا كان المستفيد من الفوائد مقيماً في إحدى الدولتين المتعاقدين، ويمارس في الدولة المتعاقدة الأخرى، التي تنشأ بها الفوائد، اما نشاطاً صناعياً أو تجارياً من خلال مؤسسة مستقرة موجودة بها وان يكون سند المديونية الذي تنشأ عنه الفوائد مرتبطاً ارتباطاً فعلياً بتلك المؤسسة المستقرة أو المركز الثابت وفي مثل هذه الاحوال تطبق احكام المادة (٧) او المادة (١٤) حسب الاحوال .

- ٦ . تعتبر الفوائد أنها نشأت في إحدى الدولتين المتعاقدين، اذا كان المدين هو الدولة نفسها، أو إحدى جماعاتها المحلية أو إحدى وحداتها الادارية الاقليمية أو مؤسساتها العامة أو شخص مقيم في هذه الدولة. غير أنه، اذا كان الشخص المدين بالفوائد سواء كان مقيماً أو غير مقيم في إحدى الدولتين المتعاقدين، يملك في إحدى الدولتين المتعاقدين مؤسسة مستقرة أو مركز ثابت، الذي بسببه نشأ الدين المترتب عنه دفع الفوائد التي يقع عيها على المركز الثابت أو المؤسسة المستقرة، فإن هذه الفوائد تعتبر ناتجة في الدولة التي توجد بها المؤسسة المستقرة أو المركز الثابت .
- ٧ . إذا كان مبلغ الفوائد، و اعتباراً للدين الذي بمقتضاه يتم دفعها ، و بسبب علاقات خاصة تربط بين المدين و المستفيد الفعلي أو تربط احدهما بشخص اخرين ، يتجاوز المبلغ المطلق عليه بينهما ، في غياب مثل هذه العلاقات ، فإن احكام هذه المادة لا تطبق ؛ الا على المبلغ الأخير . وفي هذه الحالة يظل المبلغ الزائد من المدفوعات خاضعاً للضريبة، بمقتضى تشريع كل دولة متعاقدة ومراعاة للأحكام الأخرى من هذه الاتفاقية.

هذه المادة



## المادة ١٢

## الآتاوات

- ١ . ان الآتاوات الناتجة في دولة متعاقدة، والمدفوعة لقيم في الدولة المتعاقدة الأخرى، تفرض عليها الضريبة في تلك الدولة الأخرى .
- ٢ . غير أن هذه الآتاوات، تخضع كذلك للضريبة في الدولة المتعاقدة التي تنتج فيها، تبعا لتشريع هذه الدولة. لكن اذا كان الشخص الذي يحصل على الآتاوات، هو المستفيد الفعلي، فالضريبة المفروضة على هذا النحو، لا يمكن أن تتجاوز ١٥٪ من المبلغ الاجمالي للآتاوات.
- ٣ . يعني لفظ " الآتاوات " الوارد في هذه المادة، المكافآت المدفوعة، أيا كان نوعها، والتي يتم منحها مقابل استعمال أو الحق في استعمال حقوق التأليف المتعلقة بانتاج أدبي أو فني أو علمي، بما في ذلك الأفلام السينمائية والأفلام والمسجلات المخصصة لكل أشكال الإرسال الإذاعي والتلفزي أو مقابل براءة اختراع أو علامة صناعية أو تجارية، أو رسم أو نموذج أو خطة أو تركيب معادلة أو طريقة سرية، وكذلك مقابل استعمال أو الحق في استعمال تجهيز صناعي أو تجاري أو علمي أو مقابل معلومات لها علاقة بخبرة مكتسبة في الميدان الصناعي أو التجاري أو العلمي .
- ٤ . لا تطبق أحكام الفقرتين ( ١ ) و ( ٢ ) . عندما يكون المستفيد الفعلي من الآتاوات، المقيم في دولة متعاقدة، يمارس في الدولة المتعاقدة الأخرى، التي تنتج فيها الآتاوات، إما نشاطا صناعيا أو تجاريا، بواسطة مؤسسة مستقرة موجودة فيها، أو مهنة مستقلة، بواسطة مركز ثابت موجود فيها، وأن يكون الحق أو الملك الذي تنتج عنه الآتاوات، مرتبطا بها ارتباطا فعلياً. وفي هذه الحالة، تطبق أحكام المادة (٧) أو المادة (١٤) حسب الاحوال .

- ٥ . تعتبر الآتاوات ناتجة في دولة متعاقدة. عندما يكون المدين بها هي الدولة نفسها أو جماعة محلية أو وحدة إدارية اقليمية أو شخص مقيما بهذه الدولة. غير أنه، عندما يكون المدين بالآتاوات، سواء كان مقيما أو غير مقيم بدولة متعاقدة، يملك في دولة متعاقدة، مؤسسة مستقرة أو مركز ثابت، الذي من أجله تم ابرام العقد تؤدي الى دفع الآتاوات، والذي يتحمل عبء هذه الآتاوات، فإن هذه الأخيرة تعتبر ناتجة في الدولة المتعاقدة التي توجد بها المؤسسة المستقرة أو المركز الثابت .
- ٦ . عندما يترتب، بسبب علاقات خاصة، تربط المدين بالمستفيد الفعلي، أو تربط كليهما بأشخاص آخرين، أن مبلغ الآتاوات. اعتبارا للخدمات التي تدفع من أجلها، يتجاوز المبلغ المنفق عليه بين المدين والمستفيد الفعلي، في غياب مثل هذه العلاقات، فإن أحكام هذه المادة لا تطبق، الا على هذا المبلغ الأخير. وفي هذه الحالة، يبقى الجزء الزائد من المدفوعات، خاضعا للضريبة، طبقا لتشريع كل دولة متعاقدة، ومراعاة للأحكام الأخرى من هذه الاتفاقية.

هكذا عند الفصل

## المادة ١٣

الأرباح الرأسمالية

- ١ . إن الأرباح التي يستمدها شخص مقيم في دولة متعاقدة، من التصرف في الاموال العقارية، المشار إليها في المادة (٦)، وتوجد في الدولة المتعاقدة الأخرى، تخضع للضريبة في تلك الدولة الأخرى .
- ٢ . إن الأرباح الناتجة من التصرف في الاموال المنقولة، التي تكون جزءا من أصول مؤسسة مستقرة، تمتلكها مؤسسة تابعة لاحدى الدولتين المتعاقدين في الدولة المتعاقدة الأخرى، أو من التصرف في الاموال المنقولة الخاصة بمركز ثابت موجود تحت تصرف شخص مقيم باحدى الدولتين المتعاقدين وكائن بالدولة المتعاقدة الأخرى، بغرض ممارسة مهنة مستقلة، بما في ذلك هذه الأرباح الناتجة عن التصرف في تلك المؤسسة المستقرة، (بفردا أو مع كامل المؤسسة)، أو من التصرف في هذا المركز الثابت، تخضع للضريبة في تلك الدولة الأخرى.
- ٣ . إن الارباح الناتجة من التصرف في السفن أو الطائرات، التي تعمل في النقل الدولي، ومن التصرف في الاموال المنقولة الخاصة باستغلال تلك السفن أو الطائرات، لا تخضع للضريبة إلا في الدولة المتعاقدة التي يوجد بها مقر الادارة الفعلية للمؤسسة .
- ٤ . ان الأرباح الناتجة من التصرف في أسهم وأعمال الشركة التي تتكون أموالها بصفة أساسية مباشرة أو عن طريق غير مباشر من ممتلكات عقارية كاتبة في إحدى الدولتين المتعاقدين تخضع للضريبة في تلك الدولة المتعاقدة التي توجد فيها تلك الممتلكات .
- ٥ . ان الأرباح الناتجة من التصرف في اسهم أخرى بخلاف المذكورة في الفقرة (٤) وهي تمثل حصة من شركة مقيمة في إحدى الدولتين المتعاقدين تخضع للضريبة في تلك الدولة المتعاقدة فقط.
- ٦ . ان الارباح الناتجة من التصرف في كل الاموال الأخرى، باستثناء تلك المشار إليها في الفقرات (١ - ٥)، لا تخضع للضريبة الا في الدولة المتعاقدة التي يقيم فيها المتنازل عن هذه الاموال .

## المادة ١٤

المهنة المستقلة

- ١ . الدخل الذي يحققه شخص مقيم في إحدى الدولتين المتعاقدين من خدمات مهنية أو أنشطة أخرى ذات طبيعة مستقلة في الدولة المتعاقدة الأخرى يخضع للضريبة في تلك الدولة المتعاقدة التي يقيم بها الشخص ، ويجوز أن يخضع أيضا ذلك الدخل للضريبة في الدولة المتعاقدة الأخرى في أي من الحالتين التاليتين:-
- أ . اذا كان الشخص له مكان ثابت تحت تصرفه بصفة منتظمة في تلك الدولة المتعاقدة الأخرى لأغراض القيام بنشاطه، ويكون الخضوع للضريبة في هذه الحالة في حدود الدخل الذي حصل عليه من الأنشطة التي قام بها في تلك الدولة المتعاقدة.
- ب . اذا كان الشخص موجودا في تلك الدولة المتعاقدة الأخرى لمدة أو لمدد تزيد في مجموعها عن (١٨٣) يوما في فترة اثني عشر شهرا ويكون الخضوع للضريبة في هذه الحالة في حدود الخدمات التي قام بها في تلك الدولة المتعاقدة فقط .
- ٢ . تشمل عبارة " مهنة حرة " بوجه خاص، الأنشطة المستقلة ذات الطابع العلمي أو الأدبي أو الفني أو التربوي أو البيداغوجي، وكذلك الأنشطة المستقلة الخاصة بالأطباء والمحامين والمهندسين والمهندسين المعماريين وأطباء الأسنان والمحاسبين .

هكذا منه لأصل

## المادة ١٥

المهنة غير المستقلة

- ١ . مع عدم الإخلال بأحكام المواد (١٦ و ١٨ و ١٩ و ٢٠ و ٢١)، فإن الأجور والرواتب وغيرها من المكافآت المماثلة، التي يتقاضاها شخص مقيم في إحدى الدولتين المتعاقبتين، برسم عمل مأجور، لا تخضع للضريبة، إلا في هذه الدولة، ما لم يكن العمل مؤدى في الدولة المتعاقدة الأخرى، فإذا كان العمل يؤدي في هذه الدولة الأخرى، فإن المكافآت المستمدة منه، تخضع للضريبة في تلك الدولة الأخرى.
- ٢ . بغض النظر عن أحكام الفقرة (١)، فإن الأجور والرواتب وغيرها من المكافآت المماثلة التي يحصل عليها شخص مقيم في إحدى الدولتين المتعاقبتين، برسم عمل مأجور، مؤدى في الدولة المتعاقدة الأخرى، لا تخضع للضريبة، إلا في الدولة الأولى، إذا :
  - أ . كان الشخص المستفيد من الأجور والرواتب وغيرها من المكافآت المماثلة، يقيم في الدولة الأخرى لمدة أو لمدد لا تزيد في مجموعها عن ١٨٣ يوما خلال فترة ١٢ شهر تبدأ أو تنتهي خلال السنة الجبائية المعيزة، و
  - ب . كانت الأجور والرواتب وغيرها من المكافآت المماثلة تدفع من قبل صاحب عمل أو لحسابه، لا يقيم في الدولة الأخرى، و
  - ج . كانت لا تتحمل عبء الأجور والرواتب وغيرها من المكافآت المماثلة، مؤسسة مستقرة أو مركز ثابت يملكه صاحب العمل في الدولة الأخرى.
- ٣ . بغض النظر عن الأحكام السابقة لهذه المادة، فإن الأجور والرواتب وغيرها من المكافآت المماثلة المقبوضة برسم عمل مأجور، يؤدي على ظهر سفينة أو طائرة تعمل في النقل الدولي، تخضع للضريبة في الدولة المتعاقدة التي يوجد بها مقر الإدارة الفعلية للمؤسسة .

## المادة ١٦

مكافآت أعضاء مجلس الإدارة  
ومكافآت الموظفين من مستوى الإدارة العليا

تخضع المكافآت الممنوحة لأعضاء مجلس الإدارة وأتباع الحضور وغيرها من المكافآت المماثلة التي يحصل عليها شخص مقيم في إحدى الدولتين المتعاقبتين، بصفته عضو في مجلس إدارة أو في مجلس مراقبة في شركة مقيمة في الدولة المتعاقدة الأخرى، للضريبة في تلك الدولة الأخرى.

هكذا منه لأصل

## المادة ١٧

الفنانون والرياضيون

١. بغض النظر عن أحكام المادتين ١٤ و ١٥ ، فإن المداخل التي يحصل عليها شخص مقيم في دولة متعاقدة ، من أنشطته الشخصية الممارسة في الدولة المتعاقدة الأخرى ، بصفته كفنان استعراضي مثل فنان المسرح أو السينما أو الاذاعة أو التلفزيون أو كموسيقي أو كرياضي ، تخضع للضريبة في تلك الدولة الأخرى .

٢. إذا كانت المداخل الناتجة عن الأنشطة التي يمارسها الفنان الاستعراضي أو الرياضي شخصيا وبهذه الصفة ، لا تعود عائلاتها الى الفنان أو الرياضي نفسه ، ولكن إلى شخص آخر ، فإن هذه المداخل تخضع للضريبة في الدولة المتعاقدة التي يزاول فيها الفنان أو الرياضي أنشطته ، وهذا بغض النظر عن أحكام المواد ٧ و ١٤ و ١٥ .

٣. بغض النظر عن أحكام الفقرة ١ . فإن المداخل الناتجة عن الأنشطة الممارسة من طرف فنانين استعريين أو رياضيين مقيمين في إحدى الدولتين المتعاقدين لا تخضع للضريبة إلا في هذه الدولة ، عندما تكون الأنشطة ممارسة في الدولة المتعاقدة الأخرى ، في إطار برنامج المبادلات الثقافية أو الرياضية، المصادق عليه من طرف الدولتين المتعاقدين .

## المادة ١٨

المعاشات والمرتبات مدى الحياة

١. مع مراعاة أحكام الفقرة ٢ من المادة ١٩ ، فإن المعاشات والمكافآت الأخرى الماثلة المدفوعة لقيم في دولة متعاقدة ، مقابل عمل سابق ، لا تخضع للضريبة إلا في هذه الدولة .

٢. يقصد بلفظ ( المبالغ المرتبة مدى الحياة ) مبلغ معين يدفع بصفة دورية في مواعيد محدودة أو خلال مدة معينة أو محددة طبقا لالتزام يدفع ما يقابل جميع هذه الأقساط دفعة واحدة في شكل نقدي أو قابل للتقييم بالنقود .

هذه هي النسخة



الوظائف العمومية

١. أ - إن المرتبات ، باستثناء المعاشات ، التي تدفعها دولة متعاقدة أو إحدى جماعاتها المحلية ، أو إحدى وحداتها الادارية الاقليمية أو إحدى مؤسساتها العامة لشخص طبيعي ، مقابل خدمات مقدمة لهذه الدولة أو لهذه الجماعة أو لهذه الوحدة الادارية الاقليمية ، لا تخضع للضريبة الا في هذه الدولة .

ب - غير أن هذه المرتبات ، لا تخضع للضريبة ، إلا في الدولة المتعاقدة الأخرى ، إذا كانت الخدمات مقدمة في هذه الدولة وكان الشخص الطبيعي مقيماً بهذه الدولة ، والذي :

١. يحمل الجنسية الأردنية أو الجزائرية أو

٢. أنه لم يصبح مقيماً بهذه الدولة ، لغرض تقديم الخدمات ، فقط .

٢. أ - إن المعاشات المدفوعة من طرف دولة متعاقدة أو إحدى جماعاتها المحلية أو إحدى وحداتها الادارية الاقليمية أو مؤسساتها ، إما مباشرة ، أو عن طريق اقتطاع من الأموال التي تم تكوينها لفائدة شخص طبيعي ، مقابل الخدمات المقدمة لهذه الدولة أو لهذه الجماعة المحلية أو لهذه الوحدة الادارية الاقليمية أو المؤسسة لا تخضع للضريبة الا في هذه الدولة ؛

ب - غير أن هذه المعاشات ، لا تخضع للضريبة ، الا في الدولة المتعاقدة الأخرى ، إذا كان الشخص الطبيعي مقيماً في هذه الدولة ويحمل إما الجنسية الأردنية أو الجنسية الجزائرية .

٣. تطبق أحكام المواد ١٥ و ١٦ و ١٨ على المرتبات والمعاشات المدفوعة ، مقابل خدمات مقدمة ، في إطار نشاط صناعي أو تجاري ، ممارسة دولة متعاقدة ، أو إحدى جماعاتها المحلية أو إحدى وحداتها الادارية الاقليمية أو إحدى مؤسساتها العامة .

الطلبة والمتدربون

١. إن المبالغ التي يحصل عليها طالب أو متدرب ، بما في ذلك كل شخص يتابع دورة تحسين مهني ، يعتبر أو كان يعتبر سابقاً مقيماً بدولة متعاقدة ، ويقيم بالدولة المتعاقدة الأخرى ، لغرض وحيد وهو متابعة دراسته أو تكوينه لمدة سبع سنوات ، لأجل تغطية المصاريف المتعلقة بتعهد شؤونه أو دراسته أو تكوينه ، لا تخضع للضريبة في تلك الدولة الأخرى ، شريطة أن تكون هذه المبالغ متأتية من مصادر تقع خارج هذه الدولة الأخرى .

٢. إن الأشخاص المشار إليهم في الفقرة ( ١ ) والذين يمارسون نشاطاً يتقاضون عليه أجراً في دولة أخرى ، قصد تكملة الموارد اللازمة لتعهد شؤولهم وتغطية المصاريف المتعلقة بدراساتهم أو تكوينهم ، لا يخضعون للضريبة ، عندما لا تتجاوز المداخل المعينة ، في سنة واحدة مبلغ ٤٠٠٠ دولار أمريكي أو ما يعادله من العملة الوطنية .

هكذا حصل

## المادة ٢١

الأساتذة

١. إن مرتبات التدريس التي يحصل عليها الأساتذة والأعضاء الآخرين من المدرسين ، المقيمين في دولة متعاقدة ، والذين يدرسون في جامعة أو أي مؤسسة تعليمية تابعة للدولة المتعاقدة الأخرى ، بموجب اتفاقات تعاون مبرمة بين الدولتين المتعاقدين ، تخضع للضريبة في الدولة الأولى فقط ، لمدة لا تتجاوز سنتين ، من تواجدهم في الدولة التي يزاولون فيها التدريس . وبعد انقضاء هذه الفترة سيتم إخضاع المرتبات للضريبة في الدولة المتعاقدة الأخرى فقط .

٢. يطبق هذا النص أيضا ، على المرتبات التي يتقاضاها شخص طبيعي مقيم في دولة متعاقدة ، مقابل القيام ببحوث منجزة في الدولة المتعاقدة الأخرى ، إذا لم تكن الغاية من هذه البحوث على وجه الخصوص تحقيق مزية خاصة تستفيد منها مؤسسة أو شخص ، ولكن عكس ذلك تكون للصالح العام .

## المادة ٢٢

المدانيل الأخرى

١. إن عناصر دخل مقيم بدولة متعاقدة ، أيا كان مصدرها ، والتي لم تتناولها المواد السابقة لهذه الاتفاقية ، لا تخضع للضريبة ، إلا في هذه الدولة .

٢. لا تطبق أحكام الفقرة ١ ، على المدانيل الأخرى ، غير المدانيل الناتية من أملاك عقارية ، كما هي مبينة في الفقرة ٢ من المادة ٦ . عندما يكون المستفيد من هذه المدانيل ، المقيم في دولة متعاقدة ، يمارس في الدولة المتعاقدة الأخرى ، إما نشاطا صناعيا أو تجاريا ، بواسطة مؤسسة مستقرة موجودة فيها ، أو مهنة مستقلة ، بواسطة مركز ثابت موجود فيها ، وأن يكون الحق أو الملك الذي تنتج عنه المدانيل ، مرتبطا بها ارتباطا فعليا . وفي هذه الحالة تطبق أحكام المادة ٧ أو المادة ١٤ ، حسب الحالات .

هذه هي الأصل

## المادة ٢٣

الثروة ( رأس المال )

١. إن الثروة المكونة من الأملاك العقارية المشار إليها في المادة ( ٦ ) والتي يملكها مقيم في دولة متعاقدة وتوجد في الدولة المتعاقدة الأخرى ، تخضع للضريبة في هذه الدولة الأخرى .
٢. إن الثروة المكونة من الأموال المنقولة ، التي تشكل جزءا من أموال مؤسسة مستقرة ، تملكها مؤسسة دولة متعاقدة في الدولة المتعاقدة الأخرى ، أو من أموال منقولة ، تعود لمركز ثابت تحت تصرف مقيم في دولة متعاقدة وكائن في الدولة المتعاقدة الأخرى ، من أجل ممارسة مهنة مستقلة ، تخضع للضريبة في هذه الدولة الأخرى .
٣. إن الثروة المكونة من السفن والطائرات ، المستغلة في حركة النقل الدولي ، وكذلك من أموال منقولة مخصصة لاستغلال هذه السفن والطائرات ، لا تخضع للضريبة ، إلا في الدولة المتعاقدة التي يوجد بها مقر الإدارة الفعلية للمؤسسة .
٤. إن جميع العناصر الأخرى لثروة مقيم في دولة متعاقدة ، لا تخضع للضريبة ، إلا في هذه الدولة .

## المادة ٢٤

طرق تفادي الازدواج الضريبي

١. إذا كان شخص مقيم في دولة متعاقدة يحصل على دخل أو يمتلك رأس مال خاضع للضريبة في الدولة المتعاقدة الأخرى طبقا لأحكام هذه الاتفاقية تقوم الدولة المتعاقدة الأولى بحصم مبلغ من ضريبة الدخل أو ضريبة رأس المال الخاضع لها هذا المقيم مساو للضريبة على الدخل أو الضريبة على رأس المال المدفوع في الدولة المتعاقدة الأخرى . على أن هذا الحصم لا يزيد عن مقدار ضريبة الدخل أو الضريبة على رأس المال - قبل منح الحصم المنسوب إلى الدخل أو رأس المال الذي يخضع للضريبة في تلك الدولة المتعاقدة الأخرى على حسب الأحوال .
٢. إذا كان الدخل الذي يحصل عليه مقيم في دولة متعاقدة أو رأس المال المملوك له معفي من الضريبة في هذه الدولة المتعاقدة طبقا لأي من أحكام هذه الاتفاقية ، فإن تلك الدولة المتعاقدة مع ذلك تأخذ في حسابها مبلغ الدخل أو رأس المال المعفي عند حساب الضريبة على باقي دخل أو رأس مال هذا المقيم.
٣. لأغراض الحصم من ضريبة الدخل أو الضريبة المفروضة على رأس المال في دولة متعاقدة فإن الضريبة المدفوعة في الدولة المتعاقدة الأخرى سرف تشمل الضريبة المستحقة الدفع في تلك الدولة المتعاقدة الأخرى ولكنها أعفيت أو خفضت بمقتضى قوانين تلك الدولة المتعاقدة المنظمة خوافض ضريبة .

هكذا منه لأصل



## المادة ٢٥

عدم التمييز

١. لا يخضع مواطنو إحدى الدولتين المتعاقبتين في الدولة المتعاقدة الأخرى ، لأية ضريبة أو التزام متعلق بها ، يختلف أو يكون أكثر عبثا من الضرائب والالتزامات التي يخضع أو يمكن أن يخضع لها مواطنو هذه الدولة الأخرى ، الذين يوجدون في نفس الولاية .

٢. إن فرض الضريبة على مؤسسة مستقرة ، تملكها مؤسسة دولة متعاقدة ، في الدولة المتعاقدة الأخرى ، لا يتم في هذه الدولة الأخرى ، بصفة تكون أقل ملائمة من فرض الضريبة على مؤسسات هذه الدولة الأخرى التي تمارس نفس النشاط . لا يمكن تفسير هذا النص على أنه إلزام لدولة متعاقدة على منح المقيمين بالدولة المتعاقدة الأخرى ، خصوم شخصية وتخفيضات من الضريبة ، وهذا تبعا للوضعية أو للاعباء العائلية كما هو الشأن بالنسبة لمقيميها .

٣. إن مؤسسات دولة متعاقدة ، التي يكون رأس مالها كله أو بعضه ، في حوزة أو مراقبا بصفة مباشرة أو غير مباشرة ، من طرف مقيم أو عدة مقيمين بالدولة المتعاقدة الأخرى ، لا يخضع في الدولة الأولى لأية ضريبة أو أي التزام متعلق بها يختلف أو يكون أكثر عبثا عن الضرائب أو الالتزامات التي تخضع أو يمكن أن تخضع لها ، المؤسسات الأخرى المماثلة والتابعة للدولة الأولى .

٤. ما لم تطبق أحكام الفقرة ( ١ ) من المادة ( ٩ ) والفقرة ( ٧ ) من المادة ( ١١ ) والفقرة ( ٦ ) من المادة ( ١٢ ) تخصم الفوائد والأتاوات والنفقات الأخرى المدفوعة من قبل مؤسسة دولة متعاقدة ، لقيم بالدولة المتعاقدة الأخرى لتحديد أرباح هذه المؤسسة الخاضعة للضريبة ، وفي نفس الشروط ، كما لو تم دفعها لمقيم في الدولة الأولى . كما تخصم ديون مؤسسة دولة متعاقدة المترتبة على مقيم بالدولة المتعاقدة الأخرى ، لتحديد ثروة هذه المؤسسة الخاضعة للضريبة ، وفي نفس الشروط كما لو تمت استدانيتها ، من قبل مقيم بالدولة الأولى .

٥. يقصد بلفظ ( ضريبة ) في هذه المادة الضرائب موضوع هذه الاتفاقية .

هذه هي النسخة

## المادة ٢٦

## الاجراءات الودية

١. عندما يعتبر شخص أن التدابير المتخذة من طرف دولة متعاقدة أو من طرف الدولتين المتعاقبتين تؤدي أو ستؤدي بالنسبة له الى فرض ضريبة غير مطابقة لأحكام هذه الاتفاقية لإمكاناته ، ويصرف النظر عن طرق الطعن المنصوص عليها في القانون الداخلي لهاتين الدولتين ، أن يرفع حالته الى السلطة المختصة في الدولة المتعاقدة التي يقيم بها ، وإذا كانت حالته تدخل في إطار الفقرة الأولى من المادة ( ٢٥ ) يمكنه أن يرفعها الى السلطة المختصة للدولة المتعاقدة التي يحمل إما جنسيتها أو مواطنتها تبعاً ما إذا تعلق الأمر بالأردن أو الجزائر . ويجب أن ترفع الحالة في خلال الثلاث سنوات التي تلي أول إخطار بالتدابير ، التي تؤدي الى فرض ضريبة غير مطابقة لأحكام الاتفاقية .

٢. تسمى السلطة المختصة إذا ما تبين لها صحة الاعتراض المقدم لديها ولم تستطع بنفسها إيجاد حل مرض الى تسوية الحالة ، عن طريق اتفاق ودي مع السلطة المختصة في الدولة المتعاقدة الأخرى ، بغية تجنب فرض ضريبة غير مطابقة للاتفاقية ويطبق الاتفاق مهما كانت الآجال المنصوص عليها في القانون الداخلي للدولتين المتعاقبتين .

٣. تسعى السلطات المختصة للدولتين المتعاقبتين ، عن طريق اتفاق ودي الى تدليل الصعوبات أو ازالة الشكوك التي قد يؤدي اليها تفسير أو تطبيق الاتفاقية كما بإمكانهما أيضاً أن تشاور فيما بينهما قصد تفادي الازدواج الضريبي في الحالات غير المنصوص عليها في الاتفاقية .

٤. يمكن للسلطات المختصة في الدولتين المتعاقبتين ، الاتصال ببعضها البعض مباشرة بغية التوصل الى اتفاق كما هو وارد في الفقرات السابقة . وإذا كان هذا التبادل للأراء شفوياً من شأنه أن يمهّد لهذا الاتفاق فإن هذا التبادل للأراء يمكن أن يتم ضمن لجنة مشكلة من ممثلي السلطات المختصة للدولتين المتعاقبتين .

## المادة ٢٧

## تبادل المعلومات

١. تبادل السلطات المختصة للدولتين المتعاقبتين المعلومات الضرورية لتطبيق أحكام هذه الاتفاقية أو أحكام التشريع الداخلي لكليهما ، المتعلقة بالضرائب المشار اليها في الاتفاقية إذا كان لفرض الضريبة المنصوص عليه في هذا التشريع غير مخالف للاتفاقية . كما أن تبادل المعلومات غير مقيد في المادة (١) . تحفظ المعلومات الحاصل عليها من طرف دولة متعاقدة بالسرية ، بنفس الطريقة التي تحفظ بها المعلومات الحاصل عليها تطبيقاً للتشريع الداخلي لهذه الدولة . ولا يجوز إبلاغها إلا للأشخاص أو السلطات ( بما فيها المحاكم والأجهزة الإدارية ) المعنية بفرض أو تحصيل الضرائب المشار اليها في الاتفاقية أو المكلفة بالاجراءات أو المتابعات المتعلقة بهذه الضرائب أو بالقرارات الخاصة بالطعون المتعلقة بهذه الضرائب . لا يستعمل هؤلاء الأشخاص أو السلطات هذه المعلومات إلا لهذه الأغراض . ويمكنهم الادلاء بهذه المعلومات أثناء الجلسات العلنية للمحاكم أو عند اصدار الأحكام .

٢. لا يمكن بأي حال من الأحوال تفسير أحكام الفقرة ( ١ ) ، على أنها تلزم دولة متعاقدة :

- أ - باتخاذ تدابير إدارية ، مخالفة لتشريعها وممارستها الإدارية أو للتشريع والممارسة الإدارية المعمول بهما في الدولة المتعاقدة الأخرى ؛
- ب - بتقديم معلومات لا يمكن الحصول عليها على أساس تشريعها أو في إطار ممارستها الإدارية المعتادة أو على أساس التشريع أو الممارسة الإدارية المعتادة للدولة المتعاقدة الأخرى ؛
- ج - بتقديم معلومات من شأنها كشف أسرار تجارية ، أو صناعية أو مهنية أو أسلوب تجاري أو معلومات يعتبر إفشاؤها مخالفاً للنظام العام .

٣. عندما تطلب دولة متعاقدة معلومات تكون مطابقة لأحكام هذه المادة تسعى الدولة المتعاقدة الأخرى للحصول على المعلومات المتعلقة بهذا الطلب بنفس الكيفية كما لو تعلق الأمر بضرائبها الخاصة ، وحتى لو لم تكن هذه الدولة في نفس الوقت في حاجة الى هذه المعلومات .

هكذا من الأصل

## المادة ٢٨

## المساعدة لتحصيل الضرائب

١. تتفق الدولتان المتعاقدتان على تقديم المساعدة والدعم لبعضهما البعض طبقا للقواعد الخاصة لتشريعهما وتنظيمهما ، وذلك بغية تحصيل ديونهما الجبائية . وتعني عبارة "دين جبائي" من أجل تطبيق هذه المادة الضرائب المشار إليها في المادة ٢ وكذلك الزيادات في الحقوق والحقوق الإضافية وتمويضات التأخير والفوائد والمصاريف المتعلقة بهذه الضرائب عندما تكون هذه المبالغ مستحقة نهائيا تطبيقا لقوانين ونظم الدولة الملتزمة .

٢. بناء على طلب الدولة الملتزمة ، تقوم الدولة المطلوبة بتحصيل الديون الجبائية لتلك الدولة وفقا للتشريع والممارسة الادارية المعمول بهما عند تحصيل ديونها الجبائية الخاصة بها ، ما لم تنص هذه الاتفاقية على خلاف ذلك .

٣. لا تطبق أحكام الفقرة ٢ الا على الديون الجبائية التي تكون موضوع سند يسمح بمتابعة التحصيل في الدولة الملتزمة والتي لم يعد في الامكان رفضها .

٤. لا تكون الدولة المطلوبة ملزمة بتلبية الطلب :

- أ - اذا لم تستفد الدولة الملتزمة جميع وسائل تحصيل ديونها الجبائية ، التي تتوفر عليها داخل ترابها، إلا إذا كان استعمال هذه الوسائل من شأنه أن يؤدي إلى صعوبات متفاوتة ؛
- ب - إذا اعتبرت الدولة الملتزمة ، أن الدين الجبائي لا يتطابق مع أحكام الاتفاقية أو أحكام أية اتفاقية أخرى ، تكون الدولتان المتعاقدتان طرفين فيها .

٥. ان المساعدة المقدمة بقصد تحصيل الديون الجبائية المتعلقة بشخص متوفى أو تركته تنحصر في قيمة التركة أو الحصة اُحصل عليها من طرف كل مستفيد من التركة وذلك تبعا ما اذا كان تحصيل الدين يتم من التركة نفسها أو لدى المستفيدين منها.

٦. يكون طلب المساعدة على تحصيل دين جبائي مصحوبا بما يأتي :

- أ - شهادة تثبت أن الدين الجبائي يتعلق بضريبة مشار إليها في الاتفاقية وأنه لا يمكن رفضه .
- ب - نسخة رسمية للسند الذي يسمح بالتنفيذ في الدولة الملتزمة .
- ج - كل وثيقة أخرى يقتضيها التحصيل الجبائي ؛ و
- د - اذا اقتضى الامر ذلك ، نسخة مطابقة للأصل مصادق عليها لأي قرار يتعلق بالتحصيل يكون صادرا عن جهاز اداري أو محكمة .

٧. اذا تطلب الأمر ذلك وطبقا للأحكام الجاري بها العمل في الدولة المطلوبة فان السند الذي يسمح بالتنفيذ في الدولة الملتزمة يتم قبوله والمصادقة عليه وتكاملته أو استبداله في أقرب الآجال وتبعا لتاريخ استلام طلب المساعدة بسند يسمح بالتنفيذ في الدولة المطلوبة .

٨. ان المسائل المتعلقة بأجل تقادم الدين الجبائي يحكمها دون سواء تشريع الدولة الملتزمة ويتضمن طلب المساعدة معلومات تتعلق بهذا الأجل .

٩. إن أعمال التحصيل التي تقوم بها الدولة المطلوبة بناء على طلب للمساعدة والتي تبعا لتشريع هذه الدولة تؤدي الى الغاء أو توقيف أجل التقادم ، يكون لها نفس الأثر بالنسبة لتشريع الدولة الملتزمة وتعلم الدولة المطلوبة الدولة الملتزمة بالاجراءات المتخذة في هذا الشأن .

١٠. يستفيد الدين الجبائي في الدولة المطلوبة الذي من أجل تحصيله تم تقديم مساعدة من نفس الضمانات والمزايا التي تستفيد منها الديون الجبائية في هذه الدولة .

هذه هي الأصل



١١. عندما يكون الدين الجبائي لدولة متعاقدة موضوع طعن أو من المحتمل أن يكون ذلك ، ولم يكن في الامكان الحصول على الضمانات المنصوص عليها في تشريع هذه الدولة ، فإن السلطة المختصة لهذه الدولة يمكنها أن تطلب من السلطة المختصة للدولة المتعاقدة الأخرى اتخاذ الاجراءات التحفظية التي يرحص بها تشريع أو تنظيم هذه الدولة الأخرى . وتطبق أحكام الفقرات السابقة من هذه المادة على هذه التدابير حالة بحالة .

١٢. لا يمكن بأي حال من الأحوال تفسير أحكام هذه المادة على أنها تلزم الدولة المطلوبة :

أ . باتخاذ تدابير تكون مخالفة للتشريع أو للممارسة الادارية المعمول بهما في كلتا الدولتين المتعاقبتين؛

ب. باتخاذ تدابير تعتبرها مخالفة للنظام العام .

١٣. على الدولة الملتزمة أن تعلن عن مقدار مبالغ الديون الجبائية المراد تحصيلها بكلتا العملتين : عملة الدولة الملتزمة وعملة الدولة المطلوبة . ولأغراض الجملة السابقة يكون معدل الصرف حسب آخر سعر استقرت عليه أغلبية ممثلي السوق أو الأسواق في الدولة الملتزمة . سيحول كل مبلغ محصل من قبل الدولة المطلوبة الى الدولة الملتزمة بعملة الدولة المطلوبة . شريطة أن يتم التحويل خلال فترة شهر من تاريخ التحصيل .

١٤. على الدولتين أن تتحملا النفقات الناجمة عن طلب المساعدة والدعم المتبادل بين بعضهما البعض في تطبيق هذه الاتفاقية . وفي أي حال ستبقى الدولة الملتزمة مسؤولة أمام الدولة المطلوبة عن أية نتائج مالية ناجمة عن اجراءات التحصيل التي تبين بأنها غير مبررة فيما يتعلق بالالتزام الجبائي أو ناجمة عن عدم صلاحية سند السماح بالملاحقة في الدولة الملتزمة .

## المادة ٢٩

### الأعوان الدبلوماسيون والموظفون القنصليون

لا تحس أحكام هذه الاتفاقية بالامتيازات الجبائية التي يتمتع بها الأعوان الدبلوماسيون أو الموظفون القنصليون إما بمقتضى القواعد العامة للقانون الدولي العام أو بمقتضى أحكام اتفاقات خاصة .

هذه هي النسخة

## المادة ٣٠

سريان المفعول

١. مستم المصادقة على هذه الاتفاقية ، كما سيتم تبادل وثائق المصادقة في أقرب وقت ممكن .

٢. ستدخل هذه الاتفاقية سريان المفعول خلال ثلاثين يوما بعد تبادل وثائق المصادقة وستطبق أحكامها :

- أ . على الضرائب المحصلة من المصدر على المداخل المدفوعة والمعدة للأداء ابتداء من أول جانفي (كانون ثاني) من السنة التي تلي مباشرة السنة التي تم فيها تبادل وثائق المصادقة .  
ب . على الضرائب الأخرى المحصلة فيما يخص السنوات الجبائية التي تبدأ في أو بعد أول جانفي (كانون ثاني) من السنة التي تلي مباشرة السنة التي تم فيها تبادل وثائق المصادقة .

## المادة ٣١

إلغاء الاتفاقية

تفي هذه الاتفاقية سارية المفعول ما لم يتم إلغاؤها من طرف دولة متعاقدة ويمكن لكل دولة متعاقدة أن تلغي الاتفاقية بالطرق الدبلوماسية بإخطار ، في أجل أدناه ستة أشهر ، قبل نهاية كل سنة مدنية وبعد مدة خمس سنوات ابتداء من تاريخ دخولها سريان المفعول . وفي هذه الحالة ينتهي تطبيق الاتفاقية :

- أ . على الضرائب المحصلة من المصدر على المداخل المدفوعة أو المعدة للأداء في أجل أقصاه ٣١ ديسمبر ( كانون أول ) من سنة الإلغاء .  
ب . على الضرائب الأخرى ، بالنسبة للفترات المفروضة فيها الضريبة والتي تنتهي في أجل أقصاه ٣١ ديسمبر ( كانون أول ) من سنة الإلغاء .

وربما لذلك قام الموقعان أسفله ، المرخص لهما قانونا لهذا الغرض بتوقيع هذه الاتفاقية .

حررت في عمان في ١٦ أيلول ( سبتمبر ) من عام ١٩٩٧ ميلادي الموافق ١٤ جمادى الأولى ١٤١٨ هجري بنسختين أصليتين باللغة العربية

عن حكومة  
الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية  
أحمد عطاف  
وزير الشؤون الخارجية

عن حكومة  
المملكة الأردنية الهاشمية  
سليمان حافظ  
وزير المالية

هكذا منه لأصل

اتفاقية بين  
حكومة المملكة الأردنية الهاشمية  
و  
حكومة جمهورية بولندا

إن حكومة المملكة الأردنية الهاشمية وحكومة جمهورية بولندا رغبة منكما في تشجيع وتقوية علاقاتهما الاقتصادية المتبادلة بإزالة العوائق المالية ، قد اتفقتا على ما يلي :-

المادة ( ٢ )

١- في الأبدان :-

- ب۔ فی بولدا :-

١. ضريبة الدخل المصححة ؛
  ٢. ضريبة دخل الشركات ؛
- ( ويشار إليها فيما يلي "بالضريبة البولندية" ) ؛

157

٤. تطلق هذه الإتفاقية أيضا على أية ضرائب مطابقة أو مماثلة شكل جوهري المفروضة من قبل أي من الدولتين المتعاقبتين على الدخول التي تفرض بعد توقيع هذه الإتفاقية بالإضافة إلى الضرائب الحالية أو بدلا منها ، وتبلغ السلطات المختصة في كل من الدولتين المتعاقبتين السلطات المتعاقدة الأخرى عن أية تغيرات هامة التي أجريت على قوانينها الضريبية المرعية .

### المادة ( ٢ ) تعريفات عامة

١. لأغراض هذه الإتفاقية ، وما لم يتطد السياق غير ذلك :-
  - أ- تعني كلمة "الأردن" أراضي المملكة الأردنية الهاشمية، والمياه الإقليمية الأردنية وقاع البحر وباطن الأرض للمياه الإقليمية الأردنية ، وتتضمن أي منطقة تمتد ما وراء حدود انشاء الإقسمة الأردنية، وقاع البحر وباطن الأرض لأي منطقة كهذه، والتي عينت أو يمكن تعيينها بموجب القوانين الأردنية وما يتفق مع القانون الدولي كمسطنة يكون للأردن عليها حقوق سيادة لأغراض اكتشاف واستغلال المصادر الطبيعية ، سواء كانت حية أو غير حية؛
  - ب- تعني كلمة " بولندا " عندما تستعمل بالمعنى الجغرافي إقليم جمهورية بولندا، و تتضمن أي منطقة وراء ساهتها الإقليمية ، والتي ضمن حدودها بموجب قوانين بولندا ، وما يتفق مع القانون الدولي ، تمارس بولندا حقوقها السيادية على قاع البحر أو باطن الأرض وعلى مصادرها الطبيعية ؛
  - ج- تعني عبارة " إحدى الدول المتعاقدة " و " الدولة المتعاقدة الأخرى " الأردن أو بولندا وفق ما يتطله السياق ؛
  - د- تعني كلمة " مواطن " جميع الأفراد الذين يحملون جنسية الدولة المتعاقدة وجميع الأشخاص القانونيين و شركات الأشخاص ، و الشركات المساهمة التي تستمد وضعها ذاك من القانون الساري المعمول في الدولة المتعاقدة؛

- هـ- تشمل كلمة " الشخص " الفرد والشركة وأي هيئة من الأشخاص؛
  - و- تعني كلمة " شركة " أي مجموعة من الأشخاص أو أي وحدة تعامل لأغراض الضريبة كهيئة ذات شخصية اعتبارية ؛
  - ز- تعني عبارة " قاعدة ثالثة " مكان دائم تمارس فيه نشاطات مهنية ؛
  - ح- تعني عبارة " مشروع الدولة المتعاقدة " و " مشروع الدولة المتعاقدة الأخرى " على التعاقب مشروع يقوم به مقيم في الدولة المتعاقدة ومشروع يقوم به مقيم في الدولة المتعاقدة الأخرى؛
  - ط- تعني عبارة " النقل الدولي " أي نقل يتم بواسطة سفينة أو طائرة أو آلية نقل بري تشغل من قبل مشروع يوجد مركز إدارته الفاعلة في الدولة المتعاقدة ولا يدخل في هذا المفهوم عندما تشغل السفينة أو الطائرة أو آلية في النقل البري في رحلات داخلية في الدولة المتعاقدة الأخرى فقط ؛
  - ك- تعني عبارة " السلطة المختصة " :-
    - ١- بالنسبة للأردن ، وزير المالية أو من يفوضه ؛
    - ٢- بالنسبة لبولندا وزير المالية أو من يفوضه .
٢. مما يتعلق بتطبيق هذه الاتفاقية من قبل دولة متعاقدة ، يكون لأي تعبير لم يحس تعريفه في هذه الإتفاقية ذات المعنى الذي يعنيه في قوانين الدولة المتعاقدة فيما يتعلق بالصران موضوع هذه الإتفاقية ، ما لم يدل السياق غير ذلك.

هكذا حصل



## المادة (٤)

## المقيم

١. لأغراض هذه الإتفاقية تعني عبارة "مقيم في دولة متعاقدة" أي شخص يكون موحد قوانين هذه الدولة خاضعا للضريبة فيها بسبب موطنه أو إقامته أو مركز إدارته أو بسبب أي معيار آخر ذي طبيعة متناهية . لكن لا يشمل هذا المفهوم أي شخص خاضع للضريبة في تلك الدولة بالنظر فقط إلى دخل من مصادر في تلك الدولة .
٢. إذا كان فرد ما بموجب أحكام الفقرة (١) مقيما في كلتا الدولتين المتعاقبتين، فتحدد وضعه وفقا للآتي:
  - أ- يعتبر مقيما في الدولة المتعاقدة التي يكون له فيها مسكن دائم ؛ وإذا كان له مسكن دائم في كلتا الدولتين فيعتبر مقيما في الدولة المتعاقدة التي تربطه بها روابط شخصية واقتصادية أو وثق ( مركز مصالح حيوية ) ؛
  - ب- إذا تعذر تحديد الدولة المتعاقدة التي يوجد فيها مركز مصالحه الحيوية ، وإذا لم يكن له مسكن دائم في أي من الدولتين المتعاقبتين فإنه يعتبر مقيما في الدولة التي يكون له فيها إقامة معتادة ؛
  - ج- إذا كان يقيم عادة في كلتا الدولتين المتعاقبتين أو لا يقيم في أي منهما ، فإنه يعتبر مقيما في الدولة المتعاقدة التي يكون أحد مواطنيها؛
  - د- إذا تعذر تحديد وضع المقيم وفقا لأحكام الفقرات من (أ) - (ج) فإن السلطات المختصة في الدولتين المتعاقبتين تحل المسألة باتفاق متبادل .
٣. إذا اعتبر شخص من غير الأفراد ، واستنادا لأحكام الفقرة (١) ، مقيما في كلتا الدولتين المتعاقبتين ، فإنه يعتبر مقيما في الدولة المتعاقدة التي فيها مركز إدارته الفاعلة . في حالة الشكوك تحل السلطات المختصة في الدولتين المتعاقبتين المسألة باتفاق متبادل .

## المادة (٥)

## المنشأة الدائمة

١. لأغراض هذه الإتفاقية ، تعني عبارة " المنشأة الدائمة " مكان ثابت للعمل التجاري الذي من خلاله يزاول النشاط التجاري للمشروع كليا أو جزئيا .
٢. تشمل عبارة "المنشأة الدائمة" بوجه خاص :
  - أ- مكان الإدارة ؛
  - ب- الفرع ؛
  - ج- المكتب ؛
  - د- المصنع ؛
  - هـ- المشغل ؛ و
  - و المحجم ، أو بئر البترول أو الغاز ، أو المحجر أو أي مكان آخر لاستخراج المصادر الطبيعية.
٣. يعتبر موقع البناء أو الإنشاء أو مشروع التجميع منشأة دائمة في الحالة التي يدوم فيها أكثر من سنة اشهر ، ابتداء من تاريخ البدء بالعمل الفعلي .
٤. باستثناء الأحكام السابقة من هذه المادة لا تشمل عبارة "المنشأة الدائمة" ما يلي :
  - أ- استعمال التسهيلات فقط لأغراض التخزين أو عرض السلع أو البضائع التجارية العائدة للمشروع ؛
  - ب- الاحتفاظ بمخزون السلع أو البضائع التجارية أو البضائع العائدة للمشروع فقط من أجل التخزين أو العرض ؛
  - ج- الاحتفاظ بالسلع أو البضائع التجارية العائدة للمشروع فقط لغايات معالجتها وإنتاجها من قبل مشروع آخر ؛
  - د- الاحتفاظ بمكان ثابت للعمل التجاري محصص فقط لشراء السلع أو البضائع التجارية أو لجمع المعلومات ، لأغراض المشروع ؛

هكذا حصل

- هـ - الاحتفاظ بمكان ثابت للعمل التجاري محصص فقط لأي نشاط آخر متعلق  
بالمشروع ذي طبيعة تحضيرية أو مساعدة ؛
- و - الاحتفاظ بمكان ثابت للعمل فقط من أجل تجميع النشاطات المذكورة في السور  
من (أ-هـ) من هذه الفقرة شريطة أن يكون النشاط الناتج من عملية التجميع  
هذه ذا صفة وطبيعة تحضيرية أو مساعدة .
- ٥ . بغض النظر عما ورد في أحكام الفقرتين (١، ٢) من هذه المادة إذا قام شخص بالتصرف  
بالتبابة عن مشروع - باستثناء الوكيل المستقل الذي تسري عليه أحكام الفقرة (٦) من  
هذه المادة - وكان له سلطة إبراء العقود باسمه ولصالح ذلك المشروع في " الدولة المتعاقدة  
" ويمارس فعلاً هذه السلطة فيما كان ذلك المشروع يعتبر أن له ( منشأة دائمة ) في هذه  
الدولة ما لم تكن النشاطات التي قام بها الشخص بالتبابة عن المشروع قد حوت ممارستها  
من خلال مكان ثابت للعمل ومقتضرة على تلك النشاطات المنصوص عليها في الفقرة (٤)  
من هذه المادة .
- ٦ . لا يعتبر المشروع أن له ( منشأة دائمة ) في الدولة المتعاقدة بمجرد قيامه بأعمال تجارية في  
تلك الدولة المتعاقدة من خلال سمسار أو وكيل عام بالعمولة أو وكيل عادي أو أي وكيل  
آخر له وضع مستقل عن المشروع شريطة قيام هؤلاء الأشخاص بالتصرف الاعتمادي في  
مصلحتهم وأعمالهم الخاصة .
- ٧ . إن حقيقة كون الشركة المقيمة في الدولة المتعاقدة تسيطر أو يسيطر عليها من قبل شركة  
مقيمة في الدولة المتعاقدة الأخرى ، أو التي تقوم بعمل تجاري في الدولة المتعاقدة الأخرى  
( سواء من خلال منشأة دائمة أو غير ذلك ) لا يجعل أي من الشركتين منشأة دائمة  
للأخرى .

### المادة (٦) الدخل من ملكية الأموال غير المنقولة

- ١ . يمكن أن يخضع الدخل المتأتي لشخص مقيم في الدولة المتعاقدة من ملكية الأموال غير المنقولة  
( بما فيها الزراعة والحراج ) الموجودة في الدولة المتعاقدة الأخرى للضريبة في تلك الدولة  
المتعاقدة الأخرى .
- ٢ . يكون ل عبارة " الأموال غير المنقولة " المعنى المعطى لها بموجب قانون الدولة المتعاقدة التي  
توجد فيها الملكية مدار البحث . وتشمل هذه العبارة في أي حال . الأموال الملحقة  
بالأموال غير المنقولة بالثبوت كالحوانات والمعدات المستعملة في الزراعة والتجريب التي تنطبق  
عليها أحكام القانون العام بشأن ملكية الأراضي وحق الانتفاع بالأموال غير المنقولة والحق  
في ديمتات متعيرة أو ثابتة مقابل تشغيل أو الحق في تشغيل الموارد المعدنية وغيرها من الموارد  
الطبيعية : ولا تعتبر السفن والقوارب والطائرات من الأموال غير المنقولة .
- ٣ . تطبق أحكام الفقرة (١) على الدخل المتأتي من الاستعمال المباشر للأموال غير المنقولة أو  
تأجيرها أو استعمالها على أي نحو آخر .
- ٤ . تطبق أحكام الفقرتين (١ و ٣) كذلك على الدخل الناتج من الأموال غير المنقولة المملوكة  
للمشروع والدخل الناتج من الأموال غير المنقولة لإنجاز خدمات شخصية مستقلة .

هذه المادة

## المادة (٧)

## الأرباح التجارية والصناعية

١. تخضع أرباح مشروع الدولة المتعاقدة للضريبة في تلك الدولة فقط ما لم يزاول المشروع نشاطا تجاريا أو صناعيا في الدولة الأخرى من خلال منشأة دائمة موجودة في هذه الدولة وإذا كان المشروع يزاول نشاطا على الوجه السابق من خلال منشأة دائمة فإن أرباحه يمكن أن تخضع للضريبة في الدولة المتعاقدة الأخرى ولكن بالقدر الذي يعزى إلى تلك المؤسسة الدائمة .
٢. مع مراعاة أحكام الفقرة (٣) إذا كان مشروع إحدى الدولتين المتعاقبتين يزاول عملا في الدولة المتعاقدة الأخرى من خلال منشأة دائمة موجودة فيها ، فإن أرباح المشروع الناتجة من نشاط المنشأة في كل من الدولتين المتعاقبتين تحدد كما لو كانت مشروعا مستقلا يمارس نفس النشاط أو نشاطا مماثلا تحت نفس الظروف أو في ظروف مماثلة ويتعامل كليا بصفة مستقلة مع المشروع الذي يعتبر منشأة دائمة له.
٣. عند تحديد أرباح المنشأة الدائمة يسمح بتحويل المصاريف التي أنفقت لأغراض المنشأة الدائمة بما في ذلك المصاريف التنفيذية والمصاريف الإدارية العامة التي أنفقت سواء في الدولة الكائنة فيها المنشأة الدائمة أو في أي مكان آخر .
٤. إذا جرت العادة في الدولة المتعاقدة على تحديد الأرباح التي تخص المنشأة الدائمة على أساس التقسيم النسبي للأرباح الكلية للمشروع على أجزائه المختلفة فإنه لا يوجد في الفقرة (٢) ما يمنع تلك الدولة المتعاقدة من تحديد الأرباح التي تخضع للضريبة عن طريق التوزيع المتبع في العادة ؛ وعلى أية حال ، فإن نتيجة التقسيم النسبي المعتمدة تلك يجب أن تكون متفقة مع المبادئ الواردة في هذه المادة .
٥. إن مجرد شراء السلع أو البضائع التجارية من قبل المنشأة الدائمة لحساب المشروع لا يكون بحده ذاتا أرباحا للمنشأة الدائمة .
٦. لأغراض الفقرات السابقة ، فإن الأرباح التي تخص المنشأة الدائمة تحدد بنفس الطريقة سنويا ما لم يكن هناك أسباب سليمة وكافية للعمل بغير ذلك .
٧. إذا كانت الأرباح تتضمن عناصر من الدخل تتناولها على أفراد مسود أخرى في هذه الاتفاقية فإن أحكام تلك المواد لن تتأثر بأحكام هذه المادة .

## المادة (٨)

## النقل الدولي

١. تخضع الأرباح الناتجة من تشغيل السفن ، أو الطائرات أو وسائل النقل البري في القفل الدولي للضريبة في الدولة المتعاقدة التي يوجد فيها مركز الإدارة الفعال للمشروع فقط .
٢. الأرباح الناتجة من تشغيل القوارب العاملة في النقل بالطرق المائية الداخلية تخضع للضريبة فقط في الدولة المتعاقدة التي يوجد فيها مركز الإدارة الفعال للمشروع .
٣. إذا كان مركز الإدارة الفعال للمشروع نقل بحري أو مشروع نقل في المياه الداخلية على ظهر سفينة أو قارب . فإن ذلك المشروع يعتبر أنه يقع في الدولة المتعاقدة التي يوجد بها ميناء موطن السفينة أو القارب . أو إذا لم يكن هناك مثل ذلك الميناء ففي الدولة المتعاقدة التي يكون مشغل السفينة أو القارب مقيما فيها .
٤. تطبق أحكام الفقرة (١) من هذه المادة على الأرباح المتأتية من المساهمة في تجمع أو أعمال مشتركة أو وكالة عالمية للمقل اخوي .

هكذا منه لأصل

## المادة (٩)

## المشاريع المتداخلة

١. إذا :-

- أ - ساهم مشروع لإحدى الدولتين المتعاقبتين بشكل مباشر أو غير مباشر في إدارة أو رقابة أو رأس مال مشروع الدولة المتعاقدة الأخرى . أو
- ب - ساهم نفس الأشخاص بشكل مباشر أو غير مباشر في إدارة أو رقابة أو رأس مال مشروع دولة متعاقدة ومشروع الدولة المتعاقدة الأخرى ، وفي أي من الحالتين كانت الشروط المفروضة بين المشروعين فيما يتعلق بعلاقتهما التجارية أو المالية تختلف عن تلك التي تكون بين مشاريع مستفنة فإن أية أرباح يمكن أن يحققها أي المشروعين لو لم تكن هذه الشروط قائمة ولم يحققها بسبب هذه الشروط يمكن احتسابها ضمن أرباح هذا المشروع وإحضاعها لنضرية تبعا لذلك

٢. إذا كانت دولة متعاقدة تضمن أرباح مشروعها - وتقرض الضريبة نعا لذلك - أرباحا حوسب مشروع الدولة الأخرى عليها ضريبيا فيها ، وكانت تلك الأرباح المضمنة يمكن أن تكون قد تأتت لمشروع الدولة الأول إذا كانت الشروط التي تمت بين هذين المشروعين شروطا تتم بين مشاريع مستقلة ، فإن الدولة المتعاقدة الأخرى ستجري التعديل الملائم على مبلغ الضريبة المفروضة فيها على تلك الأرباح . وعند إجراء التعديل المذكور يجب مراعاة الأحكام الأخرى لهذه الإتفاقية وعلى السلطات المختصة في الدولتين المتعاقبتين أن تتشاور عند الضرورة .

٣. لا تطبق أحكام الفقرة (٢) من هذه المادة في حالة التهرب الضريبي أو أعمال إخفاء الدخل أو عدم دفع الضريبة بشكل مقصود .

## المادة (١٠)

## أرباح الأسهم

١. أن أرباح الأسهم المدفوعة من قبل شركة مقيمة في دولة متعاقدة إلى شخص مقيم في الدولة المتعاقدة الأخرى يمكن أن تخضع للضريبة في تلك الدولة الأخرى.
٢. وعلى أية حال ، يمكن إخضاع أرباح الأسهم تلك للضريبة في الدولة المتعاقدة التي تكون الشركة دافعة الأرباح مقيمة فيها وطبقا لقوانين تلك الدولة ، ولكن إذا كان المستلم هو المالك المستفيد لأرباح الأسهم فإن الضريبة المفروضة يجب أن لا تتجاوز (١٠) بالمائة من المبلغ الإجمالي لأرباح الأسهم .
- إن هذه الفقرة لا تؤثر على فرض الضريبة على الشركة عن الأرباح التي دفعت عنها أرباح الأسهم تلك .
٣. تعني كلمة " أرباح الأسهم " على الوجه الذي استعملت فيه في هذه المادة الدخل من حصص الأرباح ، أو اسهم التعدين أو اسهم المؤسسين وأية حقوق أخرى ليست من قبيل الادعاء بديس كذلك المشاركة في الأرباح ، والدخل من حقوق المساهمة التي تخضع لذات المعاملة الضريبية كدخل من اسهم بموجب قانون الدولة التي تعتبر الشركة الموزعة مقيمة فيها .
٤. لا تطبق أحكام الفقرتين (٢ و١) إذا كان المالك المستفيد من أرباح الأسهم الذي هو مقيم في دولة متعاقدة ، يقوم بأعمال تجارية في الدولة المتعاقدة الأخرى التي تكون الشركة الدافعة لأرباح الأسهم مقيمة فيها وذلك من خلال منشأة دائمة موجودة فيها ، أو تؤدي في تلك الدولة الأخرى خدمات شخصية مستقلة من خلال مركز ثابت موجود فيها ، وكانت أرباح الأسهم المدفوعة مرتبطة بشكل فعال بهذه المنشأة الدائمة أو المركز الثابت .
- ففي مثل هذه الحالة تطبق أحكام المادة (٧) أو المادة (١٤) حسب مقتضى الحال .
٥. في الحالة التي يجني فيها شركة مقيمة في دولة متعاقدة دخلا أو أرباحا من الدولة المتعاقدة الأخرى ، فإن هذه الدولة المتعاقدة الأخرى يمكن ألا تفرض أي ضريبة على أرباح الأسهم المدفوعة من قبل الشركة إلا بالقدر الذي تكون فيه أرباح الأسهم مدفوعة إلى مقيم في الدولة المتعاقدة الأخرى ، وكانت أرباح الأسهم المدفوعة مرتبطة بشكل فعال بهذه المنشأة الدائمة أو المركز الثابت الموجود في الدولة الأخرى ، ولا تخضع أرباح الشركة غير الموزعة إلى ضريبة على الأرباح غير الموزعة ، حتى ولو كانت أرباح الأسهم المدفوعة أو أرباح الأسهم غير الموزعة تتكون بشكل كامل أو جزئي من دخل أو أرباح ناشئة في هذه الدولة المتعاقدة الأخرى .

هكذا عند الاصل



## المادة ( ١١ )

## الفائدة

١. إن الفائدة الناشئة في دولة متعاقدة والمدفوعة إلى مقيم في الدولة المتعاقدة الأخرى يمكن أن تخضع للضريبة في تلك الدولة المتعاقدة الأخرى.
٢. وعلى أية حال ، فإنه يمكن إخضاع الفائدة المذكورة للضريبة في الدولة المتعاقدة التي تنشأ فيها ، ووفقا لقوانين تلك الدولة ، وإذا كان المستلم هو المالك المستفيد للفائدة فإن الضريبة المفروضة على هذا الوجه ، يجب ألا تتجاوز ( ١٠ ) بالمائة من مقدار إجمالي الفائدة.
٣. بغض النظر عن أحكام الفقرة ( ٢ ) فإن الفائدة الناشئة في دولة متعاقدة والتي تتأثر لحكومة الدولة المتعاقدة الأخرى بما في ذلك السلطات المحلية والبنك المركزي أو أي مؤسسة مالية تدار من قبل الحكومة تعفى من الضريبة في الدولة المذكورة أولا .
٤. تعني كلمة " الفائدة " عند استعمالها في هذه المادة الدخل المتأثر من المطالبة بدين من أي نوع مؤمن أو غير مؤمن برهن وسواء كان للدين حق الاشتراك في أرباح المدين أو لم يكن له هذا الحق ، وتعني تلك الكلمة بوجه خاص الدخل المتأثر من الأسهم الحكومية والدخل المتأثر من السندات والاسهم بما فيها أية اقساط أو جوائز مرتبطة بهذه الأسهم الحكومية والسندات ومائر الأسهم . ولا تعتبر فائدة لغايات تطبيق هذه المادة المبالغ المفروضة كمقوبة على تأخير الدفع .
٥. لا تطبق أحكام الفقرتين ( ١ ) و ( ٢ ) إذا كان المالك المنتفع للفائدة والمقيم في دولة متعاقدة يمارس عملا تجاريا في الدولة المتعاقدة الأخرى حيث تنشأ الفائدة من خلال مؤسسة دائمة موجودة في هذه الدولة المتعاقدة الأخرى ، أو إذا كان ذلك المالك المنتفع ينجز في تلك الدولة المتعاقدة الأخرى خدمات شخصية مستقلة من خلال مركز ثابت له فيها وكانت المطالبة التي دفعت الفائدة عنها متصلة اتصالا وثيقا بالمؤسسة الدائمة أو المركز الثابت . ففي مثل هذه الحالة تطبق أحكام المادتين ( ٧ ) و ( ١٤ ) حسب مقتضى الحال .

٦. تعتبر الفوائد ألما نشأت في دولة متعاقدة إذا كان دافعها هو هذه الدولة المتعاقدة ذاتها أو أحد وحداتها السياسية أو سلطة محلية أو أحد مقيميها . وعلى أية حال ، إذا كان الشخص دافع الفائدة ، وبغض النظر عما إذا كان مقيما في الدولة المتعاقدة أو غير مقيم فيها ، يملك في الدولة المتعاقدة منشأة دائمة أو مركزا ثابتا ذا صلة وثيقة بالمديونية التي نشأت ودفعت الفائدة عنها وتحملت هذه المنشأة الدائمة أو المركز الثابت تلك الفائدة ، فإن مثل هذه الفائدة تعتبر ألما نشأت في الدولة المتعاقدة التي توجد فيها المنشأة الدائمة أو المركز الثابت .
٧. بسب وجود علاقات خاصة بين دافع الفائدة والمالك المنتفع بها أو بين كليهما وبين شخص آخر ، إذا كان مقدار هذه الفائدة بالنظر إلى الدين الذي دفعت عليه يتجاوز المبلغ الذي تم الاتفاق عليه بين الأشخاص المذكورين في حال غياب مثل تلك العلاقة الخاصة ، فإن أحكام هذه المادة تطبق فقط على المبلغ الأخير المذكور .
- وفي مثل هذه الحالة فإن الجزء الفائض من الدفعات يبقى خاضعا للضريبة طبقا لقوانين كل من الدولتين المتعاقدين مع الأخذ بعين الاعتبار الأحكام الأخرى لهذه الاتفاقية .

هكذا منه لأصل

## المادة ( ١٢ )

## حقوق الاختراع

١. إن حقوق الاختراع الناشئة في دولة متعاقدة والمدفوعة إلى مقيم في الدولة المتعاقدة الأخرى يمكن أن تخضع للضريبة في تلك الدولة المتعاقدة الأخرى.
٢. وعلى أية حال ، فإنه يمكن إخضاع حقوق الاختراع هذه للضريبة في الدولة المتعاقدة التي تنشأ فيها ، وفقا لقوانينها ، ولكن إذا كان المستلم هو المالك المستفيد لحقوق الاختراع فإن الضريبة المفروضة في هذه الحالة يجب أن لا تتجاوز ( ١٠ ) بالمائة من القيمة الإجمالية لحقوق الاختراع .
٣. تعني عبارة " حقوق الاختراع " حين استعمالها في هذه المادة المبالغ المقبوضة من أي نوع كمعوض عن استعمال أو الحق في استعمال حقوق التأليف أو الطبع لأي إنتاج أدبي أو فني أو علمي بما في ذلك الأفلام السينمائية ، أية براءة اختراع أو علامة تجارية وأي تصميم أو نموذج أو خطة أو تركيبة أو إنتاج سري أو استعمال أو الحق في استعمال أي معدات صناعية أو تجارية أو علمية أو أية معلومات تتعلق بالصناعة أو التجارة أو الخبرة العلمية .
٤. لا تطبق أحكام الفقرتين ( ١ ، ٢ ) من هذه المادة إذا كان المالك المنتفع لحقوق الاختراع والمقيم في دولة متعاقدة يمارس عملا تجاريا أو صناعيا في الدولة المتعاقدة الأخرى حيث نشأت حقوق الاختراع من خلال منشأة دائمة موجودة في هذه الدولة المتعاقدة الأخرى أو ينجز فيها خدمات شخصية مستقلة من خلال مركز ثابت له وكان الاختراع أو ملكيته الذي دفع عنه العوض متصلا اتصالا وثيقا بتلك المنشأة الناتجة أو ذلك المركز الثابت ، ففي مثل هذه الحالة يجري تطبيق أحكام المادتين ( ٧ ) و ( ١٤ ) من هذه الاتفاقية حسب مقتضى الحال.

٥. تعتبر حقوق الاختراع أنها نشأت في دولة متعاقدة إذا كان دافعها هو هذه الدولة المتعاقدة ذاتها ، أو إحدى وحداتها السياسية ، أو سلطة محلية فيها ، أو أحد مقيميها . وعلى أية حال ، إذا كان الشخص دافع حقوق الاختراع وبفض النظر عما إذا كان مقيما في الدولة المتعاقدة أو غير مقيم فيها ، يملك في الدولة المتعاقدة منشأة دائمة أو مركزا ثابتا ذا صلة بالالتزام بدفع حقوق الاختراع التي نشأت ، وتحمل هذه المنشأة الدائمة أو المركز الثابت تلك الحقوق ، فإن هذه الحقوق تعتبر أنها نشأت في الدولة المتعاقدة والتي توجد فيها المنشأة الدائمة أو المركز الثابت.
٦. بسبب وجود علاقات خاصة بين دافع حقوق الاختراع والمالك المنتفع أو بين كليهما وبين شخص آخر ، إذا كان مقدار هذه الحقوق بالنظر إلى الاستعمال أو الحق أو المعلومات الذي دفعت عليه يتجاوز المبلغ الذي تم الاتفاق عليه بين الأشخاص المذكورين في حال غياب مثل تلك العلاقات الخاصة ، فإن أحكام هذه المادة تطبق فقط على المبلغ الأخير المذكور . ففي مثل هذه الحالة يبقى الجزء الفائض خاضعا للضريبة طبقا لقوانين كل من الدولتين المتعاقدين ، مع الأخذ بعين الاعتبار الأحكام الأخرى لهذه الاتفاقية.

هكذا منه الأصل

### المادة ( ١٣ ) الأرباح الرأسمالية

١. الأرباح التي يجنيها شخص مقيم في دولة متعاقدة من نقل ملكية الأموال غير المنقولة كما عرفت في المادة (٦) والموجودة في الدولة المتعاقدة الأخرى يمكن إخضاعها في هذه الدولة المتعاقدة الأخرى.
٢. الأرباح المتأتية من نقل ملكية الأموال المنقولة التي تشكل جزءا من الملكية التجارية والصناعية لمنشأة دائمة والتي يملكها مشروع في دولة متعاقدة وموجودة في الدولة المتعاقدة الأخرى أو من نقل ملكية أموال منقولة تخص مركزا ثابتا يعود إلى شخص مقيم في دولة متعاقدة وموجودة في الدولة المتعاقدة الأخرى لغايات إنجاز خدمات شخصية مستقلة ، فإن هذه الأرباح بما فيها الأرباح المتأتية من نقل ملكية المنشأة الدائمة (سواء لوحدها أو مع المشروع بأكمله ) أو من نقل ملكية المركز الثابت يمكن أن تخضع للضريبة في تلك الدولة المتعاقدة الأخرى.
٣. الأرباح المتأتية من نقل ملكية السفينة ، أو الطائرة ، أو واسطة النقل البرية التي تشغل في النقل العالمي وكذلك القوارب التي تشغل في النقل بالطرق المائية الداخلية أو الأموال المنقولة التي تخص تشغيل تلك الوسائط أو السفن أو الطائرات أو وسائط النقل البرية أو القوارب تخضع لضريبة فقط في الدولة المتعاقدة التي يوجد فيها مركز الإدارة الفعال للمشروع .

### المادة ( ١٤ ) الخدمات الشخصية المستقلة

١. الدخل الذي يحققه شخص مقيم في دولة متعاقدة من خدمات مهنية أو نشاطات أخرى مستقلة ذات طبيعة مماثلة يخضع للضريبة في تلك الدولة فقط . وعلى أية حال ، في الأحوال التالية يمكن إخضاع مثل هذا الدخل للضريبة في الدولة المتعاقدة الأخرى :-  
أ- إذا كانت إقامته في الدولة الأخرى لمدة أو مدد تبلغ أو تتجاوز في مجملها (١٨٣) يوما في السنة الميلادية المعنية ؛ أو  
ب- إذا كانت المخصصات مقابل خدماته في الدولة المتعاقدة الأخرى سواء جنيبت من المقيمين في تلك الدولة أو تحملتها منشأة دائمة التي يملكها شخص غير مقيم في تلك الدولة .
٢. تشمل عبارة " الخدمات المهنية " بوجه خاص النشاطات المستقلة العلمية والأدبية والفنية والتربوية والتعليمية وكذلك النشاطات المستقلة الخاصة بالأطباء والمحامين والمهندسين والمعماريين وأطباء الأسنان والمحاسبين.

هكذا منه لأصل

### المادة ( ١٥ ) الخدمات الشخصية غير المستقلة

١. مع عدم الإخلال بأحكام المواد (١٦)، (١٨)، (١٩) تخضع الرواتب والأجور وغيرها من المخصصات المماثلة التي يجنيها مقيم في دولة متعاقدة من الاستخدام للضريبة في هذه الدولة فقط ما لم يمارس الاستخدام في الدولة المتعاقدة الأخرى ، فإذا مورس هذا النشاط في الدولة المتعاقدة الأخرى فإن المبالغ المتأتية من هذا النشاط يمكن أن تخضع للضريبة في تلك الدولة المتعاقدة الأخرى.
٢. بغض النظر عن أحكام الفقرة (١) ، فإن المخصصات التي يجنيها شخص مقيم في دولة متعاقدة من استخدام مورس في الدولة المتعاقدة الأخرى يخضع للضريبة فقط في الدولة المتعاقدة الأولى المذكورة إذا :-
  - أ - كان موجودا مستلم المخصصات في الدولة الأخرى لمدة أو مدد لا تتجاوز مجموعها (١٨٣) يوما في أي اثني عشر شهرا تبتدئ أو تنتهي في السنة المالية المعنية ، و
  - ب- كانت المخصصات قد دفعت من قبل أو بالنيابة عن مستخدم غير مقيم في الدولة المتعاقدة الأخرى ، و
  - ج- كانت المخصصات لا تتحملها منشأة دائمة أو مركز ثابت يملكها مستخدم في الدولة المتعاقدة الأخرى .
٣. بغض النظر عن الأحكام السابقة لهذه المادة ، فإن المخصصات المتأتية من الاستخدام الذي يمارس على ظهر سفينة أو طائرة مشغلة في النقل الدولي ، أو على ظهر قارب مشغل في النقل بالطرق المائية الداخلية يخضع للضريبة في الدولة المتعاقدة التي يوجد بها مركز الإدارة الفعال للمشروع .

### المادة ( ١٦ ) مكافآت أعضاء مجلس الإدارة

مكافآت أعضاء مجلس الإدارة وغيرها من الدفعات المماثلة التي يجنيها شخص مقيم في دولة متعاقدة بصفته عضوا بمجلس إدارة شركة مقيمة في الدولة المتعاقدة الأخرى يمكن إخضاعها للضريبة في تلك الدولة الأخرى.

### المادة ( ١٧ ) الفنانون والرياضيون

١. بعض النظر عن أحكام المادتين (١٤) و (١٥) ، فإن الدخل الذي يجنيه مقيم في دولة متعاقدة من أعمال الترفيه والتسليه ، مثل المسرح والسينما والإذاعة والتلفزيون و الموسيقى ، أو الرياضة من نشاطاته الشخصية تلك الممارسة على هذا الوجه في الدولة المتعاقدة الأخرى؛ يمكن أن يخضع للضريبة في تلك الدولة الأخرى.
٢. إذا كان الدخل المتأتي من النشاطات الشخصية تلك لا يعود إلى الفنان أو الرياضي نفسه وإنما يعود إلى شخص آخر ، وبغض النظر عن أحكام المواد (٧) و (١٤) و (١٥) فإن ذلك الدخل يمكن أن يخضع للضريبة في الدولة المتعاقدة التي نفذ فيها هذا النشاط .

هكذا منه لأصل



### المادة ( ١٨ ) الرواتب التقاعدية

مع عدم الإخلال بأحكام الفقرة (٢) من المادة (١٩) ، فإن الرواتب التقاعدية وأية مخصصات مماثلة مدفوعة إلى مقيم في دولة متعاقدة مقابل خدمة سابقة تخضع للضريبة فقط في الدولة التي يكون فيها المستفيد من الراتب التقاعدي مقيما .

### المادة ( ١٩ ) الخدمة الحكومية

١- أ- المخصصات ، عدا عن راتب التقاعد ، المدفوعة من قبل دولة متعاقدة أو إحدى وحداتها السياسية أو من قبل سلطاتها المحلية إلى فرد لقاء خدمات موداة فـه الدولة أو إحدى وحداتها أو سلطاتها تخضع للضريبة في هذه الدولة فقط .

ب- وعلى أية حال ، تخضع هذه المخصصات للضريبة في الدولة المتعاقدة الأخرى فقط إذا كانت الخدمات موداة في الدولة الأخرى وكان المستفيد مقيما في الدولة الأخرى الذي هو :-

- (١) أحد مواطنيها ؛ أو
- (٢) لم يصبح مقيما في الدولة الأخرى فقط لأغراض تأدية تلك الخدمات .

٢- أ- إن أي راتب تقاعدي مدفوع من قبل أو من أموال دولة متعاقدة ، أو إحدى وحداتها السياسية أو سلطاتها المحلية إلى فرد لقاء خدمات أداها لتلك الدولة أو إحدى وحداتها أو سلطاتها المحلية تخضع للضريبة في هذه الدولة فقط .

ب- وعلى أية حال ، فإن الراتب التقاعدي المذكور آنفا يخضع للضريبة فقط في الدولة المتعاقدة الأخرى إذا كان ذلك الفرد مقيما في تلك الدولة وأحد مواطنيها .

٣- تطبق أحكام المواد (١٥) و (١٦) و (١٨) على المخصصات والرواتب التقاعدية المدفوعة لقاء خدمات موداة بشكل متصل بعمل تجاري أو صناعي تقوم به دولة متعاقدة أو أحد وحداتها السياسية أو سلطة محلية فيها .

### المادة ( ٢٠ ) الطلاب

لا تخضع للضريبة الدفعات التي يتلقاها طالب أو تلميذ متعمر في دولة متعاقدة كان للتو قبل إقامته في هذه الدولة مقيما في الدولة المتعاقدة الأخرى والذي هو موجود في الدولة الأولى المذكورة فقط لغايات التعلم أو التدريب وكانت الدفعات التي يتلقاها لتلك الغايات فقط وناشئة عن مصادر خارج تلك الدولة .

هكذا من النص

### المادة (٢١) الدخول الأخرى

١. إن عناصر الدخول لمقيم في دولة متعاقدة وحيثما نشأت والتي لم تتناولها المواد السابقة من هذه الاتفاقية تخضع للضريبة فقط في تلك الدولة .
٢. لا تطبق أحكام الفقرة (١) على أي دخل خلاف المتأني من الأموال غير المنقولة كما عرفت في الفقرة (٢) من المادة (٦) ، إذا كان مستلم هذا الدخل والمقيم في دولة متعاقدة يقوم بعمل تجاري أو صناعي من خلال مشاة دائمة أو يهودي خدمات شخصية مستقلة من خلال مركز ثابت في الدولة المتعاقدة الأخرى وكان ذلك الدخل مرتبطاً ارتباطاً وثيقاً بهذه المشاة الدائمة أو المركز الثابت . ففي مثل هذه الحالة تطبق أحكام المادة (٧) أو المادة (١٤) من هذه الاتفاقية حسب مقتضى الحال .

### المادة (٢٢) استبعاد الزدواج الضريبي

١. في حالة شخص مقيم في الأردن ، يستبعد الزدواج الضريبي على النحو الآتي :  
 أ- إذا تأني لمقيم في الأردن دخل يمكن أن تخضع للضريبة في بولندا وفقاً لأحكام هذه الاتفاقية ، فإن الأردن ومع الأخذ بعين الاعتبار أحكام الفقرة (ب) ستعفي مثل هذا الدخل من الضريبة .  
 ب- إذا تأني لمقيم في الأردن مفردات دخل يمكن أن تخضع للضريبة في بولندا وفقاً لأحكام المواد (١٠ و ١١ و ١٢) من هذه الاتفاقية ، فإن الأردن سيسمح بتزويل مبلغ من ضريبة دخل ذلك المقيم مساو للضريبة المدفوعة في بولندا .  
 وعلى أية حال فإن مثل هذا التزويل لا يجوز أن يتجاوز ذلك الجزء من الضريبة الذي يعزى إلى مفردات الدخول تلك المتأنية في بولندا .
٢. في حالة شخص مقيم في بولندا ، يستبعد الزدواج الضريبي على النحو الآتي :-  
 أ- إذا تأني لمقيم في بولندا دخل يمكن أن تخضع للضريبة في الأردن وفقاً لأحكام هذه الاتفاقية فإن بولندا ومع الأخذ بعين الاعتبار أحكام الفقرة (ب) ستعفي مثل هذا الدخل من الضريبة .  
 ب- إذا تأني لمقيم في بولندا مفردات دخل يمكن أن تخضع للضريبة في الأردن وفقاً لأحكام المواد (١٠ و ١١ و ١٢) من هذه الاتفاقية ، فإن بولندا ستسمح بتزويل مبلغ من ضريبة دخل ذلك المقيم مساو للضريبة المدفوعة في الأردن .  
 وعلى أية حال فإن مثل هذا التزويل لا يجوز أن يتجاوز ذلك الجزء من الضريبة الذي يعزى إلى مفردات الدخل تلك المتأنية في الأردن .

هكذا منه لأصل

### المادة (٢٣) عدم التمييز

١. لا يجوز إخضاع مواطني أي من الدولتين المتعاقبتين في الدولة المتعاقدة الأخرى لأية ضرائب أو أي مطلب يتعلق بهذه الضرائب غير الضرائب أو الالتزامات الضريبية التي يخضع لها أو يجوز في نفس الظروف أن يخضع لها مواطنو هذه الدولة الأخرى ، ولا لأية ضرائب أو التزامات ضريبية أثقل منها وعن وعنى وجه الخصوص فيما يتعلق بالإقامة .
- وبغض النظر عن أحكام المادة (١) سيطر هذا الحكم على الأشخاص الذين هم ليس من مقيمي إحدى الدولتين المتعاقبتين أو كليهما .
٢. لا تخضع المنشأة الدائمة التي يمتلكها مشروع تابع لإحدى الدولتين المتعاقبتين في الدولة المتعاقدة الأخرى لضرائب تفرض عنها في تلك الدولة الأخرى أكثر عنها من الضرائب التي تفرض على المشروعات التابعة لتلك الدولة الأخرى والتي تزاوّل نفس النشاط . ولا يجوز تفسير هذا النص على أنه يلزم إحدى الدولتين المتعاقبتين بأن تمنح المقيمين في الدولة المتعاقدة الأخرى أية تخفيضات أو إعفاءات أو خصومات شخصية فيما يتعلق بالضرائب مما تمنحه لمقيميها بسبب الحالة المدنية أو الالتزامات العائلية .
٣. باستثناء ما ورد في أحكام الفقرة (١) من المادة (٩) والفقرة (٦) من المادة (١١) أو الفقرة (٤) من المادة (١٢) إذا دفع مشروع دولة متعاقدة فوائد أو حقوق اختراع أو أية مدفوعات أخرى إلى مقيم في الدولة الأخرى فإنه لغايات تحديد الأرباح الخاضعة للضريبة لهذا المشروع يجري نزول تلك الفوائد والحقوق والدفوعات تماماً وكأنها مدفوعة إلى أحد مقيمي الدولة المتعاقدة الأولى .
٤. لا يجوز إخضاع مشروعات إحدى الدولتين المتعاقبتين والتي تملك رأسمالها كله أو بعضه أو يراقبه بطريقة مباشرة أو غير مباشرة شخص أو أشخاص مقيمون في الدولة المتعاقدة الأخرى لأية ضرائب أو متطلبات متعلقة بهذه الضرائب غير الضرائب أو المتطلبات التي تخضع لها المشروعات المماثلة في تلك الدولة أو يكون أثقل منها .

### المادة (٢٤) إجراءات الإتفاق المتبادل

١. إذا رأى مقيم في إحدى الدولتين المتعاقبتين أن الإجراءات في إحدى الدولتين المتعاقبتين أو كليهما تؤدي أو سوف تؤدي إلى خضوعه للضرائب بما يخالف أحكام هذه الإتفاقية جاز له بصرف النظر عن وسائل التسوية التي نصت عليها القوانين الوطنية الخاصة بالدولتين أن يعرض الموضوع على السلطة المختصة في الدولة التي يقيم فيها أو السلطات المختصة في الدولة التي يعمل حسيبها إذا كانت قضيته تندرج تحت الفقرة (١) من المادة (٢٢) وعلى أية حال يجب عرض مثل تلك القضية خلال ثلاث سنوات من تاريخ أول إشعار يتعلق بالإجراء المحالف لأحكام هذه الإتفاقية .
٢. إذا تبين للمنظمة المختصة أن الاعتراض له ما يبرره ولم تستطع بنفسها أن تصل إلى حل مناسب فإنها تحاول أن تسوي الموضوع بالاتفاق المتبادل مع السلطة المختصة في الدولة المتعاقدة الأخرى بقصد تجنب الضرائب التي تخالف أحكام هذه الإتفاقية وأي اتفاقية يتوصل إليها هذا الخصوص تنجز بصرف النظر عن أية حدود زمنية منصوص عليها في القوانين المحلية للدولتين المتعاقبتين .
٣. تسمى السلطات المختصة في الدولتين المتعاقبتين عن طريق الاتفاق المتبادل لتسوية أية صعوبات أو شكوك ناجمة عن تفسير أو تطبيق الإتفاقية . وللدولتين المتعاقبتين أن تتشاورا معا لإزالة أي ازدواج ضريبي في الحالات غير المنصوص عليها في الإتفاقية .
٤. للسلطات المختصة في الدولتين المتعاقبتين إجراء اتصالات مباشرة فيما بينها بغرض الوصول إلى اتفاقية تالفي الوارد في الفقرات السابقة ، وإذا بدا أنه من المرغوب فيه من أجل الوصول إلى اتفاق أن يجري تبادل وجهات النظر شفويا فإنه يجوز إجراء هذا التبادل بواسطة لجنة مكونة من ممثلين للسلطات المختصة في الدولتين المتعاقبتين .

هكذا من المصطلح

### المادة (٢٥) تبادل المعلومات

١. تتبادل السلطات المختصة في الدولتين المتعاقبتين المعلومات التي تلزم لتنفيذ أحكام هذه الاتفاقية والقوانين المحلية للدولتين المتعاقبتين بشأن الضرائب المنصوص عليها في هذه الاتفاقية، وحيث يكون فرض الضرائب بمقتضاها يتفق وأحكام هذه الاتفاقية، ويكون تبادل المعلومات غير مقيد بحكم المادة (١) وأية معلومات تتلقاها الدولة المتعاقدة يجب أن تعامس على أنها سرية بذات الطريقة التي يستحصل بها على المعلومات بموجب القوانين الوطنية ولا يجوز إفشاؤها إلا للأشخاص والهيئات المسؤولة - بما فيها المحاكم والإدارات الحكومية - المعنية بالتقديرات والتحصيلات والاستثناءات فيما يتعلق بالضرائب المتعمولة بهذه الاتفاقية. ويتوجب على هؤلاء الأشخاص التعامل بتلك المعلومات على هذا الأساس ولتلك الأغراض فقط. على أنه يجوز لهؤلاء الإباحة بهذه المعلومات لدى محكمة عامة أو بناء على قرارات قضائية.
٢. لا يجوز بأي حال تفسير أحكام الفقرة (١) بما يؤدي إلى إلزام إحدى الدولتين المتعاقبتين بما يلي :-
  - أ - تنفيذ إجراءات إدارية تتعارض مع القوانين أو النظام الإداري المعمول فيها أو في الدولة المتعاقدة الأخرى.
  - ب - تقديم بيانات لا يمكن الحصول عليها طبقاً للقوانين أو النظم الإدارية المعتادة فيها أو في الدولة المتعاقدة الأخرى.
  - ج - تقديم معلومات من شأنها إفشاء أسرار متعلقة بالتجارة أو الصناعة أو النشاط التجاري أو المهني أو الأساليب التجارية أو معلومات يعتبر الإفشاء بها مخالفاً للنظام العام.

### المادة (٢٦) الموظفون الدبلوماسيون والقنصليون

- لا تخمس أحكام هذه الاتفاقية الامتيازات المالية للموظفين الدبلوماسيين أو القنصلين بموجب القواعد العامة للقانون الدولي أو بموجب أحكام الاتفاقيات الخاصة.

### المادة (٢٧) سريان مفعول الاتفاقية

١. على الدولتين المتعاقبتين إخطار بعضهما البعض بأن المتطلبات الدستورية لسريان مفعول هذه الاتفاقية قد تمت.
٢. تدخل هذه الاتفاقية حيز التنفيذ بعد ستين يوماً من آخر إشعار المنصوص عليه في الفقرة (١) وتطبق أحكامه :
  - أ - بالنسبة للضرائب المنقطعة من المنبع على الدخل الذي يتأخر في أو بعد اليوم الأول من كانون الثاني من السنة الميلادية التي تلي السنة التي أصبحت فيها هذه الاتفاقية نافذة ؛
  - ب - بالنسبة للضرائب الأخرى على الدخل الخاضع للضريبة لأي سنة تقدير تبدأ في أو بعد اليوم الأول من كانون الثاني من السنة الميلادية التي تلي السنة التي أصبحت فيها هذه الاتفاقية نافذة .

هكذا عند الاستلام



### المادة ( ٢٨ ) إنهاء الإتفاقية

تبقى هذه الإتفاقية سارية المفعول حتى إنهاؤها من قبل دولة متعاقدة ، ولكل من الدولتين المتعاقدين إنهاء هذه الإتفاقية من خلال القنوات الدبلوماسية . بإعطاء إشعار لإنهاؤها قبل ستة شهور على الأقل من انتهاء أي سنة ميلادية بعد السنة التي تلي الخمس سنوات من التاريخ الذي أصبحت فيه الاتفاقية نافذة وفي هذه الحالة يتوقف مفعول هذه الإتفاقية:

أ - بالنسبة للضرائب المقتطعة من المنبع على الدخل الذي يتأني في أو بعد اليوم الأول من كانون الثاني من السنة التي تلي السنة التي أعطي فيها الإسعار :

ب - بالنسبة للضرائب الأخرى على الدخل الخاضع للضريبة لأي سنة تقدير تبدأ في أو بعد اليوم الأول من كانون الثاني من السنة الميلادية التي تلي السنة التي أعطي فيها الإشعار .

يحضور الموقعين أدناه، حري التوقيع أصولاً على هذه الاتفاقية من قبل الأشخاص المفوضين . وقعت في عمان هذا اليوم الرابع من تشرين أول من عام ١٩٩٧ في اللغات : العربية . البولندية و الإنجليزية كل منها على نسختين ، وجميع النصوص معتمدة بأبواب الدوحة . وفي حال الاختلاف في التفسير : يعتمد النص الإنجليزي .

عن حكومة  
المملكة الاردنية الهاشمية  
وزير المالية  
سليمان حافظ

عن حكومة  
جمهورية بولندا  
سفير بولندا  
ستانيسلو بولاك

### تعيين اعضاء في مجلس التعليم العالي

● صدرت الارادة الملكية السامية بالموافقة على قرار مجلس الوزراء رقم (١٩٠٢) تاريخ ١٠/٢١/١٩٩٧ المتضمن تعيين التالية اسماءهم اعضاء في مجلس التعليم العالي لمدة ثلاث سنوات:-

- ١- معالي السيد بشير الصباغ
- ٢- معالي انيس المعشر
- ٣- معالي الدكتور عبد الله النصور
- ٤- معالي الدكتور عبد السلام العبادي
- ٥- معالي الدكتور خالد العمري
- ٦- سعادة الدكتور اسامه الخالدي
- ٧- سعادة الدكتور نازك قطيشات

هكذا عند الاصل

## جوائز

## الدولة التقديرية والتشجيعية

\* صدرت الارادة الملكية السامية بالموافقة على قرار مجلس الوزراء رقم (١٨٩٩) تاريخ ١٠/٢١/١٩٩٧ المتضمن منح جوائز الدولة التقديرية والتشجيعية على النحو المبين تالياً:-

بناء على تنسيب معالي وزير الثقافة، قرر مجلس الوزراء - بالاستناد لاحكام المادة (١٠) من نظام جوائز الدولة التقديرية والتشجيعية رقم (٤٩) لسنة ١٩٨٨ - الموافقة على مايلي:-

## اولاً: جوائز الدولة التقديرية

- ١- منح جائزة الدولة التقديرية في حقل الاداب لعام ١٩٩٧ والمخصصة لموضوع ( القصة القصيرة) والبالغة عشرة الاف دينار اردني الى الاستاذ الياس فركوح.
- ٢- منح جائزة الدولة التقديرية في حقل العلوم الاجتماعية لعام ١٩٩٧ والمخصصة لموضوع ( القانون الاداري والدستوري) والبالغة عشرة الاف دينار اردني الى:

- معالي الاستاذ الدكتور خالد الزعبي

- الاستاذ الدكتور علي غطار شطناوي

على ان تقسم قيمة الجائزة بينهما بالتساوي.

- ٣- منح جائزة الدولة التقديرية في حقل الفنون لعام ١٩٩٧ والمخصصة لموضوع مسيرة شخص واسهاماته في المسرح والبالغة عشرة الاف دينار اردني الى الاستاذ حاتم عبد الرحمن السيد.

## ثانياً: - جوائز الدولة التشجيعية

- ١- منح جائزة الدولة التشجيعية في حقل الاداب لعام ١٩٩٧ والمخصصة لموضوع ( الرواية) والبالغة خمسة الاف دينار اردني للسيدة سميرة خريس عن روايتها بعنوان ( شجرة النهود).
- ٢- منح جائزة الدولة التشجيعية في حقل الفنون لعام ١٩٩٧ والمخصصة لموضوع ( الموسيقى) والبالغة خمسة الاف دينار اردني للدكتور محمد درويش غوانمه عن بحثه بعنوان (الاهزوجة الاردنية).
- ٣- حجب جائزة الدولة التشجيعية في حقل العلوم لعام ١٩٩٧ والمخصصة لموضوع ( الحاسوب).

هكذا منه الاصل

## تحديد

موعد وشروط العمل بنظام الخدمة المدنية المعدل رقم (٥٨) لسنة ١٩٩٧

● استنادا لاحكام المادتين (٢٠١) من النظام المعدل لنظام الخدمة المدنية رقم (٥٨) لسنة ١٩٩٧ ، قرر مجلس الوزراء في جلسته المنعقدة بتاريخ ١٩٩٧/١١/١ الموافقة على مايلي:-

- ١- تحديد الثاني من تشرين ثاني لسنة ١٩٩٧ موعدا لتاريخ العمل بالنظام المعدل المشار اليه وخلال الفترة من ١٩٩٧/١١/٢ ولغاية ١٩٩٧/١٢/١ .
- ٢- ان تتم الاحالة على التقاعد بناء على طلب الموظف وتنسيب من الوزير المختص.
- ٣- الا تحسب الزيادات السنوية الممنوحة بموجب احكام هذا النظام اذا ما اعيد تعيين الموظف في الخدمة.

## تعليمات

معدلة لتعليمات تجهيز سيارات  
الركوب العمومية الصغيرة

الموضوع تعديل الفقرة (٣) من البند  
الاول من تعليمات سيارات الركوب  
الصغيرة العاملة في نقل الركاب

بناء على الفقرة (٢) من البند (٤) من قرار مجلس الوزراء المؤرخ في جلسته المنعقدة بتاريخ ١٩٩٧/٣/٦ والمتضمن تفويض كل من معالي وزير الداخلية ومعالي وزير النقل لتحديد مواصفات السيارة المراد إعفاؤها أو تخفيض الرسوم والضرائب عنها ، بهدف تحديث سيارات الركوب العمومية ، فقد اجتمع كل من معالي وزير الداخلية ومعالي وزير النقل لدراسة الموضوع مجدداً بتاريخ ١٩٩٧/١٠/٧ ، وبعد الاطلاع على تعليمات تجهيز سيارات الركوب العمومية الصغيرة العاملة في نقل الركاب والمعمول بها منذ عام ١٩٩٥ فقد تقرر اعتماد ذات المواصفات للمنه عنها بكتاب معالي وزير الداخلية رقم س/٧٢٤٢٢/١ تاريخ ١٩٩٥/٨/٢٩ ، والموجه لعلوفة مدير ادارة ترخيص السوالتين والمركبات باستثناء الفقرة رقم (٣) من البند الاول من المواصفات الفنية الخاصة بسيارات الركوب العمومية الصغيرة بحيث تصبح على النحو التالي :-

البند	الفئة الاولى	الفئة الثانية	الفئة الثالثة
	سيارات	سيارات	سيارات الخطوط الداخلية والخارجية والمطار
٢- قوة المحرك	٥٤	٥٤	٧٠
نسبة قوة المحرك الى الوزن (كيلوواط/طن) (القوة : Net power حسب Din ٧٠٠٠٢٠) (الوزن : Kerweight حسب ١٩٧٤ - ١١٧٦ Iso)			

نذير رشيد  
وزير الداخلية

الدكتور بسام الساكت  
وزير النقل

هكذا منه للصلا

قرار رقم ١/ب/ز/١٩٩٧  
صادر عن وزير الزراعة

قرار شروط واجراءات تسجيل أصناف الخضراوات واستيراد وتصدير وتداول ونتاج بذور وتقوي وشتال للحاصلات الزراعية الصادر استنادا للمواد ٧، ١٣، ١٥، ٣٥، ٣٦، ٣٨ من قانون الزراعة رقم ٢٠ لسنة ١٩٧٣.

وينظم هذا القرار ما يلي :-

- ١- شروط واجراءات تسجيل أصناف الخضراوات المستوردة والمنتجة محليا .
- ٢- شروط واجراءات استيراد وتصدير وتداول بذور وتقوي والحاصلات الزراعية ونتاج بذور الخضراوات .
- ٣- شروط واجراءات استيراد ونتاج وتداول تقوي البطلما .
- ٤- مواصفات شتال الخضراوات ولعمد البيع للمزارعين وطرق إنتاجها .

الفصل الأول

المادة (١) : يسمى هذا القرار - قرار شروط واجراءات تسجيل أصناف الخضراوات واستيراد وتصدير وتداول ونتاج بذور وتقوي وشتال الحاصلات الزراعية لسنة ١٩٩٧ . ويعمل به بعد نشره بالجريدة الرسمية .

المادة (٢) : يكون للكلمات والمجازات التالية المعاني المخصصة لها في أدناه :-

- الوزاره	وزارة الزراعة
- الوزير	وزير الزراعة
- اللجنة	لجنة تسجيل أصناف الخضراوات في الفصل الثاني
- اللجنه	لجنة استيراد وتصدير وتداول ونتاج بذور وتقوي الحاصلات الزراعيه في الفصلين الثالث والرابع

الفصل الثاني

شروط واجراءات تسجيل أصناف الخضراوات المستوردة والمنتجة محليا

- المادة (٣) : تشكل في الوزارة لجنة تسمى لجنة تسجيل أصناف الخضراوات .
- مدير الإنتاج النباتي رئيسا
  - رئيس قسم الخضراوات نائب الرئيس
  - مهندس إنتاج نباتي مقرا
  - ممثل عن تجار المواد الزراعية عضوا

ويحق لرئيس اللجنة الاستعانة بخبراء مختصين عند الحاجة.

المادة (٤) : تختص اللجنة بما يلي :-

- ١- دراسة طلبات تسجيل أصناف الخضراوات والتوصية بتسجيل الصنف أو إلغاء تسجيله .
- ب- الموافقة أو عدمها على الأسماء المقترحة للأصناف المقدمة للتسجيل .
- ج- التوصية باصدار الشروط اللازمة لتسجيل أصناف الخضراوات .

المادة (٥) : يصدر للوزير بتصويب من اللجنة قرار يحدد الخضراوات التي تخضع أصنافها لشروط التسجيل .

المادة (٦) : لا يجوز إنتاج أو استيراد أو تداول بذور وتقوي أصناف الخضراوات بكميات تجارية التي تخضع أصنافها للتسجيل ما لم تكن مسجلة لدى الوزارة / للجنة .

المادة (٧) : لا ينتظر بطلب تسجيل أصناف الخضراوات ما لم تكن الجهة صاحبة الطلب :-

- ١- مؤسسة علمية تعمل في مجال تطوير أصناف الحاصلات الزراعية .
- ب- مؤسسة أو شركة مرخصة لغايات إنتاج البذور والتقوي .
- ج- مؤسسة أو شركة مرخصة لغايات استيراد وتداول البذور والتقوي .

هكذا حسب الأصول



المادة (٨) : يقدم طلب تسجيل الصنف من قبل الجهة ذات العلاقة الى مقرر اللجنة مرفقا به ما يلي :-

- أ - شهادة تثبت أن الشركة المنتجة مرخصة لغايات إنتاج بذور وتقاوي الحاصلات الزراعية او لغايات تداول البذور والتقاوي . مصدقة حسب الأصول وتقدم مرة واحدة وتعتمد لتسجيل أصناف أخرى لنفس الشركة . على أن تمتد مرة كل خمس سنوات .
- ب - شهادة تثبت أن الجهة طالبة التسجيل منتجة للصنف او تملك وكالة تجارية له.
- ج - كتالوج أو نشرة فنية أو وثيقة مروسة من الشركة المنتجة أو المورد تبين مواصفات الأصناف المراد تسجيلها كما يلي :-
  - ١ - الأسم التجاري للصنف .
  - ٢ - اسم وعنوان الجهة الموردة أو المنتجة .
  - ٣ - المجموعة التي يتبعها الصنف (عادي، هجين، باريثنوكاربيك ... الخ) .
  - ٤ - المواصفات البستانية (طبيعية للنمو الخضري ، موعد النضج ، مواصفات الثمار ... الخ) .
  - ٥ - مقاومة الصنف للآفات الزراعية .
  - ٦ - استعمالات الصنف من حيث التسويق ، التصنيع ، الاستهلاك الطازج ... الخ) .
  - ٧ - الظروف المناخية والبيئية الملائمة للإنتاج .

د - يحق للجنة متابعة مطابقة الصنف للصفات المدونة في بند (٥) وذلك خلال تداولها أو زراعتها في حقول المزارعين .

المادة (٩) : تحدد فترة شهرين من تاريخ تقديم الطلب للبت في تسجيل الصنف من قبل اللجنة .

المادة (١٠) : إذا تمت الموافقة على تسجيل الصنف يبلغ صاحب العلاقة خطيا بذلك ويطلب منه استكمال إجراءات التسجيل التي تشمل :-

- ١ - تقديم عينات من الصنف المطلوب تسجيله حسب الكميات التي تحددها اللجنة . دفع رسوم التسجيل المقررة وهي كما يلي :-

٢ - أصناف مفتوحة للتلقيح ٢٥ دينار

أصناف مهجنة وتقسّم الى مجموعتين :-

- المجموعة الأولى وتشمل : بندورة ، خيار ، فلفل ، ملفوف ، زهرة ، كوسا ، شمام ، ورسومها المقررة ١٠٠ دينار .
- المجموعة الثانية وتشمل الهجين لباقي الخضراوات ورسومها المقررة ٥٠ دينار

المادة (١١) : الأصناف التي تقرر اللجنة تسجيلها تسجل في سجلات الوزارة تحت رقم مسلسل ويمنح طالب التسجيل شهادة خاصة بذلك .

المادة (١٢) : يسمح للمؤسسات العلمية والشركات الزراعية المرخصة باستيراد كميات من البذور والتقاوي للصنف قبل تسجيله وذلك كميات لأغراض التجارب وبكميات مبنية في المادة (١٩) من هذا القرار .

المادة (١٣) : على ذوي العلاقة تقديم طلب تجديد تسجيل لكل صنف مضى على تسجيله مدة (٥) سنوات بنفس الإجراءات التي تمت عند تسجيل الصنف لأول مرة وذلك خلال شهرين من انتهاء مدة التسجيل .

المادة (١٤) : يلغى تسجيل الصنف المسجل حكما في الحالات التالية :-

- ١ - إذا لم تستكمل إجراءات التسجيل خلال مدة ثلاثة شهور من قرار الموافقة على التسجيل .
- ٢ - إذا تبين أن الصنف سجل بناء على معلومات غير صحيحة .
- ٣ - إذا ثبت أن للصنف غير صالح للظروف البيئية المحلية .
- ٤ - إذا لم يتم تجديد التسجيل خلال شهرين من تاريخ انتهاء التسجيل .

المادة (١٥) : كل من يخالف أحكام هذا الفصل أو أي من مواده يعاقب بالعقوبة المنصوص عليها بالمادة (١٢) من قانون الزراعة رقم ٢٠ لسنة ١٩٧٣ .

هكذا من الأصل



و- أن تعلم الشركة الجهة المختصة بالوزارة في حالة انتهاء أو انتهاء التعاقد مع المهندس الزراعي المقترح لديها .

ز- عند استكمال شروط الترخيص بمنح المستدعي الترخيص المطلوب بعد استيفاء الرسوم المقررة وهي خمسة دنائير على أن يجدد هذا الترخيص سنويا مقابل رسم خمسة دنائير وفي موعد أقصاه نهاية الشهر الأول من كل عام . وفي حالة التأخر عن ذلك تضاعف الرسوم .

المادة (١٩) : أ- يسمح باستيراد أصناف البذور والتقاوي غير المسجلة أو التي لا زالت تحمل أرقاما بكميات غير تجارية ولأغراض التجارب وأن يكتب عليها عينات لأغراض التجارب وليست للبيع (sample not for sale) وذلك حسب الكميات المبينة بالجدول التالي :-

المحصول	الكمية المسموح باستيرادها للمرة الأولى	الكمية المسموح بها للمرات التالية وقبل تسجيلها
البنجورة ، اللؤلؤ ، والبازنجان	لغاية ٢٥٠ غرام	لغاية ١٥٠٠ غرام للصنف الواحد
الخيار ، الزهرة ، الملفوف ، الكورابي ، اللنت ، الشمندر ، الخس ، البقدونس واللجل	لغاية ١٠٠٠ غرام	لغاية ٥٠٠٠ غرام للصنف الواحد
القرع ، الفؤوس ، اليقطين واليامية	لغاية ٥٠٠٠ غرام	لغاية ٢٠ كيلو جرام
البطوخ والشمشام	لغاية ٣٠٠٠ غرام	لغاية ١٥ كيلو جرام
البصل والجزر	لغاية ٣٠٠٠ غرام	لغاية ٢٠ كيلو جرام
جرجير ، كزبرة ، سلق	لغاية ٥٠٠٠ غرام	لغاية ٢٥ كيلو جرام
البازيلاء ، اللوبيا ، ذرة	لغاية ١٠٠ كيلو جرام	لغاية ٢٠٠ كيلو جرام
الكوسا	لغاية ٥ كيلو جرام	لغاية ٥٠ كيلو جرام
ملوخية	لغاية ١٠ كيلو جرام	لغاية ١٠٠ كيلو جرام
سبانخ	لغاية ٥ كيلو جرام	لغاية ٥٠ كيلو جرام
الفول ، الفاصولياء	لغاية ١٠٠ كيلو جرام	لغاية ٣٠٠ كيلو جرام

يتم تحديد الكميات المسموح بها من بذور وتقاوي المحاصيل الأخرى التي لم يرد ذكرها في الجدول أعلاه بعد أخذ موافقة مسبقة عليها من قبل الجهات المختصة في الوزارة ، وفي حالة ورود البذور بصورة مغلفة (Coated) يتم السماح بما يساوي الكميات أعلاه .

ب- في حال تداول الكميات الواردة بموجب ( أ ) من هذا البند تجاريا يعاقب المخالف حسب المادة ٤١ من قانون الزراعة رقم ٢٠ لسنة ١٩٧٣ .

ج- يسمح باستيراد بذور أو تقاوي الحاصلات الزراعية لأصناف غير مسجلة أو زراعتها محليا لغايات تصدير النتائج للأسواق للخارجية بعد الحصول على إذن مسبق من الوزارة .

المادة (٢٠) : لا يسمح بالتداول والاتجار بالبذور والتقاوي الزراعية المستوردة والمنتجة محليا بكميات تجارية إلا بعد فحصها من قبل المختبرات المختصة والتابعة للوزارة والمركز الوطني للبحوث الزراعية أو أية مختبرات تعتمد الوزارة لهذه الغاية . وذلك لتحديد نسب الإنبات ودرجات التقاوة للمحاصيل التي تحددها الجهة المختصة بالوزارة . كما يجب أن تخضع كالة للبذور والتقاوي لقوانين الحجر الزراعي .

المادة (٢١) : يحق للوزارة الطلب بإجراء أي فحص لبیان خلو البذور المستوردة أو المنتجة محليا من الألات المحمولة داخليا وخارجيا ولا يسمح بتداول البذور إلا بعد ظهور نتيجة الفحص المطلوب .

المادة (٢٢) : يسمح بالتخليص على البذور والتقاوي من قبل الشركات المستوردة بموجب تمهيد على بقيمة خمسة آلاف دينار يودع لدى الجهات المختصة بتمهيد المستوردون من خلاله بعدم التصرف بالبذور والتقاوي لحين ظهور نتيجة للفحص .

المادة (٢٣) : يسمح بالتخليص على البذور والتقاوي المستوردة بعد وصولها إلى مراكز الحدود حسب الاجراءات التالية :-

هكذا منه الأصل

أ- يتم أخذ عينات من البذور والتقايي المستوردة لغايات تجارية بحيث تكون ممثلة للصف ورقم الإنتاج " Lot number " من قبل الموظف المسؤول بمركز الحدود وتختم وترفق بكتاب رسمي وترسل إلى الجهة المختصة بالوزارة حيث يتم اعتماد العينة وإرسال جزءا ممثلا عنها إلى الجهة الفاحصة ودفع الرسوم المقررة للفحوصات التي تطلبها الوزارة ويمنح بعد ذلك المستورد اذنا باستلام البضاعة من قبل الوزارة حسب النموذج المرفق بهذا القرار .

ب- لا تؤخذ عينات من أصناف البذور والتقايي الواردة لأغراض تجريبية ، بل ترسل الإرساليات مرفقة بكتاب رسمي من مركز الحدود إلى الجهة المختصة بالوزارة والتي تمنح البذور على ضوء ذلك اذنا بالاستلام .

المادة (٢٤) : تحدد مواصفات العينات بما يلي :

- أ- أن تكون العينة ممثلة للصف ورقم الإنتاج " Lot number " .
- ب- أن تؤخذ عينة كاملة وسليمة ومغلقة وتختم بخاتم مركز الحدود المعني بشكل واضح وعلى أكثر من جهة .
- ج- في حالة البذور والتقايي التي ترد في عيوب كبيرة يؤخذ جزءا منها كعينة بحيث لا تقل عن واحد كغم وتوضع في كيس ورقي والذي يختم بخاتم مركز الحدود المعني وعلى أكثر من جهة وبشكل واضح .

المادة (٢٥) : يجب أن ترفق الوثائق التالية مع إرساليات البذور والتقايي المستوردة :-

- أ- شهادة منشأ
- ب- شهادة صحية صادرة عن بلد المنشأ
- ج- فائورة تبين الكميات والأصناف وأسعارها
- د- وثيقة تبين مواصفات الأصناف الجديدة
- على أن ترفق نسخا عن الوثيقتين في ( ج ، د ) مع العينة المرسلة إلى الوزارة ليتم منح اذن الاستلام .

المادة (٢٦) : أ- يجب أن لا تقل نسب أنبات البذور عن النسب المبينة في الجدول التالي للبذور المستوردة أو المنتجة أو المخزنة محليا لدى مستودعات محلات بيع البذور والشركات الزراعية وذلك حسب الجدول التالي

النوع	الحد الأدنى للنسبة المئوية للأنبات المسموح بها للبذور المستوردة	الحد الأدنى للنسبة المئوية للأنبات المسموح بها للبذور المنتجة والمخزنة محليا
خيار ، لفت ، بازلاء ، فول	٪٨٠	٪٧٥
بندورة ، كوسا ، ذرة ، شمام ، فاصولياء ، خس ، قرع ، ملفوف	٪٧٥	٪٧٠
فلل ، بانجنجان ، بطيخ ، فجل ، زهرة ، سبانخ ، بصل	٪٧٠	٪٦٥
جزر	٪٦٥	٪٦٠
بامية ، أرمني شوكي	٪٦٠	٪٥٥

ب- تحسب نسب أنبات البذور المنتجة أو المخزنة محليا لدى محلات بيع البذور أو الشركات الزراعية بناءا على عينة تؤخذ من قبل لجنة مختصة بالوزارة والتي تقوم بحصر الكمية المتواجدة في المولع بموجب ضبط يوقع عليه التاجر أو المنتج بعدم التصرف بهذه الكميات إلا بعد ظهور نتيجة الفحص ، وفي حال تكلي نسبة الأنبات عن الحدود المسموح بها تصدر البذور وبشكل لجنة لأكلها .

ج- يتم فحص أنبات البذور والتقايي المنتجة أو المخزنة محليا اما بناءا على طلب للتاجر أو المنتج أو بناءا على طلب الموظف المسؤول لدى مديريات الزراعة أو الجهة المختصة بالوزارة .

د- يحق للمستورد والمنتج والتاجر الطلب باعادة فحص الأنبات مرة واحدة للفحص العينة أو عينة أخرى ممثلة للبذور مدار البحث وفي حالة الخلاف يمكن الرجوع إلى مختبر محايد .

هذه هي الأصل









## الفصل الرابع

## شروط واجراءات استيراد وانتاج وتداول تقاوي البطاطا

## الجزء الأول : شروط استيراد تقاوي البطاطا

المادة (٤٦) : تقدم طلبات الاستيراد الى اللجنة التي تقوم بدراسة الطلبات ورفع التوصيات بشأنها للأمين العام ويعتبر المحضر رسميا بعد قراره .

المادة (٤٧) : لا يسمح باستيراد تقاوي البطاطا الا من مصادر توافق عليها الوزارة عرفت انها تقوم بانتاج تقاوي ضمن برامج مراقبة حقليا ومخبريا .

المادة (٤٨) : يسمح باستيراد الأصناف التي تحددها اللجنة والتي ثبت نجاحها في ظروف المناطق المختلفة في الأردن على أنه يجوز استيراد أصناف لأغراض للتجارب والملاحظات بكميات محدودة لا تزيد عن ٥ أطنان للصنف الواحد بعد موافقة الجهة المختصة بالوزارة .

المادة (٤٩) : تعتمد الرتب التالية عند استيراد تقاوي البطاطا :-

- أ- رتبة تقاوي الأساس رتبة ( E ) أو ما يعادلها .
- ب- رتبة التقاوي المعتمدة رتبة ( A )
- ج- رتبة التقاوي المعتمدة رتبة ( B )

المادة (٥٠) : يسمح للقطاعات التالية باستيراد تقاوي البطاطا :

- أ- الشركات الزراعية المسجلة للتجار بالبذور والتقاوي حيث يسمح لها باستيراد كلفة الرتب الواردة في المادة (٤٩) .
- ب- الشركات الزراعية المرخصة لأغراض انتاج تقاوي البطاطا حيث يسمح لها باستيراد تقاوي رتبة (E) أو ما يعادلها .
- ج- المزارعون حيث يسمح لهم باستيراد الرتب (B,A) بكميات تكفي لزراعة حيازتهم الزراعية .

المادة (٥١) : يجب أن ترافق بكل ارسالية تقاوي مستوردة الشهادات التالية :-

أ- شهادة تثبت أن الأرسالية هي بطاطا لأغراض التقاوي وتحتج بموجب برنامج مراقبة حقلي ومخبري .

ب- شهادة تتضمن اجراء اختبارات للكشف عن الأمراض الفيروسية على التقاوي المنتجة بعد الحصاد (Post harvest test) .

ج- شهادة صحية زراعية أساسية من الهيئة الرسمية المختصة في بلد المنشأ تثبت خلوها من الآفات الزراعية وفي حالة استيرادها من خارج بلد المنشأ فيجب أن ترافق الأرسالية بالإضافة الى الشهادة السابقة بشهادة صحية ، ولا تقبل في كلا الحالتين نسخا عن هذه الشهادات .

د- شهادة منشأ مصنعة حسب الأصول من الدوائر المعنية في بلد المنشأ .

هـ- فاتورة تتضمن أسماء الأصناف ورتبها وكمياتها وقيمتها .

و- كشف يتضمن الكميات المستوردة من كل صنف مصنعة حسب ارقام المزارعين المنتجين .

المادة (٥٢) : يجب أن تكون التقاوي المستوردة معبأة في أكياس خيش حسب الشروط التالية :-

أ- أن تتكون الأكياس جديدة غير مستعملة موحدة الأوزان وبوزن (٥٠) كغم للكبس الواحد . ويستثنى من ذلك العينات الواردة للتجارب ويسمح بأن يقل الوزن عن ذلك نتيجة الجفاف بما لا يزيد عن ٥% عند الاستلام .

ب- أن يذكر بوضوح على الأكياس العلامة التجارية للشركة المصدرة اسم الصنف ، رتبة التقاوي ، الوزن الصافي .

هكذا عند الاستلام



ج- يجب أن يحتوي كل كيس بطاقة (Label) من الجهة الفاحصة مخاطبة من الخارج مدونا عليها النوع ، الصنف ، رتبة التقاوي ، الوزن الصافي ، المنشأ سنة الانتاج ، رقم المزارع المنتج ، تاريخ التعبئة ، المعاملة بالمواد الكيماوية ، حجم التقاوي .

المادة (٥٣) : يجب أن تتوفر الشروط العامة التالية في التقاوي :-

- ١- أن تكون من إنتاج موسم الاستيراد نفسه .
- ب- أن يتراوح قطر الدرنات من ( ٣٠ - ٦٠ ) ملم ويسمح بتجاوز قدره (٣٪) من الحجم الأدنى و (٣٪) من الحجم الأعلى لكافة الرتب .
- ج- أن تكون الدرنات كاملة ومكتملة النمو ومطابقة لمواصفات الصنف .
- د - أن تكون الدرنات خالية من التشوهات والأمراض الفسيولوجية للقلب الأسود ، القلب الأجوف ، التبقع البني ، البراعم الداخلية ، التشوهات ، ويسمح بتجاوز لا يزيد عن (٣٪) لمجموعها للرتبة E و ( ٥ ٪ ) لباقي الرتب .
- هـ- أن لا يزيد طول نموات البراعم (Sprouts) عند وصول الارشالية لمراكز الحدود عن (٢٠) ملم عدا البرعم الطولي ويسمح بتجاوز للحد الأعلى قدره (٥٪) من عدد الدرنات لكافة الرتب .
- و- أن تكون الارشالية خالية من الأضرار الميكانيكية ويسمح بتجاوز لا يزيد عن (٣٪) من عدد الدرنات لكافة الرتب .

المادة (٥٤) : يجب أن تكون تقاوي البطاطا المستوردة من كالة الرتب خالية تماما من الآفات التالية :-

- ١- مرض سرطان البطاطا  
Wart disease of Potato  
والمسبب عن الفطر  
Synchytrium endobioticum
- ٢- مرض العفن الحلقى  
Bacterial Ring Rot  
والمسبب عن البكتيريا  
Corynebacterium Spedonicum

- ٣- مرض العفن البنى  
Bacterial Wilt, Brown wilt  
والمسبب عن البكتيريا  
Pseudomonas Solanacearum
- ٤- نيماتود البطاطا الذهبية  
Potato Golden or Cyst nematode  
Globodera pallida and G. rostochiensis.
- ٥- نيماتود تعقد الجذور  
Root - Knot Nematodes  
والمسبب عن النيماتود  
Meloidogyne Spp
- ٦- حشرة خنفساء كولورادو  
Colorado beetle
- ٧- حشرة الخنفساء اليابانية  
Japanese Beetle  
Papillia Japonica
- ٨- نيماتود تعفن البطاطا  
Ditylenchus destructor
- ٩- اصفرار الاستر المايكروبيلازمي  
Aster Yellow  
والمسبب عن مايكروبيلازما  
Mycoplasma Like Organism (MLO)
- ١٠- المرض الفيروسي والمسبب عن  
Potato Mop-Top virus  
virus
- ١١- المرض الفيروسي والمسبب عن  
Tobacco Rattle Virus  
Virus

هكذا منه لأصل

المادة (٥٥) : يجب ان لا تزيد نسبة الاصابة بالامراض التالية عن الحد المبين ازاء كل منها والتي تشمل ما يلي :-

الحد الاعلى المسموح به للرتب  
%

E A B C

١ ٢ ٣ ٤

أ- الاعفان الجافة

المتسببة عن

*Phytophthora SSP* -

*Alternaria SSP* -

*Phoma exigua* -

*Fusarium SSP* -

ب- الاعفان الطرية والتي تشمل

مرض الساق الاسود المتسبب عن

*Erwinia carotovora*

*SSP. Atroseptica*

مرض العفن الطري المتسبب عن

*Erwinia carotovora*

*SSP. Carotovora*

ج- مزنن الذبول الفيروسي والمتسبب عن

*Verticillium Albo-Artum*

*V. dahliae*

د- الفحة المتأخرة المتسببة عن الفطر

*Phytophthora infestans*

والفحة المبكرة المتسببة عن الفطر

*Alternaria Solani*

\* الإنتاج المحلي

المادة (٥٦) : يجب ان لا تزيد نسبة الدرنات المصابة من الأرسالية بمرض القشرة السوداء ( Black Scurf ) للمتسبب عن الفطر *Rhizoctonia Solani* عن النسب المبينة أدناه لكل رتبة .

رتبة التقاوي الحد الأعلى لنسبة الإصابة الشديدة\* الحد الأعلى المسموح به للإصابة الخفيفة \*\*

E	%٢	%٢٥
A	%٥	%٢٥
B	%٥	%٥٠
C	%١٠	%٥٠

المادة (٥٧) : يجب ان لا تزيد نسبة الدرنات المصابة من الأرسالية لكل من الأمراض التالية لمختلف الرتب عن النسب الموضحة لراء كل منها .

المرض / المتسبب E A B C \*\*\*

الجرب العادي الإصابة شديدة \* ٥ ١٠ ١٠ ١٥

*Streptomyces Senbics* الإصابة خفيفة \*\* ٢٥ ٧٥ ٧٥ ٧٥

الجرب المسحوق الإصابة شديدة صفر صفر صفر صفر

*Spongopors Subtenanea* الإصابة شديدة صفر صفر صفر صفر

الجرب اللغني مجمدة ١ ٥ ٥ ٥

*Helmethosporium Solani*

\* الإصابة الشديدة: هي الإصابة التي يغطي المرض %٥ أو أكثر من سطح الدرلة .

هكذا عين للص

٢٢. الإصابة الخفيفة: هي الإصابة التي يغطي المرض اقل من ٥% من سطح الدرنه .  
علما بأن الدرنات التي عليها ٢ - ٤ بقع تعتبر خالية .

٢٣. للإنتاج المحلي

المادة (٥٨) : يجب أن تكون الارسالية خالية من لراشة درنات البطاطا ويسمح بتجاوز قدره (٢%) شريطة تبخير الارسالية على نفقة المستورد لكافة الرتب .

المادة (٥٩) : يجب ان لا تزيد نسبة الإصابة بالامراض الفيروسية عن النسب المبينة أدناه لمختلف الرتب شريطة ان لا تزيد نسب الإصابة بالامراض الفيروسية جميعها عن الحدود المبينة في الجدول أدناه :-

المرض	E	A	B	C	%
مرض التلف الأوراق PLRV					
بطاطا فيروس Y PVY					
بطاطا فيروس A PVA					
لحد الأعلى المسموح به لمجموع نسبة الإصابة بها	٢	٦	٨	١٠	
فيروس البطاطا X PVX					
فيروس البطاطا S PVS					
لحد الأعلى المسموح به لمجموع نسبة الإصابة بها.	٤	١٠	١٠	١٥	

٢٤. للإنتاج المحلي

المادة (٦٠) : يشكل الوزير لجنة لفحص رساليات تقاوي البطاطا المستوردة مكونة من مهندس انتاج نباتي ، مهندس وقاية تخصص حشرات ، مهندس وقاية تخصص امراض نبات ، مهندس وقاية تخصص امراض فيروسية ، تسمى لجنة الفحص الظاهري .

المادة (٦١) : عند ورود ارسالية تقاوي بطاطا لمركز الحدود واجازتها من قبل سلطات الحجر الزراعي تبلغ لجنة الفحص الظاهري بذلك وتجرى عمليات الفحص حسب النقاط التالية :-

- ١- يقوم مأمور الحجر الزراعي بفحص الوثائق المرفقة بالارسالية فإذا لم تكن مكتملة لا تؤخذ عينات للفحص ويخطر المستورد لاستكمال الوثائق . وإذا كانت الوثائق مكتملة يقوم مأمور الحجر بأخذ عينات ممثلة لكل ارسالية بحيث تكون العينات ممثلة للصلف والرتبة ورقم المزراع وتكون العينة مختارة من ٢% من الأكياس في الارسالية وتخلط جيدا ويؤخذ منها عينة عشوائية بحجم مناسب لاجراء الفحص مع ارسال صورة عن الوثائق المرفقة بالارسالية الى اللجنة الفاحصة .
- ٢- يتم الفحص الظاهري خلال (٤٨) ساعة من تاريخ ورود العينة لمركز الفحص .
- ٣- تقوم اللجنة بفحص الوثائق الواردة مع الارسالية .
- ٤- تقوم اللجنة بفحص العينة فيما يخص مطابقة الصلف ، الحجم ، الاضرار الميكانيكية ، الامراض الفطرية والبكتيرية والفيروسية والاصابة الحشرية حسبما هو مبين في المواد (٥٢ - ٥٨) أعلاه .
- ٥- تؤخذ عينة للفحص السيولوجي للكشف عن الامراض الفيروسية .

المادة (٦٢) : تقوم لجنة الفحص الظاهري باعداد تقرير يتضمن نتائج الفحص الظاهري ويبين مدى مطابقة الارسالية للمواصفات ويرفع هذا التقرير لمديرية الإنتاج النباتي بالوزارة .

المادة (٦٣) : على ضوء تقرير لجنة الفحص الظاهري يقرر مدير الإنتاج النباتي بالوزارة ما يلي :-

- ١- إذا كانت الارسالية غير مطابقة للمواصفات الواردة بالمواد (٥٢ - ٥٨) .
- ١- إذا كانت الارسالية غير مطابقة للمواصفات بسبب الحجم او بسبب الاضرار الميكانيكية يخبر المستورد احد امرين :

هكذا منه الاصل

- إعادة تصدير الإرسالية بكاملها أو يسمح بإدخالها بعد فرزها على نفقة المستورد وعند الفرز يتم فرز كل صنف من انتاج المزارع الواحد على حدة لمنع حدوث الخلط مع إعادة اخاطة البطاقات على الاكياس حسب الاصول .

٢- إذا كانت الإرسالية غير مطابقة لمواصفات عدا ذلك بخير المستورد احد امرين :-  
إعادة تصدير الإرسالية أو تلافها على نفقته .

ب- إذا كانت الإرسالية مطابقة للمواصفات الواردة بالمواد (٥٢ - ٥٨) لحين ظهور نتيجة الفحص السيولوجي على العينات بخير المستورد احد امرين :-

١- أن يمنح المستورد إذن تسليم ويسمح له بالتخليص الجمركي على الإرسالية والتصرف بها بعد تقديمه تعهدا بدفع تعويض للمزارعين وتلاف أو إعادة تصدير الكميات غير المباعة كما هو مبين بالمادة (٦٤) إذا انظر الفحص السيولوجي أن الإرسالية غير مطابقة

٢- أن يمنح المستورد إذن تسليم ولا يسمح له بالتخليص على الإرسالية على أن يتم الاحتفاظ بها في عهدة المستورد لحين ظهور نتيجة الفحص السيولوجي فإذا كانت الإرسالية مطابقة يتم التخليص عليها حسب الأصول وإذا لم تكن مطابقة يتم تلافها أو إعادة تصديرها .

المادة (٦٤) : تقدر قيمة التعويض للمزارعين عن التقاوي المباعة لهم على ضوء نتائج الفحص السيولوجي حيث تخفض رتبة التقاوي إلى ما يوازي نتائج الفحص من E إلى A وبما لذلك يتم تخفيض قيمة بيع التقاوي للمزارعين ١٠٪ لكل رتبة . وإذا كان مستوى الأمراض الفيروسية أعلى من الحد المسموح به للرتبة B تخفض قيمة التقاوي بمقدار ٥٠٪ من قيمة بيعها للمزارع . أما الكميات دون الرتبة B غير المباعة فيجري إعادة تصديرها وتلافها حسب الاصول .

### الجزء الثاني : تنظيم انتاج تقاوي البطاطا محليا لمختلف الرتب

المادة (٦٥) : يستخدم في انتاج تقاوي البطاطا محليا التقاوي من رتبة (E) أو ما يطولها المستوردة من الخارج حسب شروط الاستيراد المبينة في الفصل الأول أعلاه وتكثر هذه التقاوي لموسم واحد فقط وذلك لانتاج التقاوي من رتب (C, B, A) حسبما تحدده نتائج التفقيش المحلي والفحوص المخبرية على التقاوي المنتجة .

المادة (٦٦) : لا يجوز استخدام تقاوي بطاطا غير معتمدة للزراعة في حقول الانتاج في الاردن .

المادة (٦٧) : تنتج تقاوي البطاطا من الاصناف التي تحددها الوزارة / اللجنة .

المادة (٦٨) : على الراغبين في انتاج التقاوي محليا الحصول على ترخيص لانتاج التقاوي من الوزارة / اللجنة حسب الشروط التالية :-

- أ- أن يكون طالب الترخيص اردني الجنسية تم الثامنة عشرة من عمره .
- ب- أن يكون مهندسا زراعيا مسجلا لدى نقابة المهندسين الزراعيين تخصص انتاج نباتي أو وقاية نباتات .
- ج- في حالة كون طالب الترخيص ليس مهندسا زراعيا مسجلا أن يتعاقد مع مهندس زراعي كما هو مبين أعلاه .

المادة (٦٩) : أن يتعهد طالب الترخيص بالتقيد بما يلي :-

- أ- اتباع دورة زراعية بحيث لا تزرع التقاوي في نفس الموقع الا مرة واحدة كل ثلاث سنوات على أن لا تشمل الدورة ايا من محاصيل العائلة الباتنجانية .
- ب- تطبيق التعليمات التي يحددها له المفتشون الحقلون من حيث :-  
١- تطبيق عملية إزالة للنباتات الغريبة عن الصنف والنباتات التي يظهر عليها امراض امراض فطرية ، بكتيرية أو فيروسية (Rouging) .  
٢- مقاومة الاعشاب الغريبة .  
٣- تطبيق برامج وقاية للنباتات لمكافحة الآفات والأمراض .

هكذا حسب الأصول



ج- وضع مصائد صفراء مائية أو أية أنواع أخرى تقبلها الوزارة لرصد حشرات المن في حقول الإنتاج وتسجيل أعدادها دوريا وتقديم هذه البيانات للمفتشين الحقلين حسب الطلب .

د- قتل المجموع الخضري للنباتات لحقول الإنتاج في الموعد الذي يحدده المفتشون الحقلون .

هـ- توفير مسالة عزل بين حقول كثائر التقاوي والقرب حقول لإنتاج البطاطا للأستهلاك البشري لمسافة لا تقل عن ٣٠٠ مترا .

المادة (٧٠) : يقدم طلب الترخيص على النموذج المقرر ويرفق به ما يلي :-

أ- مخطط موقع لحقل الإنتاج بحيث لا تقل المساحة الأجمالية للموقع عن ٣٠٠ دونما

ب- تقرير فحص تربة من جهات معتمدة لحقل الإنتاج وكذلك تقرير فحص يبين خلو الحقل من آفة الليماتود المتحوصلة .

المادة (٧١) : تنحصر مناطق إنتاج تقاوي البطاطا في المناطق المروية الشمالية ، الوسطى ، الجنوبية وتستثنى مناطق الأغوار نظرا لانتشار الآفات الزراعية في كثافة بها .

المادة (٧٢) : تقوم اللجنة بدراسة طلبات الحصول على الترخيص وتصدر تسميا اذلك للأمين العام وبعد موافقة الأمين العام على تنسيب اللجنة يعلم طالب الترخيص بذلك على أن يتم ذلك في غضون اسبوعين من تاريخ تقديم الطلب .

المادة (٧٣) : أ- تشكل لجنة فنية في الوزارة للأشراف على عمليات التفتيش الحقل لمختلف المناطق برئاسة رئيس قسم الخضراوات في مديرية الإنتاج النباتي وعضوية :

- مهندس إنتاج نباتي
  - مهندس وقاية تخصص حشرات
  - مهندس وقاية تخصص امراض نبات
  - مهندس وقاية تخصص امراض فيروسية
- وتسمى لجنة التفتيش الحقل .

ب- يحدد الوزير بناءا على تنسيب للجنة الفنية المفتشين الحقلين لكل منطقة إنتاج تقاوي .

ج- تكون مديرية الإنتاج النباتي والمركز الوطني للبحوث الزراعية لنقل التكنولوجيا مسؤولين عن تدريب المفتشين الحقلين وتأهيلهم للقيام بواجباتهم .

المادة (٧٤) : تعتمد مختبرات الوقاية النباتية في الوزارة لأجراء الفحوص المخبرية على العينات المنتجة في حقول الكثار .

المادة (٧٥) : تجري عمليات الرقابة والتفتيش الحقل على النحو التالي :-

أ- تتم عمليات التفتيش الحقل ثلاث مرات خلال الموسم حسب مواعيد الزراعة والأصناف المزروعة ويحق للمفتش أن يجري عمليات تفتيش اضافية اذا رأى ذلك ضروريا .

ب- يقوم المفتش الحقل بحساب النسب المئوية للنباتات المصابة بالأمراض المختلفة كذلك نسبة للنباتات المزالة من الحقل بسبب الإصابة والاشقاء بالأصابة ثم تضرب هذه النسب بمعامل ضرب لكل مرض وذلك لتحديد دليل شدة الإصابة (Disease Index) لكل رتبة كما هو مبين في الجدول أدناه .

المرض	معامل الضرب			
	الفحص الاول	الثاني	الاول	الثاني
	E	الثالث	A,B	C
موازيك شديد	١٦	٣٢	٨	١٦
موازيك خفيف	١٦	٣٢	٢	٢
لتفاف الاوراق	٨	٣٢	٨	٣٢
امراض ذلت اعراض كاملة	٣	٣	(ربع)	(ربع)
نباتات مشكوك فيها	١	٢	١	٢
فراغات	صـ	-	صـ	-

هكذا عند الضرر

ج- تعتمد الأرقام التالية كدلائل لشدة الإصابة للأمراض المختلفة (Disease index) ويعتبر الحد الأعلى المسموح به للرتب المختلفة والمبينة تالياً :-

الرتبة	E	٣
الرتبة	A	٤
الرتبة	B	٨
الرتبة	C	١٢

د- لا يسمح بوجود أي نبات مصاب بمرض الساق الأسود أو العفن الطري في حقول كثائر التفاري ذات الرتب (E) ويسمح بوجود إصابات كحد أعلى بمقدار ١٥ ، ١٠ ، ٥ نبات مصاب للكثائر للرتب (C,B,A) على التوالي .

هـ - تخضع حقول إنتاج تفاري البطاطا إلى مراقبة حشرة المن الناقل للأمراض الفيروسية على النحو التالي

١- توضع مصائد حشرة المن في حقول الإنتاج على نفقة الجهات المنتجة للتفاري .

٢- يقوم المهندسين الزراعي المشرف بجمع حشرات المن في المصائد أسبوعياً وترسل إلى المختبرات في الوزارة حيث تحدد أعداد حشرات المن وتدون في سجل خاص. ويعلم المهندس الزراعي المشرف والمفتش المحلي ولجنة التفريش المحلي بذلك.

٣- يجري متابعة تطور أعداد حشرة المن من قبل المفتشين المحليين ولجنة التفريش المحلي بحيث يستخدم ذلك في تحديد موعد قتل المجموع الخضري .

٤- عند تحديد موعد قتل المجموع الخضري على الجهة المنتجة للتفاري التقليد التام بذلك الموعد وإن تنفذ فوراً وإن يقوم المفتشون المحليون بالتحقق من ذلك .

٥- يقوم المفتشون المحليون بزيارات دورية للحقول بعد قتل المجموع الخضري للتأكد من عدم ظهور نموات جديدة في نباتات البطاطا .

و- بعد التدرج تفحص التفاري المنتجة لبيان وجود الأمراض الفطرية والبكتيرية والفيروسية وإصابة الحشرات ومطابقة الصنف والتلف الميكانيكي وتحدد الرتبة النهائية للتفاري المنتجة بعد إجراء هذه الفحوصات جميعها وتعتمد الفحوصات الواردة في المواد (٥٢ - ٥٨) .

ز- تعتمد نتائج التفريش المحلي للأمراض الفيروسية عند إنتاج الرتب A ، B ، C إما في حالة إنتاج الرتبة E فقط تخضع للفحص السيرولوجي بعد الحصاد بالإضافة للتفريش المحلي .

ح- يحق للجنة التفريش المحلي تقرير إجراء فحص سيرولوجي بعد الحصاد لأي من الرتب إذا ارتأى ذلك ضرورياً .

المادة (٧٩) : يعتبر الناتج مرخصاً للبيع كتفاري للزراعة بعد استكمال الإجراءات التالية :-

أ- أن يعا الإنتاج في أكياس خيش سعة (٥٠) كغم ويطبع على كل كيس المعلومات التالية:-  
اسم الشركة المنتجة ، اسم الصنف ، رتبة التفاري ، سعة الكيس بالكغم ، موسم الإنتاج .

ب- أن يثبت بطاقة على الكيس تحدد رتبة التفاري حسب المواصفات التالية :-

١- حجم البطاقات (١٢×١٠) سم وإن تكون من الكرتون .

٢- لون البطاقة

تعطى الرتبة E للون الأبيض

تعطى الرتبة A للون الأزرق

تعطى الرتبة B للون الأحمر

تعطى الرتبة C للون الأصفر

هكذا عند الحصاد

٢- يدون على البطاقة المعلومات التالية :-

الجهة الفاحصة .  
الشركة المنتجة  
اسم الصنف  
الترتبة  
حجم الدرنات  
سنة الانتاج  
تاريخ التعبئة  
رقم المزارع  
المعاملة بالمواد الكيماوية السامة

ج- تقوم الوزارة بأعداد البطاقات للجهة المنتجة حسب الكميات المرخصة لاستخدامها كتقاوي للزراعة

### الجزء الثالث : أحكام عامة / تقاوي بطاطا

المادة (٧٧) : حقول الانتاج تقاوي البطاطا التي لا تستوفي شروط الاعتماد كتقاوي تحول الى حقول انتاجية للاستهلاك البشري

المادة (٧٨) : لا يسمح بادخال أية ارسالية من تقاوي البطاطا لا تستوفي شروط الحجر الزراعي .

المادة (٧٩) : يحق للجهات المختصة في الوزارة ايقاف حقول البطاطا المزروعة بتقاوي غير معتمدة حسب ما هو مبين بالقرار رقم ٢/ش لسنة ١٩٩١.

المادة (٨٠) : عند رفض أي ارسالية تقاوي لأي سبب كان يحق للمستورد طلب اعادة الفحص وفي هذه الحالة يجري اعادة الفحص من قبل لجنة الفحص او مختبر الأمراض الفيروسية على العينات المودعة لدى لجنة الفحص .

### الفصل الخامس

#### مواصفات اشغال الخضراوات المعدة للبيع للمزارعين وطرق انتاجها

المادة (٨١) : تسري احكام هذا القرار على جميع انواع الخضار التي يتم اثمارها بواسطة الشتول .

المادة (٨٢) : يمنع لقامة مشاتل لانتاج اشغال الخضار المعدة للبيع للمزارعين الا بعد الحصول على ترخيص من الوزارة .

المادة (٨٣) : يشترط في طالب للترخيص لانشاء مشتل لانتاج شتول الخضار ما يلي :-

أ- ان يكون اردني الجنسية.

ب- ان يكون حاصلا على شهادة بكالوريوس في العلوم الزراعية تخصص انتاج نباتي او وكالة نباتات او شعبة عامه او أي مهندس زراعي قد مارس انتاج الاشغال لمدة لا تقل عن خمس سنوات ، ولذا لم يكن طالب للترخيص مؤهلا علميا عليه ان يتعاقد مع مهندس مزاولا اردني الجنسية يحمل المؤهلات العلمية المبينة آنفا.

ج- يحق للمهندس الزراعي المتقاعد الحصول على ترخيص لانشاء مشاتل خاصه به او الاشراف عليها على ان تتوفر فيه للشروط المبينة في البند (ب) من هذه المادة

المادة (٨٤) : تقدم طلبات الترخيص لانشاء مشاتل انتاج شتول الخضار الى مديريات الزراعة في المحافظات والالوية مرفقة بالوثائق التالية :-

أ- النسخة الأصلية او صورة طبق الأصل عن المؤهل العلمي الذي يحمله المهندس الزراعي المسؤول او وثيقة صادرة عن الجامعة التي تخرج منها مصدقة حسب الأصول .

ب- شهادة انتساب او اجازة مزاولة المهنة سارية المفعول صادرة عن نقابة المهنيين الزراعيين .

هذه من الاصول

ج- صورة عن دفتر العائلة أو جواز السفر مصدقة حسب الأصول .

د- نسخة عن عقد العمل مصدقة من نقابة المهندسين الزراعيين الأردنية إذا كان طالب الترخيص متعلقاً مع مهندس زراعي . وإجازة مزاولة المهنة له .

المادة (٨٥) : يحق للمهندس الزراعي امتلاك أو الإشراف على أكثر من مشتل .

المادة (٨٦) : تقوم لجنة أولية بشكلها مدير الزراعة بالكشف على الموقع وتقديم ملاحظات بشأن طلب الترخيص . وترفع بكتاب إلى الوزارة للموافقة عليه عند الانتهاء لأول مرة .

المادة (٨٧) : إذا ائتمن الطلب بموافقة تستوفي الوزارة مبلغ (٢٥) ديناراً رسم إصدار رخصة ويجدد الترخيص سنوياً لقاء رسم مقداره (١٠) ديناراً خلال شهر كانون ثاني وفي حال التأخر تضاعف قيمة الرسوم المستحقة .

المادة (٨٨) : يجب أن تتوفر المواصفات التالية في مشاتل إنتاج الخضراوات لأغراض ترخيصها .

أ- أن يكون المشتل قريباً من طرق المواصلات

ب- أن تنتج الأشجار في صواني تشثيل أو مكعبات وباستعمال تربة زراعية معقمة مناسبة .

ج- أن توضع لافتة في الموقع تحمل اسم المشتل .

د- أن يتوفر في المشتل الأنشاء والتجهيز الجيدة .

هـ- أن يتوفر في المشتل نظام ري مناسب .

و- أن توضع الصواني على حوامل وترلع عن التربة .

ز- أن يتوفر في المشتل معدات لتعقيم صواني الزراعة .

ج- يغطي هيكل المشتل بالزجاج أو الفايبر جلاس أو شرنج البلاستيك أو شبك الحماية أو شبك التظليل .

ط- يجب أن تكون الابواب وفتحات التهوية محكمة الإغلاق ، ويجب تغطيتها بالشباك الواقية من الحشرات عند بقائها مفتوحة .

ي- يجب توفير شبك التظليل في فترات درجات الحرارة المرتفعة والاضاءة الشديدة .

ك- يجب أن يكون المشتل المعد لإنتاج أشغال البندورة والخيار والكوسا وللشمام والبطيخ وأية أنواع أخرى تحددها الوزارة معزولاً عزلاً تاماً بحيث لا يسمح بدخول الحشرات من خلال تطبيق ما يلي

١- إقامة باب مزدوج بمسافة لا تقل عن ٢ م بين الباب الداخلي والخارجي تنقل تلقائياً .

٢- أن لا يقل عدد الفتحات لشبك الحماية المستخدمة في تغطية الهيكل عن ٤٠٠ فتحة / سم ٢ .

٣- أن يوضع شبك حماية ناعمة بنفس المواصفات الواردة في البند (٢) أعلاه على فتحات التهوية في البيوت المغطاة بالزجاج والفايبر جلاس والبلاستيك .

ل- الباب المزدوج الزامي لكافة أنواع مشاتل الخضراوات .

المادة (٨٩) :

أ- يلتزم صاحب المشتل بما يلي :-  
١- إزالة الأعشاب من أرض المشتل والمناطق المحيطة به .

ب- إجراء الصيانة العامة الدورية للمحافظة على المشتل بوضع ملائم للإنتاج وبخاصة صيانة الزجاج أو الفايبر جلاس أو الشبك ( التظليل والواقية ) وشرحات البلاستيك من الكسور والتقوي التي تسمح بدخول الحشرات الصغيرة مثل الذباب الأبيض أو المن وغيرها .

هكذا حصل



المادة (٩٠) : يجب ان تكون البذور المستعملة في التشتيل من الاصناف المسجلة في الوزارة والمسموح بتداولها عدا الاصناف التجريبية.

المادة (٩١) : مواصفات الاشتال المنتجة والمسموح بيعها .

أ- ان تكون الاشتال ذات صفات بستانية جيدة .

ب- ان لا تزيد نسبة الإصابة بالآفات الزراعية المبينة أدناه في مجملها عن ٥٪ وان لا تزيد نسبة الإصابة بأي منها عن النسب المبينة ازاء كل منها .

- |    |                             |     |
|----|-----------------------------|-----|
| ١- | العناكب                     | ٥٪  |
| ٢- | الذبابة البيضاء             | صفر |
| ٣- | الترس                       | ٣٪  |
| ٤- | المن                        | صفر |
| ٥- | تجدد واصفرار أوراق البندورة | ١٪  |

ج- ان يكون عمر الاشتال عند تسليمها للمزارع ضمن الحدود التالية :-

- |    |                 |            |
|----|-----------------|------------|
| ١- | البندورة        | ٣-٥ اسابيع |
| ٢- | الخيار          | ١-٤ اسابيع |
| ٣- | البطيخ والشمام  | ٣-٤ اسابيع |
| ٤- | الباذنجان       | ٤-٦ اسابيع |
| ٥- | الفاول          | ٣-٥ اسابيع |
| ٦- | الخنس           | ٣-٤ اسابيع |
| ٧- | الملفوف والزهرة | ٣-٤ اسابيع |

د- ان لا يقل عدد الاشتال في الصوبية الواحدة عن ٨٠٪ من عدد الفتحات .

هـ- وضع بطاقة على صواني التشتيل توضح المجموع . الصنف وتاريخ التشتيل الخاصة بكل مزارع .

المادة (٩٢) : يجب على اصحاب المشتال الاحتفاظ بسجلات تبين أنواع واصناف الاشتال المنتجة واحداها وتاريخ زراعتها والجهات التي ستباع لو تشتل لها وكذلك أنواع الاسمدة والمبيدات وتواريخ استخدامها .

المادة (٩٣) : لموظفي الوزارة حق دخول المشتل والاطلاع على السجلات وابداء الملاحظات الخطية وعلى صاحب المشتل تسهيل مهمتهم .

المادة (٩٤) : لايجوز نقل المشتل من مكان الى آخر الا بترخيص من الوزارة .

المادة (٩٥) : يحق للمزارع وبمعرفة صاحب المشتل ارسال عينة من الاشتال قبل استلامها من المشتل الى مختبر وقاية المزروعات للكشف على الأمراض الفيروسية وللتيماتود وأمراض الذبول وفي حالة ثبوت الإصابة يتحمل صاحب المشتل كامل المسؤولية المادية المتعلقة بقيمة الاشتال او الأضرار التي تترتب على ذلك .

المادة (٩٦) : اذا وجد المشتل مخالفا لأحد البنود الواردة في هذا القرار يعطي اشعاراً خطياً لمدة اسبوع لتصويب وضعه وفي حالة عدم ازالة اسباب المخالفة يحول صاحب المشتل للمحاكم المختصة .

المادة (٩٧) : كل من يخالف لحكام هذا الفصل يعاقب بموجب المواد ١٩٥ ، ١٩٦ من قانون الزراعة رقم ٢٠ لسنة ١٩٧٣

المادة (٩٨) : يلغى هذا القرار القرارات السابقة ا/ب ز لسنة ١٩٧٩

ا/ ب ز لسنة ١٩٧٩

قرار معدل ب ز لسنة ١٩٨٦

قرار معدل ا/١ ١٩٨٨

٢ / ب ز لسنة ١٩٩٠

٣ / ب ز لسنة ١٩٩٠

٢ / ب ز لسنة ١٩٩٣

١ / ش لسنة ١٩٩٣

ولية قرارات أخرى تتعارض احكامها مع احكام هذه القرار

مجسم الخريشا

وزير الزراعة

هذه هي الاصل

قرار رقم ٦ لسنة ١٩٩٧

صادر عن الديوان الخاص بتفسير القوانين

بناء على طلب دولة رئيس الوزراء بكتابته رقم ٦٩٥/٢٧/١٧/٣١ تاريخ ١٩٩٧/٨/١٢ والموجه الى معالي وزير العدل . اجتمع الديوان الخاص بتفسير القوانين من اجل تفسير ما جاء في المادة ١٦ من اتفاقية الامتياز الممنوح لشركة البوتاس العربية المساهمة المحدود في الفقرة الثانية والمتعلق بارباح الشركات الدراسية والهندسية والانشائية التي تجنيها من اعمالها مع شركة البوتاس العربية . وماهيات (رواتب) الخيرة الذين تستخدمهم وهل تعفى هذه الارباح والرواتب من ضريبي الدخل والشؤون الاجتماعية بصورة مستمرة ام ان اعفاء تلك الارباح والرواتب المشار اليها يتم على الوجه المقرر لشركة البوتاس . بحيث يكون الاعفاء كاملاً خلال الخمس سنوات الاولى وتخفيض الضريبتان بنسبة ٥٠٪ خلال السنتين اللاحقتين . وتخضع تلك الارباح والرواتب للضريبتين بصورة كاملة بعد ذلك .

وبعد الاطلاع على كتاب وزير المالية المؤرخ ١٩٩٥/١١/٤

وتدقيق النصوص القانونية تبين لنا :

١- ان المادة ١٦ من امتياز شركة البوتاس المصدق بالقانون رقم ١٦ لسنة ١٩٨٥ تنص على ما يلي ( تعفى ارباح الشركة من ضريبة الدخل وضريبة الشؤون الاجتماعية لمدة خمس سنوات ابتداء من تاريخ انتاجها للبوتاس بصورة مربحة ثم تخفض هاتان الضريبتان بنسبة ٥٠٪ في السنتين اللاحقتين ، وتصبح بعد ذلك خاضعة لكامل الضرائب المذكورة في هذه المادة .

وتعفى ايضاً جميع الشركات الدراسية والهندسية والانشائية من ضرائب الدخل والشؤون الاجتماعية وذلك عن الارباح التي تجنيها من اعمالها مع شركة البوتاس العربية . كما تعفى من هذه الضرائب ماهية الخيرة الاجانب الذي تستخدمهم الشركة ) .

٢- ولاننا نجد ان الاعفاءات الواردة في الفقرة الثانية من المادة ١٦ المذكورة تأخذ حكم الاعفاءات الواردة في الفقرة الاولى ومعطوفة عليها .

فالغرض الذي يهدف اليه واضع القانون من اعفاء الشركات الصناعية من الضريبة هو تشجيعها وذلك برفع اي تكليف من شأنه ان

هكذا عند الاصل

يعيق نموها في مرحلة نشوئها ليتسنى لها بناء نفسها وارساء اوضاعها على اسس متينة . وعليه فان الاعفاءات التي تطبق على شركة البوتاس العربية بالحدود المنصوص عليها في المادة ١٦ المذكورة تطبق وبالحدود ذاتها على ارباح الشركات الاجنبية التي تتعامل معها وكذلك على رواتب ومخصصات الخبراء الاجانب الذين تستخدمهم الشركة بحيث يتم الاعفاء بالنسبة هؤلاء بالنسبة ذاتها التي تطبق على شركة البوتاس بحيث يكون الاعفاء بنسبة ١٠٠٪ خلال خمس سنوات ابتداء من تاريخ انتاج البوتاس بصورة مريحة وتخفيض هذه النسبة الى ٥٠٪ خلال السنتين اللاحقتين وبعد ذلك تصبح خاضعة للضريتين بصورة كاملة .

هذا ما نقرره بالاكثرية في تفسير النص المطلوب تفسيره .

قرار صادر بتاريخ ٢٩ جمادى الآخرة ١٤١٨ هـ الموافق ١٠/١٠/١٩٩٧ م

عضو	عضو	رئيس الديوان الخاص
قاضي محكمة التمييز	قاضي محكمة التمييز	بتفسير القوانين
محمود حجازي	كامل الزمقلا	رئيس محكمة التمييز
		ناجي الطراونه
		مخالف

عضو	مندوب وزارة المالية
رئيس ديوان التشريع في	مدير الشؤون القانونية
رئاسة الوزراء	في دائرة ضريبة الدخل
عيسى طمناش	جهاد الخصاونه
مخالف	

الرأي المخالف المعطى من رئيس الديوان الخاص بتفسير القوانين  
رئيس محكمة التمييز السيد ناجي الطراونه في القرار رقم ٦ لسنة ١٩٩٧  
الصادر عن الديوان الخاص بتفسير القوانين

إنني أخالف الاكثرية المحترمة في تفسير النصوص القانونية المطلوب تفسيرها وارى فيما يتعلق باختصاص ديوان التفسير بالنظر في طلب التفسير أن المادة الثانية من إتفاق الامتياز المعقود ما بين حكومة المملكة الاردنية الهاشمية وشركة البوتاس العربية المساهمة المحدوده المصدقه بالقانون رقم ١٦ لسنة ١٩٥٨ إعتبرت هذا الاتفاق صحيحاً وناظراً بالنسبة لجميع الغايات المتوخاة منه ، الأمر الذي يفيد أن هذا الاتفاق أصبح بجميع مواده جزء من القانون واستناداً لذلك أجد أن طلب التفسير موافق لاحكام المادة ١٢٣ من الدستور ويتعين على الديوان الخاص بتفسير النصوص القانونية المطلوب تفسيرها - انظر القرار التفسيري رقم ٩٨٨/١٥ الصادر بتاريخ ٢٩/١١/١٩٨٨ المنشور بعدد الجريدة الرسمية رقم ٣٦٠٠ لسنة ١٩٨٩ صفحه ١٧٧ .

وبعد اطلاعي على كتاب معالي وزير المالية الموجه لدولة رئيس الوزراء بتاريخ ١١/٤/١٩٩٥ وكتاب دولة الرئيس لمعالي وزير العدل رقم ٢٦٥١/٢٧/١٧/٣١ تاريخ ١٢/٨/١٩٩٧ وتطبيق النصوص القانونية يثبت أن البند ١٦ من الاتفاقية المطلوب تفسيرها ينص على ما يلي :

تعفى ارباح الشركة من ضريبة الدخل وضريبة الشؤون الاجتماعية لمدة خمس سنوات ابتداءً من تاريخ إنتاجها للبوتاس بصورة مريحة ثم تخفيض هاتين الضريبتين بنسبة ٥٠٪ في السنتين اللاحقتين وتصبح بعد ذلك خاضعة لكامل الضرائب المذكورة في هذه المادة .

هكذا منه الأصل



وتعفى أيضاً جميع الشركات الدراسية والهندسية والإنشائية من ضرائب الدخل والشؤون الاجتماعية وذلك عن الأرباح التي تجنيها من أعمالها مع شركة البوتاس العربية .  
كما تعفى من هذه الضرائب ماهيات الخبراء الأجانب الذين تستخدمهم الشركة .

ولدى تدقيفي في هذا النص أجد أن المشرع قسم هذه المادة الى ثلاثة اجزاء خصّ الجزء الاول منها بشركة البوتاس بأن أفرد لها حكماً خاصاً بحيث أعفاها كاملاً من ضريبي الدخل والشؤون الاجتماعية لمدة خمس سنوات تبدأ من تاريخ إنتاجها للبوتاس ، كما خصها باعفاء جزئي آخر يتعلق بالسنتين اللاحقتين بالسنوات الخمس الأولى ، ولو أراد المشرع أن يكون الحكم واحداً في الاجزاء الثلاثة من المادة المذكورة ، لأورد هذا النص للتصلي الذي خصّ به شركة البوتاس في كل فقرة من الفقرتين المتعلقتين بالشركات الهندسية والدراسية والإنشائية والخبراء الأجانب مما يترتب على ذلك الاستنتاج بأن أرباح الشركات الدراسية والهندسية والإنشائية معفاة بصورة مستمرة من ضريبة الدخل والشؤون الاجتماعية وذات الشيء هو حكم رواتب الخبراء الأجانب الذي تستخدمهم شركة البوتاس لذات العلل والأسباب المذكورة آنفاً .

هذا ما اراه في تفسير المادة المطلوب تفسيرها

رئيس الديوان الخاص بتفسير القوانين

رئيس محكمة التمييز

ناجي الطراونة

قرار المخالفة  
للسيد عيسى طماش  
رئيس ديوان التشريع والرأي في رئاسة الوزراء

لدى الاطلاع على كتاب دولة رئيس الوزراء رقم (٦٩٥/٧/١٧/٣١) تاريخ ١٩٩٧/٨/١٣ ، يتبين ان المطلوب من الديوان الخاص تفسيره هي الفقرة الثانية من المادة (١٦) من اتفاقية الامتياز الممنوح لشركة البوتاس العربية المساهمة المحدودة ، لبيان الرأي حول مدى الاعفاء من ضريبي الدخل والخدمات الاجتماعية (وليس الشؤون الاجتماعية) الذي تتمتع به ارباح الشركات الدراسية والهندسية والإنشائية التي تعمل في تنفيذ مشاريع شركة البوتاس .

وبعد الرجوع الى الفقرة (١) من المادة (١٢٣) من الدستور يتبين انها تنص على مايلي :-  
( للديوان الخاص حق تفسير نص أي قانون لم تكن المحاكم قد فسرتة ، اذا طلب اليه ذلك رئيس الوزراء ) .

وهذا النص صريح ابلغ الصراحة في ان اختصاص الديوان الخاص ينحصر في تفسير نص أي ( قانون ) ، وبالتالي فان تفسير الاتفاقيات والعقود أو أي نص فيها، يخرج عن اختصاص الديوان الخاص ، حتى ولو كانت الاتفاقية من اتفاقيات الامتياز ومصدقته بقانون، كما سيأتي بيانه .

هكذا من النص



وذلك هو ما انتهى اليه الديوان الخاص في قراره رقم (٣٧) الصادر بتاريخ ١٩٦٣/١٢/٥ ، المنشور في العدد (١٧٣١) من الجريدة الرسمية لسنة ١٩٦٤ ، وذكر فيه مايلي :-

( وحيث ان اختصاص الديوان في التفسير ينحصر في تفسير النصوص القانونية لا العقدية ، كما هو واضح من نص الفقرة الاولى من المادة (١٢٣) من الدستور ، فان الديوان يرى ان تفسير الفقرتين - أ ، ب - من المادة الرابعة من اتفاقية الامتياز خارج دائرة اختصاصه ) ، وكانت الاتفاقية المعروضة على الديوان الخاص لتفسيرها هي اتفاقية الامتياز الممنوح لشركة الدباغة الاردنية المساهمة المحدودة .

واستطرد الديوان الخاص في قراره ذلك الى القول :- ( اما كون الاتفاقية مصدقة بقانون ، فلا يخرجها عن طبيعتها التعاقدية ، اذ ان القانون الذي يصدر بهذا الشأن انما هو من قبيل الموافقة على منح الامتياز ، على اعتبار ان خطورة الاثر الذي يترتب على منح الامتياز يستلزم عدم جواز منحه من قبل السلطة التنفيذية الا بموافقة السلطة التشريعية عملاً بالمادة (١١٧) من الدستور ) .

كما وان الديوان الخاص بتفسير القوانين كان قد اصدر بتاريخ ١٩٦٨/١/١٠ قراره رقم (٦٨) لسنة ١٩٦٨ كان قد طلب فيه تفسير ما اذا كان تعهد الموظف بعدم المطالبة بعلاوة النقل والسفر يسقط حقه في المطالبة بها ام لا فقرر الديوان ان ذلك الطلب هو ( طلب يتعلق بتفسير عقد ، والديوان الخاص بتفسير القوانين لا يختص بتفسير العقود ) .

وفي قراره رقم (٢٣) لسنة ١٩٦٨ الذي اصدره الديوان الخاص بتفسير القوانين بتاريخ ١٩٦٨/١٠/١٧ ذكر ايضا :- ( ان النقطة المطلوب تفسيرها لاتتعلق بتفسير قانون ، وانما تتعلق بتفسير عقد ، وتفسير العقود امر خارج عن اختصاص الديوان عملاً بالمادة ١٢٣ من الدستور ) .

وعلى الرغم من النص الصريح للفقرة (١) من المادة (١٢٣) من الدستور ، واستقرار الديوان الخاص بتفسير القوانين على تطبيق احكامها ، كما هو واضح من قراراته المشار اليها فان الاكثية المحترمة عمدت الى تفسير المادة (١٦) من اتفاقية الامتياز الممنوح لشركة البوتاس العربية ، متجاوزة في ذلك اختصاص الديوان الخاص الذي حددته له المادة (١٢٣) من الدستور ، وحصرته في تفسير نص أي قانون وبهذه الدقة والصراحة اللتين تخرجان تفسير الاتفاقيات والعقود من اختصاص الديوان بصورة مطلقة لا مجال للاجتihad والتأويل فيها .

هذا ويبدو ان الاكثية المحترمة اعتمدت في قرارها على ما اورده الديوان الخاص في قراره رقم (٣١) لسنة ١٩٦٣ الصادر بتاريخ ١٩٩٣/١٠/١٣ المنشور في العدد (١٦٣٧) من الجريدة الرسمية الصادر بتاريخ ١٩٦٣/١٢/١ وتعرض الديوان فيه الى تفسير المادة (١٦) من اتفاقية الامتياز الممنوح لشركة البوتاس العربية ، واقتبست الاكثية المحترمة منه فقرة كاملة بنصها التالي :-

( فالغرض الذي يهدف اليه واضع القانون من اعفاء الشركات الصناعية من الضريبة هو تشجيعها وذلك برفع أي تكليف من شأنه ان يعيق نموها في مرحلة نشولها ، ليتسنى لها بناء نفسها وارساء اوضاعها على اسس متينة ) ، وهذه عبارة عارضة لاعلاقة لها بالتفسير المطلوب .

ومن الواضح ان الديوان الخاص في قراره ذلك كان ذي الرقم (٣١) قد تجاوز حدود اختصاصه الذي حدده له الدستور في المادة (١٢٣) منه ، بتفسيره لاتفاقية الامتياز المشار اليها ، ولا يصح - بالتالي - الاعتماد عليه او الاستناد اليه او الاقتباس منه لعدم دستوريته وقانونيته ، وما يترتب على ذلك من اثار ونتائج .

هكذا منه الاصل

وبناء على ما سبق بيانه ، فاني اخالف الاكثرية المحترمة في تعرضها لتفسير اتفاقية الامتياز الممنوح لشركة البوتاس العربية بصورة عامة ، ولاي مادة فيها بصورة خاصة لعدم اختصاص الديوان الخاص في تفسيرها ، وارى رد طلب التفسير .

صدر بتاريخ ٢٩ جمادى الآخرة سنة ١٤١٨ هـ الموافق لليوم الاول من شهر تشرين الاول سنة ١٩٩٧ .

رئيس ديوان التشريع في  
رئاسة الوزراء  
عيسى طماش

هكذا حصل